ضبط كتابة الحديث وإصلاحها

د. عبدالله بن عبدالرحيم بن حسين بن محمود
كلية الحديث الشريف ـ الجامعة الإسلامية

ملخص البحث :

يظهرُ لنَا جَليًّا مدَىَ اهتمام أئمَّة الحديثِ بضَبْطِ كتَابَتهم لمرويَّاتهم وإصلاحهَا، و أنَّهم سَاروا عَلَى أُصُول علميَّةٍ دَقيقةٍ رسَمُوها وفق قَواعدَ وَمُصْطَلحاتٍ وترتيباتٍ ؛ تَحقيقاً لِهَدَفٍ: الحفَاظِ عَلَى الرِّوايةِ كمَا وقعتْ، أمانةً في الأداءِ و إبراءً للذِّمَّة. ويُعتبرُ مَعْرِفةُ طَرائقِ الأئمَّةِ فِي ضَبْطِ الكتَابَةِ للمرويَّات وإصْلاَحهَا، ضَرورةً للبَاحثِ وَ الْمُطَالِعِ فِي مَخْطُوطَاتِ الْحَديثِ خَاصَّة والتُّراث الإسلامي عامَّة ؛ كَي يُدركَ مَعْنَاهَا وَ يَفْهَم مُرَادَهَا، وَيَقف عَلى مَا يُعتَمَدُ منْهَا وَ مَا لاَ يُعْتَمَد. وومما اعتَنى به الأئمَّة في ضبطِ كتَابةِ الحديث، ضبطُ مُهْمَلِهِ ،وكذلك ضَبطُ الْمُشكلِ. و مِن الضبطِ المستخدَمِ لدى الأئمَّةِ في كتَابة الحديثِ، استِعمال الدَّارة بين الحديثين، فَصْلاً بينهما و تمييزاً عَنْ بَعضهما ضَماناً مِنْ عَدَمِ التَّداخل، المقابلةُ والمعارضةُ أَصْلٌ عِنْدَ أهْلِ الْحَديثِ ؛ لِضَمَانَةِ ضَبْطِ الرِّواية، وَمِنْهُم مَنْ أَوْجبَهَا، فَإذَا عُورضَ الحديث وقوبلَ نُقطَ في الدَّارةِ الَّتي تليه نُقْطة أو خطٌ وسطهَا خَطّاً ليُعْلَم أنَّه عَارضهُ وقابلَهُ. وأما مَا يَقَعُ فِي مَرْوِيَّاتهم مِنْ أخْطَاء كَسَقْطٍ أو غلط أو نحوهما، فَظَهرَ صوابه عنْدَ المقَابَلَةِ أو المعَارضة، فكانت لهم طَرائق واصطلاحات لِتَصْحيحهِ وتَصْويبِهِ : كاللحَق ، والحوَاشِي ، والتَّصْحيح ، والتَّضْبيب ، والحَك أو الكَشْط ، والمحو ، والضَّرْب ، وغير ذلك من القَوَاعد والاصطلاحات والرسُوم التي وضَعُوها للحفاظِ على الروَاية وضَبْطها .

تمهيدٌ:

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين، أمَّا بعدُ:

فإنَّ الله عزَّ و جلَّ لم يخلقنا عبثاً ولم يتركنا سدىً بل أرسل إلينا رسولاً مَنْ أطاعه فاز وأفلحَ ومن عصاه هلك وخسر، وقد جاءنا هذا النَّبيُّ الكريم ﷺ بالهدى والرَّحمة والخير ودين الحقِّ قال تعالى﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾[1]، ولما كان هذا الدِّين هو الحق الذي لا يُقبل من أحدٍ سواه، فقد تكفَّل الله عزَّ في علاه بحفظه كما في قوله ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[2]، فلا يأتيه الباطلُ من بين يديه و لا من خلفه تنزيلٌ من عزيزٍ حميدٍ.

و إنَّ منْ نِعْمةِ حِفْظِهِ لِدِيْنِهِ أنْ حَفِظَ سُنَّةَ نبيِّه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؛ إذ هي وحيٌ منْهُ جَلَّ ذكْرُهُ قَالَ تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾[3]، وفيها تفسيرٌ وتبيينٌ وتفصيلٌ لما وردَ في كتاب الله عز وجلَّ.

والنبيُّ ﷺ لم يفارق الدُّنيا حتى بيَّن الدِّين أتم بيان وأكْمله، وبلَّغ الرِّسالةَ وأدَّى الأمانَةَ ونصح للأمَّة، فصلوات ربِّي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد وفاته تمسَّك بمنهاجه أصحابه من بعده فقاموا بحفظِ الدِّين عن نبيهم ونَقلوهُ إلى مَنْ بَعدَهم بِعَدالةٍ تَامَّةٍ وأمَانةٍ كَاملةٍ، مِنْ غير إفراطٍ ولا تَفْريطٍ، وسلكَ سَبيلَهم مِنْ بَعْدهم التَّابعون ومَنْ بَعْدَهم مِنْ أئمَّة الدِّين وحفَّاظ السُّنَّة؛ فقَاموا بجهدٍ عظيمٍ لِجَمْعِ أحَاديث النَّبي صلَّى الله عليه و آله وسلَّم، وحِفْظها وصَيانَتِهَا مِنَ الدَّخيل، فَضربوا

---

(١) (التوبة) (٣٣) و (الصف) (٩).

(٢)الحجر(٩).

(٣) النجم (٣- ٤).

بذلك أروعَ الأمثلة الدَّالة على بذل النَّفس والنَّفيس حفاظاً وصيانةً لسُنَّة النَّبي الكريم عليه الصَّلاة والسَّلام، وهذا من حفظ الله لسنَّة نبيه ﷺ.

قال الحافظ أبو حاتم ابنُ حبَّان البستي (ت ٣٥٤هـ): " فُرسان هذا العِلْم الذين حَفِظُوا عَلى المسلمين الدِّين، وهَدوهم إلى الصِّراط المستَقيم، الَّذين آثروا قطع المفاوزِ و القِفَار علَى التَّنَعُّم في الدِّيار والأوْطان في طلب السُّنَنِ في الأمْصَارِ، وجَمْعِها بالرِّحَلِ والأسْفار والدَّورانِ في جميع الأقطارِ، حتَّى إنَّ أحدَهم لَيَرْحلُ في الحديثِ الواحِدِ الفَرَاسخَ البعيدة وفي الكَلمةِ الواحدةِ الأيامَ الكثيرةَ، لِئَلا يُدْخِلَ مُضِلٌّ في السُّنَنِ شيئاً يُضِلُّ به، و إنْ فَعَلَ فَهُمُ الذَّابُّونَ عَنْ رسول الله ﷺ ذلك الكَذب، والقَائمونَ بنُصْرةِ الدِّينِ" (١).

ولم يكتفِ الحفَّاظ لدين الله بالْجَمْعِ للسُّنن فقط بَلْ استعملوا كلَّ وَسِيلةٍ لِتَنْقِيتها ممَّا قد يشوبها أو يَدخل عليها، فَوضَعوا القَواعد والأصول للتَّحقُّق مِنَ الأخبار والتَّثبُّتِ فِيها و ضَبطها وكِتَابتها، فلم تعرف الدنيا أرقى من تلكم الضَّوابط في التَّحقق من الأخبار وأحوال نقلتها وطرق ضبطها وحفظها.

و رغبةً منِّي فِي المشَاركةِ لتقريبِ بعضِ عُلوم الأئمَّة في هذا المجال وجمعها في موضعٍ واحدٍ؛ لتسهيل معرفتها والنَّظر فيها، حرصتُ على بيان ما عُني به المحدِّثون مِنْ (ضَبْطِ كِتَابَةِ الْحَديثِ وَ إِصْلاَحِهَا)، وَ المصْطَلحات المسْتَخدمةِ لديهم فِي ذَلك.

وَ مَا وضعهُ المحدِّثون مِنْ قَواعدَ وآداب كتَابية اصطلحَوا وَ سَاروا عَلَيْهَا فِي كتَابَةِ الْحَديثِ وَ ضَبْطِهِ وَ إِصْلاَحِهِ، الأخذُ بها حتمٌ لازمٌ علَى مَنْ أرادَ حفْظَ العلم كتابةً في تِلْكَ الأزْمِنَةِ، أمَّا الآنَ وإنْ كُنَّا لا نَسْتَعملُ كثيراً مِنْ تِلك الأمور؛ بسببِ اسْتِبدالها بطرائقَ وَقواعدَ وآداب أُخرى جَرَى التَّعارف عليها بين البَاحثين، إلاَّ أننا لسنَا بمقطوعي الصِّلة عنْ تُراثِ سَلَفنا الصَّالح رحمهم الله وغفرَ لهم؛ لذَا كان العلمُ بِتِلْكَ الضَّوابط وَ

(١) (المجروحين)(١ : ٢٧).

الطَّرائقِ مِنَ الأهميَّة بمكانٍ، خَاصَّةً لِمَنْ يَرْجِعُ و يُراجعُ المخطوطات القَديمة الحدِيثيَّة منْهَا وَ العامَّة، فإنَّه يُصادفُ كثيراً منْهَا فيها! وعندَ التأمِّل في تلك الضَّوابط وَ المصْطَلَحات نجدُ أنَّ بَعْضَها يتعلَّق بِضَبْطِ كِتَابَةِ الْحَديثِ سَنَداً وَمَتْناً، وَبعضها الآخر يتعلَّق بإصلاحِ كِتَابَتِهِ مِنَ الأغْلاَطِ، وكلُّها تَنْصبُّ في خدمة المروي حتَّى يُؤدَّى صَحِيْحَاً كما أُخذَ.

* * *

خطَّة البحث:

قسَّمتُ الكلام في هذا البحث إلى تمهيدٍ و فصلين وخاتمة، وهو على النَّحو التَّالي:

التَّمهيد، فيه بيان لحفظ الله لكتابه وسنَّة رسوله صلَّى الله عليه و آله وسلَّم، وما بذله الأئمَّة في ذلك، وخطَّة البحث.

الفصلُ الأوَّل: ضَبطُ كتَابةِ الْحَديثِ، وَفيهِ إثْنَا عَشَرَ مَبْحَثاً:

المبحثُ الأوَّل: معنَاهُ وَغَايته.

المبحثُ الثَّاني: عنايةُ المحدِّثين به.

المبحثُ الثَّالث: تَحسينُ خَطِّه، والعناية بآلاَتِهِ.

المبحثُ الرَّابع: ضَبطُ مُشْكله.

المبحثُ الخامس: ضَبطُ مُهْمَلِهِ.

المبحثُ السَّادس: تَصْحيحهُ.

المبحثُ السَّابع: وَصْلُ كتَابةِ الأسماء المعبَّدة والمضافة لله تعالى.

المبحثُ الثَّامن: إتمام كتَابة الصَّلاة والتَّسليم على المصطفى ﷺ.

المبحثُ التَّاسع: اخْتصارُ ألفَاظِ الأداء.

المبحثُ العاشر: المقَابَلَةُ.

المبحثُ الحادي عشر: تدويرُ الفَصْلِ وَعَلاَمَة المقَابلة أو المعارضة.

المبحثُ الثاني عشر: ضبطُ اخْتِلاَفِ الرِّواياتِ وكتابةُ أَسْمَاءِ الشُّيوخ.

الفصلُ الثَّاني: إصلاحُ كتَابَة الحديثِ، وفيه ستَّة مباحث:

المبحثُ الأوَّل: اللَّحق.

المبحثُ الثَّاني: الحواشي.

المبحثُ الثَّالث: التَّضبيب.

المبحثُ الرابع: الكشط.

المبحثُ الخامس: المحو.

المبحثُ السَّادس: الضَّرب.

ثم ختمتُ البحثَ بخاتمةٍ ومُلْحَقٍ فيهِ صُورٌ لبعضِ المخطوطاتِ الْحَدِيْثِيَّةِ لَهَا تَعَلُّقٌ بالموضوعِ، و أخيراً ذيَّلتُ البَحْثَ بكشَّافٍ خَاصٍّ بالمراجعِ والمصَادرِ ، والله أسأل التَّوفيق والسَّداد، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم.

* * *

الفصلُ الأوَّل: ضبطُ كتَابةِ الحدِيثِ:

المبحثُ الأوَّل: معناهُ وغايته:

قال الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) في (معرفة أنواع علم الحديث)[1] مبيِّناً مَا ينبغي على كَتَبةِ الحديثِ صَرف الهمَّة إليه: " ضَبْطِ مَا يَكْتُبونَهُ أو يُحصِّلونَهُ بِخَطِّ الغيرِ مِنْ مَرْوِيّاتهم عَلَى الوَجْهِ الذي رَووهُ شَكْلاً ونَقْطاً..".

والغَايَة منهُ: أمنُ الالتباس، كمَا قَالَه الحافظُ ابن الصَّلاح وغيرهُ[2].

و الأمنُ مِنَ الالتِبَاسِ تَنَاوَلَهُ الحافِظُ ابْنُ دَقِيْقِ العِيْد (ت ٧٠٢هـ) في كتَابِهِ (الاقتراح)[3] بمزيد إيضاح، فقَال: " ينبغي الإتقانُ **والضَّبطُ فيما يكتب مُطلقاً، لا سيَّما هَذا الفن**؛ لأنَّه بينَ إسنادٍ وَ مَتنٍ.

والمتنُ لفظُ رَسُولِ الله ﷺ، و تَغْييرُهُ يُؤدِّي إلى أنْ يُقالَ عنْهُ مَا لَمْ يَقُلْهُ، أو يثْبتَ حُكْمٌ مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرعيَّة بغيرِ طَرِيْقِهِ.

و أمَّا الإسْنَادُ، فَفِيْهِ أسْمَاءُ الرُّواةِ الذينَ لا يَدْخلهُ القِيَاس، ولا يُستَدلُّ عليهِ بِسِيَاقِ الكَلام، وَلا بِالْمَعْنَى الَّذي يَدُلُّ عليهِ اللفْظ".

المبحثُ الثَّاني: عنايةُ المحدِّثين به:

ضَبْطُ كِتَابَةِ الحدِيْثِ أمرٌ في غَايَةِ الأهميَّة؛ فَهُو مَا بين مَتنٍ وَ إسنَادٍ- كما سبقَ-؛ لذا نَجِدُ أنَّ الأئمَّةَ أَولوه عنَايةً ظَاهِرَةً؛ وَيتبيَّن ذَلك مِن اشْتِرَاطِهم جُمْلةً مِنَ الشُّروطِ لقَبُولِ خَبرِ الرَّاوي، وهي شُرُوطٌ ثُبُوتِيَّةٌ أي لاَ بُدَّ مِنْ تَوفُّرِهَا، منْها: **الضَّبط أو الإتقان**[4].

---

(١) (ص ١٨٣)، وينظر: (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) لابن جماعة (ص ٩٢) و (النكت) للزركشي (٥٦٥/٣)و(فتح المغيث)(٤٠/٣ و ٤٢) و(الغاية في شرح الهداية) للسَّخاوي (١٢٧/١).

(٢) تنظر المصادر السَّابقة.

(٣) (ص ٢٥٧)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٤) و(فتح المغيث)(٤٥/٣).

(٤) على تفاصيل عندهم عن هذه النقطة؛ من ذلك: أنَّ تام الضبط حديثه في درجة الصحة، ومَنْ خفَّ ضبطه قليلاً فحديثه في درجة الحسن، وغيرها من المفردات المتعلّقة بهذه النقطة المهمة، تنظر في مظانها من (كتب علوم الحديث) و(السؤالات) و(العلل).

و الضَّبطُ عندهم على قِسْمَين: ضبطُ صَدرٍ و ضَبطُ كتَابٍ، قَال الإمامُ الحافظُ يَحيى بنُ مَعينٍ (ت ٢٣٣هـ): " هُما ثَبْتَان: ثبتُ حِفْظٍ وثَبتُ كتابٍ، و أبو صالح كاتبُ الليث ثبتُ كتابٍ"[١].

وَ بحثُنا يتعلَّق بالقسمِ الثَّاني مِنَ القسمين، أعني: ضَبْط الكتَاب، و هذا القسمُ أولاه أهلُ الحديث عنايةً فذَّة كغيرهِ مِنَ الأمور المتعلِّقة بالحفظِ والمحافظة على سُنَّة النَّبيِّ ﷺ؛ وتظهرُ عنايتهمْ في مَسالِكَ عِدَّة:

١- حثُّهم لتَلامذتِهم عَلَى تَقييد المرويَّات وتدوينهَا وَضَبْطِها شكلاً ونقطاً، بما يُؤمنُ مَعه الالتباس، وَ صيانتها مِنْ أنْ يدخلها التغييرُ أو التَّبديل.

قال الإمام الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، عَن ثابتِ بن معبدٍ قال: "نورُ الكتاب العَجمُ" [٢].

وروى الحافظُ أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)[٣] قَال: " سمعتُ عفَّان بن مسلم يقول: سمعتُ حمَّادابن سلمة يقول لأصحاب الحديث: ويْحكم غيِّروا - يعني[٤]: قَيِّدوا واضبطوا- ".

و قال الحافظ أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ): " ورأيتُ عفَّان يحضُّ أصحاب

---

(١) (تهذيب التهذيب)(٥/ ٢٦٠).

(٢) أخرجه الخطيب في (الجامع)(١/ رقم ٤٢٩/٥٨١) والقاضي عياض في (الإلماع)(ص ١٥٠) كلاهما من طريق عمرو بن أبي طاهر عن بشر بن بكر عن الأوزاعي به.

قال القَاضي عياض عقب روايته قول ثابتٍ: " وقد روي مِنْ قَول الأوزاعي"؛ ورواه الحافظ الرامهرمزي عن الأوزاعي في (المحدث الفاصل)(ص٦٠٨) بلفظ: "العجم نورُ الكتاب"، ثم علَّق: " هكذا لفظُ الحديث، والصَّواب: الإعجام، أعجمتُ الكتَابَ فهو مُعجمٌ لاَ غَيره".

وينظر: (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١١٩) و (فتح المغيث)(٣/ ٤١).

(٣) أخرجه الخطيب في (الكفاية)(ص٣٥٧) و(الجامع)(١/رقم ٤٣٢/٥٨٧) والقاضي عياض في (الإلماع)(ص ١٥٤- ١٥٥) كلاهما من طريق أبي الميمون الدِّمشقي عن أبي زرعة به.

(٤) قائلها أبو زرعة أو مَنْ دونه، والله أعلم.

الحديث على الضَّبط والتَّغيير؛ ليصحِّحوا ما أخَذوا عنه الحديث"[1].

وقال الحافظ ابنُ الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) في (معرفة أنواع علم الحديث)[2]: " ثم إنَّ على كَتَبَةِ الحديث وطَلَبَتِهِ صرف الهمَّة إلى ضبطِ ما يكتبونهُ أو يُحصِّلونه بخطٍّ الغير من مرويِّاتهم على الوجه الذي رووه شَكْلاً ونَقْطاً يؤمنُ معهما الالتباس، و كثيراً ما يتهاون بذلك الواثقُ بذهنهِ وتَيَقُّظه، وذلك وخيمُ العاقبة، فإن الإنسانَ معرَّضٌ للنِّسيان، وأولُ ناسٍ أولُ النَّاسِ".

وقال أيضاً: " إعْجَامُ المكتوبِ يَمنعُ اسْتِعجامهُ، وَشكلهُ يمنعُ مِنْ إشْكَالِهِ".

٢- إنَّ وجود علاماتِ الإصْلاحِ- زيادةً أو سقطاً- كَالضَّربِ[3] وَنَحْوِهِ دليلٌ عَلَى صِحَّةِ الكِتَابِ وَ سَلامتهِ، قَال الإمامُ مُحمَّدُ بنُ إدريس الشَّافعي (ت ٢٠٤هـ): " إذَا رأيتَ الكتابَ فيه إلْحَاقٌ وَ إصْلاحٌ فَاشْهَدْ لَهُ بالصِّحَّة"[4]، وَ قَالَ الإمامُ أبو نُعيم الفضل بن دكين (ت٢١٩هـ): " إذا رأيتَ كتابَ صاحب الحديث مُسجَّجاً- يَعني: كثير التَّغيير- فأقربْ به من الصِّحَّة"[5]، وبوَّبَ الحافظُ الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ) في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع) [6] بـ: " الاسْتِدْلال بالضَّرب والتَّخريجِ عَلَى صحَّة الكتَابِ".

٣- تقديمُ الرُّواة أصْحَاب الشَّكلِ والتَّقييد لكُتُبهم علَى غَيرهم، وأنَّ عنايتَهم بالضَّبط دليلٌ علَى أنَّهم مِنْ أهلِ الحفظ والإتقان، بخلافِ مَنْ لا يعتني بذلكَ؛ لذَا

---

(١) المصادر السَّابقة.

(٢) (ص ١٨٣).

(٣) سيأتي بعون الله بيان معناه في موضعه من البحث.

(٤) أخرجه البيهقي في (مناقب الشافعي)(٢/٣٦) و الخطيب في (الكفاية)(٣٥٨) و(الجامع لأخلاق الراوي) (١/رقم ٥٩٢/٤٣٥) كلاهما من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن وهب ابن أخي عبدالله بن وهب عنه.

(٥) أخرجه الخطيب في (الكفاية)(ص ٣٥٨) و(الجامع)(١/رقم ٥٩٣/٤٣٥) من طريق محمد بن خلف التيمي عن محمد بن كرامة العجلي عنه.

(٦) (١/ ص ٤٣٥).

تَكَلَّم بعضُ الحفَّاظ فيهم بما يقتضي أنَّهم دون غيرهم مِنْ أهل الإتقان، فقد روى الحافظ أبو زرعة الدِّمشقي (ت ٢٨١هـ) في (تاريخه) [١] قال: "أخبرني أحمدُ بن حنبلٍ قال: رأيتُ كتبَ شعيبٍ، فرأيتُ كتباً مضبوطة مقيَّدة، ورفعَ مِنْ ذكرهِ، فقُلتُ: فأينَ هو مِنْ يونس بن يزيد؟ قَال: فوقهُ، قلتُ: فأين هو من عقيل بن خالد؟ قال: فوقهُ. قلتُ: فأين هو من الزَّبيدي؟ قال: مثلهُ".

و قَال الإمامُ أحمدُ بن حنبل (ت ٢٤١هـ): "مَنْ تَفَلَّتَ مِنَ التَّصحيفِ؟ كانَ يحيى بن سعيد يُشكلُ الحرفَ إذا كان شديداً، وغير ذلك لا. وكانَ هؤلاء أصحاب الشَّكل والتَّقييد: عفَّان و بهز، وحبَّان"[٢].

وقال الحافظُ شمس الدِّين الذَّهبي (ت ٧٤٨هـ) في (تذكرة الحفَّاظ) [٣]: "الكَلاعيُّ: الإمامُ الحافظ العالم البارعُ محدث الأندلس وبليغها أبو الرَّبيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الحميري الكلاعي... وعُني أتمّ عناية بالتَّقييد والرِّواية، وكان إماماً في صناعة الحديث بصيراً به، حافظاً حافلاً عارفاً بالجرح والتعديل...كتبَ الكثير، وكان خطُّه لا نظيرَ له في الإتقان والضَّبط..".

وقال الحافظُ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ) في (فتح المغيث) [٤]: "ومِمَّن كانَ كَثيرَ العجمِ والنَّقطِ لكتابِهِ أبو عوانة الوضَّاح أحدُ الحفَّاظ، فقُدِّمَ كِتَابُهُ عَلى حِفْظِ غيرهِ؛ لشِدَّة إتقانِهِ وَضَبطِهِ لَهُ".

---

(١) (رقم ٢٠١/١٠٥٢)، وكرَّره (برقم ٣٧٩/٢٢٧٧) مختصراً على قوله (رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة كتباً مقيَّدةً مضبوطة، ورفع من ذكره".

وينظر: (تهذيب الكمال)(٥١٧/١٢) و(تذكرة الحفاظ)(٢٢١/١) و(تهذيب التهذيب)(٣٠٧/٤).

(٢) أخرجه الخطيب في (الجامع)(١/رقم ٤١٨/٥٦٤) و(تاريخ بغداد)(٢٧٤/١٢) من طريق أبي بكر الخلال أخبرني الحسن بن عبدالوهاب نا الفضل بن زياد به.

وينظر: (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٨) و(فتح المغيث)(٤٢/٣).

ونقل الباجي في (التعديل والتجريح)(٤٣٨/١) قول الإمام أحمد مختصراً وفيه: ".. أصحابُ الشَّكل والتنقيط.."، وفي (تهذيب التهذيب)(٤٩٨/١): ".. أصحاب الشكل والنقط".

(٣) (٤/رقم ١٤١٧/١١٣٥).

(٤) (٤٣/٣).

و مِنْ أمثلةِ مَنْ أُخذَ عليهِ عدَم عنايتهِ بالشَّكل والتَّقييد أبو الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسيُّ (ت ٢٧٢هـ)، حيثُ قَالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ (ت ٢٤١هـ) لَمَّا سأله ابنُهُ عبدُالله[١] عنْهُ: "قُلْتُ لَهُ: كَانَ أبو الوليد ثَبْتاً؟ قَال: لا، مَا كانَ كِتَابهُ مَنْقُوطاً و لاَ مَشْكُولاً، ولكنَّه فِي حَديثِ شُعبةَ متقنٌ. وقالَ مرَّةً: أتَقْنَ حَديثَ شُعبة".

٤- التَّنصيصُ علَى أنَّ التَّحديثَ مِنَ الكتابِ أولى مِنَ الحفظِ؛ لأنَّ الحفظَ خَوَّانٌ، و الخطأُ واردٌ لا سيَّما مع طولِ الأسانيد، قال الإمامُ الحافظُ عليُّ بنُ المديني (ت ٢٣٤هـ): "ليسَ فِي أصحابنَا أحفظُ مِنْ أبي عبدالله أحمد بن حنبلٍ، و بَلغني أنَّه لا يُحدِّث إلاَّ مِنْ كِتَابٍ، ولنَا فِيْهِ أُسوةٌ حسَنةٌ"[٢].

وَقَالَ الإمامُ أحمدُ بن حنبل (ت ٢٤١هـ): "مَا كان أحدٌ أقل سقطاً من ابنِ المبارك، كانَ رجلاً يُحدِّث مِنْ كِتَابٍ، ومَنْ حدَّث مِنْ كِتَابٍ لا يكَاد يكون لَهُ سَقطٌ كبير شيء. وَ كان وَكيع يُحدِّثُ مِنْ حفْظِهِ، وَلم يكن ينظرُ في كتابٍ، وكانَ يكونُ لَه سَقطٌ. كَمْ يَكونُ حِفْظُ الرَّجُلِ؟"[٣].

وَ قَال الحافظ أبو زُرعة الدِّمشقي (ت ٢٨١هـ) في (تاريخه)[٤]: "سمعتُ أبا نعيم، وذُكر عنده حمَّادُ بنُ زَيدٍ وَ ابنُ عُليَّة، وأنَّ حماداً حَفِظَ عَن أيُّوب، وابنُ عليَّة كَتَبَ، فقالَ: ضَمِنْتُ لكَ أنَّ كلَّ مَنْ لا يَرجعُ إلى الكتاب لا يُؤمنُ عليه الزَّللُ".

و أسندَ الخطيبُ البغداديُّ (ت ٤٦٣هـ) في (الكفاية)[٥] أنَّ مروان بن محمَّد وهو الطَّاطَريُّ (ت ٢١٠هـ) قال: "ثلاثةٌ ليسَ لصاحبِ الحديثِ عنْهما غنىً: الحفظُ،

---

(١) (العلل ومعرفة الرجال) (٢/رقم ٢٦٤١/٣٦٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في (تقدمة الجرح والتعديل)(ص ٢٩٥) و- من طريقه- الخطيب في (الجامع)(١/ رقم ١٠٣٧/٦٦٦) بسندٍ صحيح.

(٣) أخرجه الفسوي في (المعرفة والتاريخ)(٢/١٩٧) و- من طريقه- الخطيب في (الجامع)(١/رقم ١٠٣٠/٦٦٢) بسندٍ صحيح.

(٤) (رقم ١٢٠٣/٢٢٢) و- من طريقه- أخرجه الخطيب في (الجامع)(١/رقم ١٠٣٠/٦٦٢).

(٥) (ص ٣٤٠- ٣٤١) بسندٍ صحيح.

والصِّدقُ، وصحَّةُ الكُتبِ، فإن أخطَأت واحدةٌ وَكانت فيهِ ثنتانِ لم تضرَّهُ: إنْ أَخطَأَ في الْحِفْظِ ورجعَ إلى صِدْقٍ وصحَّةِ كُتبٍ لم يضرَّهُ" وقَالَ أيضاً: " طَالَ الإسنادُ وَسَيرْجِعُ النَّاسُ إلى الكُتُبِ".

وقال الإمامُ الحافظُ محمدُ بنُ إسماعيل البُخاري (ت ٢٥٦هـ) في كتابه (رفع اليدين في الصَّلاة) [١]: "وَ يروىَ عن سفيانَ عن عاصمِ بنِ كُليبٍ عن عبدالرَّحمن بنِ الأسودِ عن علقَمة قَال: قالَ ابنُ مسعودٍ ﷺ: ألاَ أصلِّي بكمْ صَلاةَ رَسُولِ الله صلَّى الله تعَالى عليه وسلَّمَ؟ فَصلَّى وَ لَمْ يَرْفَعْ يديهِ إلاَّ مرَّةً.

وَ قَالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ عنْ يَحيى بن آدمَ: نَظرتُ في كتابِ عبدالله بن إدريسَ عَنْ عَاصمِ بنِ كُليبٍ، ليس فيه: ثُمَّ لم يَعد".

قَالَ الإمامُ البخاريُّ عقبهُ: " فهذَا أَصَحُّ؛ لأنَّ الكتابَ أحفظُ عندَ أهلِ العِلْمِ؛ لأنَّ الرَّجلَ يُحدِّثُ بشيءٍ ثُمَّ يَرْجِعُ إلَى الكِتَابِ فيكونُ كمَا في الكتَابِ".

وقالَ الحافظُ الرَّامهرمزيُّ (ت ٣٦٠هـ): " الأَوْلَى بالمحدِّثِ وَ الأَحوط لكلِّ راوٍ أنْ يَرْجِعَ عندَ الرِّوايةِ إلى كتَابهِ؛ ليَسْلَمَ مِنَ الوَهْمِ"[٢].

وقالَ الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ (ت ٤٦٣هـ) في (الجامع)[٣]: " الاحتياطُ للمحدِّثِ والأولى به أنْ يرويَ مِنْ كتابهِ؛ ليَسلمَ مِنَ الوهمِ وَ الغَلَطِ، وَ يكون جَديراً بالبُعدِ عَن الزَّللِ".

ولعلَّ في هذا القدرِ كفاية، والله الموفق.

المبْحثُ الثَّالثُ: تَحسينُ خَطِّه[٤]، والعِنَايَةُ بِالآتِهِ:

مِمَّا يُستَعانُ بهِ فِي ضَبْطِ كتَابة الحديثِ: الخطّ الحسَن؛ لأنَّ " حُسنُ الخطِّ إحدى

---

(١) (ص ١١٢- ١١٥).

(٢) (المحدث الفاصل)(ص ٣٨٨).

(٣) (١/ ص٦٦٢).

(٤) ينظر: (الجامع) للخطيب (١/ص ٣٩٨) و(أدب الإملاء والاستملاء) للسَّمعاني (ص ١٦٥).

الفَصَاحتين"[1] و " الخطُّ الحسَن يزيدُ الحقَّ وضوحاً "[2] ؛ لذا نجدُ أهلَ الحديثِ قَدْ أولو هَذا الأمرَ أهمِّيةً ، فَنَجِدُهمْ قَد اعْتَنَوا بالوَسَيْلَةِ الَّتي يُضْبَطُ بِهَا الكتَاب ألاَ وَهيَ (آلات النَّسخِ والكتَابة) عنَايَةً بَيِّنة ؛ ذَلكَ أنَّ النَّاسِخَ إنْ كَانَ رَدِئَ الخطِّ أو مُهْمِلاً في اسْتِعمالِ أَدَواتِ الكِتَابَةِ ، فَوُرُودُ التَّصحيفِ والتَّحريفِ وَ الغَلَطِ وَاقعٌ لا مَفَرَّ منْهُ إلاَّ أنْ يَشَاء اللهُ جلَّ وعَلا ، فَوَضَعُوا قَواعِدَ عَامَّةً في اخْتِيَارِ آلاتِ النَّسْخِ وَ الكِتَابَةِ وَاسْتِعْمَالِهَا ؛ قَالَ الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) : " يَنْبَغِي أنْ يُكْتَبَ الحديثُ بالسَّوادِ ، ثُمَّ بالحبْرِ خَاصَّةً دُونَ المِدَادِ[3] ؛ لأنَّ السَّوادَ أصبغُ الألوانِ ، والحبرُ أَبْقَاهَا عَلَى مَرِّ الدُّهورِ وَالأزْمَانِ ، وَهُو آلةُ ذَوي العِلْمِ ، وَ عُدَّةُ أهلِ المعْرِفَةِ وَالفَهْمِ "[4].

وقَالَ أيْضاً : " يَنْبَغِي أنْ يَكُونَ قَلَمُ صَاحِبِ الْحَدِيْثِ أَصَمَّ صُلْبَاً ؛ فَإنَّ هَذهِ الصِّفة تَمْنعُ سرعَةَ الجري ، وَ لاَ يَكُونُ رخْواً ، فَيُسْرِعَ إليه الْحَفَا[5] ، وَيُتَّخذُ أَمْلَسَ العُودِ ، مُزَال العُقُودِ ، وَتُوسَّعُ فَتْحَتُه ، وَتُطَالُ جَلفَتُهُ[6] ، وَ تُحَرَّفُ قَطَّتُهُ[7]"[8].

---

(١) ينظر : (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (٣/٥٦٦).

(٢) ينظر : (أدب الإملاء)(ص ١٦٦) و(النكت) للزركشي (٣/٥٦٨).

(٣) ينظر حاشية كتاب (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم) لابن جماعة الكناني (ص ١٧٨) ففيه الفرق بين المداد والحبر، وطريقة صناعة كلٍّ منهما.

(٤) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/رقم ٥٠٥/٣٨٣)، وينظر : (أدب الإملاء والاستملاء) للسمعاني (ص ١٥٢) و(تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم) لابن جماعة (ص١٧٨).

(٥) حفي القلم : تسارع إليه التآكل والاستئصال، إذ إن : " كلَّ شيءٍ استُؤصل فقد احتفى" قاله ابن الأثير في (النهاية)(١/٤١٠)، وينظر : (تهذيب اللغة)(١/٨٦٠).

(٦) جاء في (القاموس المحيط)(١/٥١٧- ترتيبه) : " جَلَفَه : قشرهُ، فهو جليفٌ ومجلوف.. والجِلفُ بالكسر...ومن القلم : ما بين مبراهُ إلى سِنِّتِهِ، ويُفتحُ"، وينظر : (تهذيب اللغة)(١/٦٣٨).

(٧) مأخوذٌ من" (القطِّ) وهو القطعُ عامَّةً أو عرضاً، أو قطعُ شيءٍ صلبٍ...والمَقَطَّة : - كمِدَبَّةٍ- عُظَيْمٌ يَقُطُّ الكاتبُ عليه أقلامه" قاله الفيروز آبادي في (القاموس المحيط)(٣/٦٤٥- ترتيبه)، وهو يختلف باختلاف مقاصد الكتاب، وهو إنَّما يريدهُ الكاتب لبراية أقلامه، فليتنبه كي لا ينْحَرف القَطع فَيَنْحَرفَ سِنُّ القلم.

(٨) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/٣٩١)، وينظر : (أدب الإملاء)(ص ١٥٧) و(تذكرة السامع والمتكلم) (ص ١٧٩).

و أمَّا صِفَةُ سِكِّين الأَقْلامِ وَالحبرِ وَالقِرْطَاس، فيَقُولُ الخطيبُ (ت ٤٦٣هـ): "يَنْبَغِي ألاَّ تستعملَ سِكِّين الأقلام إلا في بَرْيِها، وَتَكون رَقيقةَ الشفرةِ، مَاضِيَةَ الحدِّ، صَافِيَةَ الحديدِ... ويُستَحَبُّ أنْ يَكُونَ الْحِبْرُ بَرَّاقاً جَارِياً، وَالقِرْطَاسُ نَقيًّا صَافِيَاً"[1].

وَ قَالَ الْخَطيبُ (ت ٤٦٣هـ) أيضاً: "قَدْ وَصَفَ الْحَسَنُ بْنُ وَهْبٍ سِكِّيناً أَهْدَاهَا، فَأَحسَنَ وَصْفَها..- ثُمَّ أسندَ إلى أبي سعيد محمد بن عبدالرحمن قَال- أَهْدَى الْحَسَنُ بْنُ وَهْبٍ إلى صَديقٍ لَهُ سِكِّيناً، وَكَتَبَ إليهِ: قَدْ أَهْدَيْتُ إلَيْكَ سِكِّيناً أَمْلَحَ مِنَ الوصْلِ، وَ أَقْطَعَ مِنَ البَيْنِ[2]"[3].

وأخرج الخطيبُ أيضاً(ت ٤٦٣هـ)[4] و السَّمعاني (ت ٥٦٢هـ)[5] من طريق محمد بن عبيدالله بن توبةَ الأديب قال: "خاصم بعض الورَّاقين امرأته، فدعت عليه، وقالت: بلاكَ الله بقلمٍ حفيٍّ، وسكِّينٍ صَدِي، وَ وَرَقٍ رَدِي، وَيَومٍ نَدِي، وَ سِرَاجٍ ينْطَفي".

وأسند الخطيب في (الجامع)(١/رقم ٥١٨/٣٩١) والسمعاني في (أدب الإملاء)(ص ١٥٩) كلاهما من طريق رضوان بن محمد الدينوري عن محمد بن عبدالواحد الشاهد عن الحسن بن عبدالله بن سعيد عن أبي بكر محمد بن يحيى الكاتب قال: سمعت القاسم بن إسماعيل يقول: سمعت إبراهيم بن العباس الكاتب يقول: (القلمُ الرَّديء كالولد العاقّ).

(١) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٢٤ و٥٢٧/٣٩٥- ٣٩٦)، وينظر: (أدب الإملاء)(ص ١٦١و١٦٣) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٨٠).

(٢) البين: من الأضداد، والمراد به هنا ضد الوصل أي الفراق، قال العلامة محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ) في كتابه (الأضداد)(ص ٧٥): "البين من الأضداد؛ يكونُ البيْن الفراق، ويكون البينُ الوصار، فإذا كان الفراق فهو مصدر: بانَ يَبين بَيْناً، إذا ذهب..".

(٣) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/رقم ٥٢٤/٣٩٥)، و أخرج القصة أيضاً من طريق الخطيب، الحافظُ السمعاني في (أدب الإملاء)(ص ١٦١).

(٤) (الجامع)(١/رقم ٥٢٦/٣٩٦).

(٥) (أدب الإملاء)(ص ١٦٢).

و في حُسنِ الخطِّ استحبُّوا أموراً منها:

تَحقيقُهُ[1]، و هو: أنْ يُميِّز كُلَّ حَرْفٍ بِصُورتهِ المميَّزة لهُ، بحيثُ لا تَشْتَبهُ العَينُ الموصولة بالفَاءِ أو القَافِ، وَ المفْصُولة بِالْحَاءِ أو الْخَاءِ[2].

قَالَ الشَّيخُ مُحيي الدِّين عبدالحميد في تَعليقه علَى (توضيح الأفكار)[3]: " وقد استحبَّ العُلَماءُ تَحقيقَ الخطِّ...فَأمَّا تحقيقُ الخطِّ: فَهو تَبْيينُ حُروفه وَ إيْضَاحها".

و كَذَا: غِلَظُهُ[4]، وهو: خلافُ الدَّقيقِ؛ لأنَّ الخطَّ عَلَامَةٌ، فكلَّما كَانَ أبين كانَ أحْسن.

وَكتبَ أبو حفص عمر بن عثمان إلى الحافظ أبي سعد السَّمعاني (ت ٥٦٢هـ) مُنْشِداً:

" بيِّنْ و غلِّظْ في الكتَابةِ خَطَّها		فَالْخَطُّ أجودهُ الجليْلُ الموضَحُ

---

(١) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي) (١/ ٤٠٠) و (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٨٥) و (أدب الإملاء) (ص ١٦٥) و(إرشاد طلاب الحقائق) للنووي (١/ ٤٣١) و(التقريب) له(٢/ ٧٠) و(رسوم التحديث في علوم الحديث) للجعبري (ص ١٢١) و(المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) لابن جماعة (ص ٩٢) و(تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم) له (ص ١٧٧) و (اختصار علوم الحديث) لابن كثير (٢/ ٣٨٥) و(النكت) للزركشي (٣/ ٥٧٢) و(المقنع في علوم الحديث) لابن الملقن (١/ ٣٤٨) و(شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي (٢/ ١٢٢) و (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) للسَّخاوي (٣/ ٥٠) و(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) للسيوطي(٢/ ٧٠) و (فتح الباقي على ألفية العراقي) لزكريا الأنصاري (٢/ ١٢١).

(٢) (فتح المغيث)(٣/ ٥٠- ٥١).

(٣) (٢/ ٣٥٥).

(٤) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤٠٠) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٨٥) و (أدب الإملاء)(ص ١٦٦) و(الإرشاد)(١/ ٤٣١) و(التقريب) له(٢/ ٧٠) و(الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ص ٢٥٨) و(المنهل الروي) (ص ٩٢) و (اختصار علوم الحديث) (٢/ ٣٨٥) و(النكت) للزركشي (٣/ ٥٧٢) و(المقنع (١/ ٣٤٨) و(شرح التبصرة والتذكرة) (٢/ ١٢١) و (فتح المغيث)(٣/ ٥٠) و(تدريب الراوي) (٢/ ٧٠) و (فتح الباقي)(٢/ ١٢١) و(شرح نخبة الفكر) للقاري (ص ٢٦٤).

و اتْرُكْ دَقيقَ الخطِّ في تشْويشِهِ		فدَقيقُهُ فِي حَاجةٍ لا ينْجحُ "[1]

وفي مقابلِ ما استحبُّوه في الخطِّ، **كَرِهُوا** بَعْضَ الأُمُورِ فِيْهِ؛ وَهِيَ فِي حَقِيْقَتِها تُغَايرُ (ضَبطْ كتَابَة الحديث)، **فَمِن ذَلك**:

الْمَشْق[2]، قَالَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ) [3]: "بفتح أوَّلهِ وإسْكَانِ ثانيهِ، وَهُو خِفَّةُ اليَدِ وَ إرْسَالُهَا، مَع بعثرةِ الْحُرُوفِ، وَعَدَمِ إقَامة الأسْنَانِ".

والتَّعليق[4]، قال الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ) [5]: " خَلْطُ الْحُرُوفِ الَّتي يَنْبَغي تَفْرِقَتهَا، وَ إذْهَابُ أسْنَان مَا يَنْبَغي إقَامة أسْنَانهِ، وَطَمسُ مَا ينبغي إظْهَار بَياضهِ". **ثم قال**:

" فيَجْتَمعان- أي التَّعليق و المشق- في عدمِ إقامةِ الأسنَانِ، و يختصُّ التَّعليق بخلطِ الحروفِ وضَمِّها، و المشقُ ببعثرتِها و إيضاحها بدونِ القانون المألوف.

وذلك كما قال بعضُ الكتَّاب: مفسدةٌ لخطِّ المبتدي، و دالٌّ على تهاونِ المنتهي"[6].

وكَرِهُوا أيضاً:

الخطَّ الدَّقيق أو الرَّقيق[7] و تَتَأكَّدُ الكَراهَةُ لِمَنْ يَقعُ لَه الكتاب مِمَّنْ يَكونُ ضَعيف

---

(١) (أدب الإملاء)(ص ١٦٨).

(٢) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤٠٢) و(معرفةأنواع علم الحديث)(ص ١٨٥) و(الإرشاد)(١/ ٤٣١) و(التقريب)(٢/ ٧٠) و(الاقتراح)(ص ٢٥٨) و(رسوم التحديث)(ص ١٢١)و(المنهل الروي)(ص ٩٢) و(النكت) للزركشي (٣/ ٥٧٢)و(المقنع)(١/ ٣٤٨) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٢٢) و(فتح المغيث)(٣/ ٤٩) و(تدريب الراوي)(٢/ ٧٠) و(فتح الباقي)(٢/ ١٢٢).

(٣) (فتح المغيث)(٣/ ٤٩)، وينظر (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤٠٢).

(٤) تنظر المصادر المذكورة في (كراهة المشق).

(٥) (فتح المغيث)(٣/ ٤٩)، وينظر (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤٠٢).

(٦) ينظر: (فتح المغيث)(٣/ ٤٩).

(٧) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤٠٠) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٨٥) و (أدب الإملاء)(ص ١٦٦) و (الإرشاد) (١/ ٤٣١) و(التقريب) له(٢/ ٧٠) و(الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ص ٢٥٨) و(المنهل الروي) (ص ٩٢) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٧٨) و (اختصار علوم الحديث) (٢/ ٣٨٥)

البَصَرِ و نحوهِ، فيكون انتفاعُهُ به بعيداً أو مُمْتَنعاً، بلْ رُبَّما يعيشُ الكاتِبُ فَيَضْعفُ بَصرهُ فَيْرجِعُ إِلَى كتابهِ فَيَخُونهُ خَطُّهُ وَهُو أحوَج مَا يكونُ إليه!.

أخرجَ الخطيبُ البَغدادِيُّ (ت ٤٦٣هـ) في (الجامع)[1] و السَّمعاني (ت ٥٦٢هـ) في (أدب الإملاء)[2] بإسنادٍ صحيحٍ عَنْ حَنْبل بْنِ إسْحَاقَ (ت ٢٧٣هـ) قَالَ: "رآني أحمدُ بنُ حَنْبلٍ وَ أنَا أكتبُ خطًّا دَقِيْقَاً، فقَالَ: لا تَفْعلْ، أحْوَجُ مَا تَكونُ إليهِ يَخونُكَ".

قَالَ الحافظُ ابنُ الملقّن (ت ٨٠٤هـ) [3] شَارحاً قولَ الإمام أحمد: "أي عِنْدَ الكِبَرِ، وضعفِ البَصَرِ".

وهم معَ تَنْصيصِهم عَلَى كَرَاهةِ الخطِّ الدَّقيق إلاَّ أنَّهم اسْتَثْنَوا بعض الحالات، كـ:

حَالة ضيقِ الوَرقة إذَا كانَ لا يَجِدُ غيرَها؛ لفَقرٍ لا يجدُ به ثمن الوَرَق أو يجدُ الثَّمنَ لكن لا يجدُ الوَرقَ.

أوَ حَالَة السَّفر طَلباً للعلم؛ لتَخْفيفِ الْحملِ.

قَالَ الحافظُ الخطيبُ البغدادي (ت ٤٦٣هـ)[4]: "لا ينبغي أنْ يَكْتُبَ الطَّالبُ خَطًّا دَقيقَاً إلاَّ في حَالِ العُذْرِ؛ مثل أنْ يكونَ فقيراً لا يجدُ مِنَ الكاغدِ[5] سعةً، أو يكون مُسافراً، فيدقّ خطّهُ لِيخفَّ حَمل كتابهِ، وَ أكثر الرَّحالين تَجتمعُ في حالهِ الصِّفَتَان اللتَان يقومُ بهما لَه العُذر في تَدقيقِ الخطِّ".

وَ أسند الحافظُ السَّمعاني (ت ٥٦٢هـ) في (أدب الإملاء)[6] عَن الحافظ إسماعيل بن

و(النكت) للزركشي (٣/٥٧٢) و (المقنع) (١/٣٤٨) و(شرح التبصرة) (٢/١٢١) و (فتح المغيث)(٣/٥٠) و(تدريب الراوي) (٢/٧٠) و (فتح الباقي)(٢/١٢١) و(شرح نخبة الفكر) للقاري (ص ٢٦٤).

(١) (١/ رقم ٥٣٦/٤٠١)، وينظر (فتح المغيث)(٣/٤٨).

(٢) (ص ١٦٧)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٥).

(٣) (المقنع)(١/٣٤٨)، وينظر: (المنهل الروي)(ص ٩٣) ففيه نحوه.

(٤) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٣٨/٤٠١).

(٥) هو القرطاس أو الورق، ينظر (فتح المغيث)(٣/٤٨).

(٦) (ص ١٦٩).

طاهر السِّلفي يَقولُ: " قِيْلَ لطَالبِ الحديثِ أوْ غيرِهِ، لِمَ تُقَرْمِطُ؟ فقالَ: لِقلَّةِ الوَرِقِ وَ الوَرَقِ، وَالحملِ على العُنقِ".

المبحثُ الرَّابع: ضَبْطُ مُشْكلِهِ:

اعتنى أئمَّة الحديثِ بضبطِ: مَا يكْتُبُونَهُ أوْ يُحَصِّلونَهُ بِخطِّ غيرهمْ مِنْ مَرويَّاتهم، و عَدُّوا هذا الأمرَ مُستحبًّا، بل إنَّ فِي عِبَارةِ بعضهمْ مَا يَقْتضي وجُوبهُ.

قَالَ الحافظ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ): " عبَارةُ ابنُ خلاَّدٍ وَ عِياض القَاضي تَقْتضي الوجُوب، وبه صرَّحَ الماورديُّ، لكنْ فِي حقِّ مَنْ حفظَ العلْمَ بالخطِّ"[١].

وقالَ العلاَّمة الصَّنعانيُّ (ت١١٨٢هـ): " وعبَارةُ ابنُ الصَّلاحِ (ثُمَّ إنَّ علَى كَتَبَةِ الحديثِ وطَلَبَتِهِ صرف الهمَّة إلى ضَبطه..) إلى آخره، أَفَادت عِبَارتُهُ الوجُوبَ"[٢].

وضَبطُ اللفظِ: هو: تَحقيقُهُ مِنْ حيثُ الشَّكل والنَّقط[٣].

والمراد بالشَّكل: تقييدُ الإعراب[٤]. أي: حركات الإعْراب وحروفه.

والمرادُ بالنَّقط: أنْ تبيِّن التَّاء من الياء، والحاء من الخاء، ويُسمَّى أيضاً: الإعجام[٥].

وغايتُهم منه: أَمْنُ الالتباسِ فِيه؛ ليُؤَدِّيه كمَا سَمعه[٦]، وللحذَر مِنْ بوادر

---

(١) (فتح المغيث)(٣/٤٠)، وينظر: (المحدث الفاصل)(ص٦٠٨) و (الإلماع) للقاضي عياض (ص١٤٩- ١٥٠).

(٢) (توضيح الأفكار)(٢/٣٦٦). قلت: وعبارة ابنُ الصلاح المشار إليها هي في كتابه (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٣).

(٣) ينظر: (شرح التبصرة والتذكرة) (٢/١١٩).

(٤) ينظر: (المحدث الفاصل) الرامهرمزي (ص ٦٠٩) و(شرح التبصرة و التذكرة)(٢/١١٩).

(٥) ينظر: (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٨) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٨١) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١١٩) و(فتح المغيث)(٣/٤٠) و(الغاية)١/١٢٧).

قال الجوهري: " هو النقط بالسواد مثل: التاء عليه نقطتان، يقال: أعجمت الحرف، والتعجيم مثله" (الصحاح)(٥/٢٩٨١).

(٦) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث) (ص١٨٣) و(شرح التبصرة)(٢/١١٩) و(فتح المغيث)(٣/٤٠) و(الغاية)١/١٢٧).

التَّصحيف والإيهام[1].

و الْمُحَدِّثُونَ – بعد اتِّفَاقِهِمْ عَلى أصْلِ الضَّبط – اخْتَلفوا فيما يَنْبَغي ضَبْطُهُ على قَولين:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّه يُقتصرُ على ضَبْطِ ما يُشكلُ مِنَ المتونِ والأسماءِ، وَ لا حَاجَةَ إلى ضَبْطِ مَا يُفهمُ بِدونِ شَكْلٍ و لا نَقْطٍ[2].

و هذا القول محكيٌّ عن الإمام يحيى بن سعيد القطان (ت ٢٩٨هـ) فيمَا نقلهُ عنهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ (ت ٢٤١هـ)[3] حيثُ قَالَ: "مَنْ تفلَّتَ مِنَ التَّصحيفِ؟ كانَ يَحيى بنُ سعيدٍ يُشْكِلُ الحرفَ إذَا كانَ شَديداً، وغير ذلك لاَ، وكان هؤلاء أصحاب الشَّكل والتَّقييد: عفَّان، وبهز، وحَبَّان".

و حَكَى الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) عَنْ عَليِّ بنِ إبراهيمَ البَغَدادي صاحب كتاب (سمات الخطِّ و رقومه): "أنَّ أهلَ العلمِ يَكْرَهونَ الإعْجَامَ وَ الإعرابَ إلاَّ في الملتَبِسِ"[4].

وحكاه الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)[5] عن أصحابهِ، وهو اختيار الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[6].

---

(١) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤١٦).

(٢) ينظر: (المحدث الفاصل)(ص٦٠٨) و (الإرشاد)(١/ ٤٢٩) و (التقريب)(٢/ ٦٨) و(الاقتراح)(ص ٢٥٨) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٨١) و(اختصار علوم الحديث)(٢/ ٣٨٣) و (النكت) للزركشي (٣/ ٥٦٩) و(شرح التبصرة)(٢/ ١١٩) و(المقنع)(١/ ٣٤٣) و(نزهة النظر)(ص ٧٨) و (فتح المغيث)(٣/ ٤٢) و(الغاية)(١/ ١٢٧) و(تدريب الراوي)(٢/ ٦٨- ٦٩) و(فتح الباقي)(٢/ ١١٩) و (اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر) للمناوي (٢/ ٤٢٩) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٢).

(٣) أخرجه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٤١٨/٥٦٤) و(تاريخ بغداد)(١٢/ ٢٧٤) من طريق أبي بكر الخلال أخبرني الحسن بن عبدالوهاب نا الفضل بن زياد به.

(٤) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٤)، وينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٢٩) و(فتح المغيث)(٣/ ٤٢).

(٥) (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٨).

(٦) ينظر: (نزهة النظر)(ص ٨٧) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٢).

وعلَّلوا لقولهم: بأنَّ ضبطَ غيرِ المشْكلِ تَشَاغلٌ بما غيرهُ أولى منهُ، وفيه عَناءٌ، بلْ قَدْ لا تَكونُ فيه فائدة أصلاً[1].

القولُ الثَّاني: أنَّ الضَّبط يكونُ في الجميع، ما يُشْكِلُ ومَا لا يُشْكِلُ.

وهذا المذهبُ عَلَيْهِ جَمعٌ مِنَ الحفَّاظ كبهزٍ وعفَّانَ و حبَّان- كما سبقَ بيانهُ- ، و اختارهُ القَاضي عياض (ت٥٤٤هـ) حَيثُ قال: " هَذا هُو الصَّوابُ"[2].

وقَالَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت٩٠٢هـ) [3]: " هَذا هُو اللائقُ في زَمَانِنَا".

و عُلِّل لهذا القَول بعللٍ عدَّة منها[4]:

الأوَّل: أنَّ المبتدئ و غير المتبحِّرِ في العِلْمِ، لا يُميِّزُ مَا أشْكَلَ مِمَّا لاَ يُشْكِلُ، و لا صَوابَ وجهِ الإعرابِ للكلمةِ مِنْ خَطَئِهِ.

الثَّاني: أنَّه قدْ يَقَعُ النِّزاعُ بين الرُّواة فيها، فإذَا جاءَ عند الخلافِ وَ سُئلَ: كيفَ ضَبْطُهُ في هذا الحرفِ وقدْ أهْمَلَهُ، بَقيَ مُتحيِّراً.

الثَّالث: أنَّه قَدْ يَكُونُ وَ اضِحاً عندَ قَومٍ، مُشكلاً عندَ آخرين، كالعَجَمِ وَ مَنْ شاكلهم، والقَصْدُ: عمومُ الانتفاعِ.

الرَّابع: أنَّه ربَّما خفيَ عَنْهُ الصَّواب بعدَ أنْ كانَ وَاضِحاً عنْدَهُ؛ قالَ الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "و كثيراً ما يتهاونُ في ذلكَ الواثقُ بذهنهِ و تيقُّظهِ، وذلكَ وخيمُ

---

(١) ينظر: (فتح المغيث)(٣/٤٢) و(الغاية)(١/١٢٧).

ونحوه في (الاقتراح)(ص ٢٥٨) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٢).

(٢) (الإلماع)(ص ١٥٠)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث) (ص١٨٤) و(الإرشاد) (١/٤٣٠) و(التقريب) (٢/٦٩) و(الإقتراح) (ص ٢٥٧) و(رسوم التحديث)(ص ١٢١) و(النكت) للزركشي (٣/٥٦٩) و(المقنع) (١/٣٤٣) و(شرح التبصرة)(٢/١١٩) و(فتح المغيث)(٣/٤٢) و(الغاية)(١/١٢٧) و (التدريب)(٢/٦٩) و(فتح الباقي)(٢/١١٩) و(اليواقيت والدرر)(٢/٤٢٩) و(شرح النخبة) للقاري (ص٢٦٢).

(٣) (الغاية في شرح الهداية)(١/١٢٨).

(٤) تنظر في: (الإلماع)(ص ١٥٠) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٤) و(الاقتراح)(ص٢٥٧) و(شرح التبصرة) (٢/١١٩) و(فتح المغيث)(٣/٤٢- ٤٣) و(الغاية)(١/١٢٧- ١٢٨) و(فتح الباقي)(٢/١١٩).

العَاقبة، فإنَّ الإنسانَ مُعرَّضٌ للنِّسيان، و أوَّلُ ناسٍ أوَّلُ النَّاسِ"[1].

أمَّا أسماءُ النَّاسِ، فخصُّوها بِمَزيدِ عنايةٍ، وَ أكَّدوا ذلك[2].

قَالَ أبو إسحاق النَجِيْرَمي (ت ٣٥٥هـ): " أَوْلَى الأشْيَاء بالضَّبطِ أسماءُ النَّاسِ؛ لأنَّه شَيءٌ لا يَدْخُلُهُ القِيَاسُ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يدلُّ ولاَ بَعْدَهُ شَيءٌ يَدُلُّ عَليهِ"[3].

وَ قَالَ الحافظُ الخطيبُ البَغدادِيُّ (ت ٤٦٣هـ)[4]: " فِي رُواةِ العِلْمِ جَماعةٌ تَشتَبهُ أسْمَاؤُهم وَ أنْسَابُهم فِي الخطِّ، وتَختلفُ فِي اللَّفظِ، مثل: بِشْر و بُسر، وبُريد وبَريد، وبَرِيْد ويزيد، و عيَّاش وعبَّاس- وذكر أمثلةً غيرهَا، ثُمَّ قَالَ- فَلا يُؤْمَنُ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَمَهَّر في صَنْعَةِ الحديثِ بِتَصحيفِ هَذهِ الأسْمَاء وَ تَحريْفهَا، إلاَّ أنْ تُنْقطَ و تُشكلَ، فيُؤمن دُخُولُ الوَهْمِ فيْهَا، وَ يَسلَم مِنْ ذلكَ حاملُها وَ رَاويهَا".

وَ مِنْ أَمثلَةِ البَابِ، مَا أخرجهُ الْخَطيبُ في (الجامع)[5] بسندهِ عَنْ عبدِاللهِ بْنِ أحمد

---

(١) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٣).

(٢) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٤) و(الإرشاد)(١/ ٤٣٠) و(التقريب)(٢/ ٦٩) و(الاقتراح)(ص٢٥٨) و(رسوم التحديث)(ص ١٢١) و(المنهل الروي)(ص ٩٣) و (المقنع)(١/ ٣٤٧) و (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٠) و(فتح المغيث)(٣/ ٤٥) و(الغاية)(١/ ١٢٨) و(التدريب)(٢/ ٦٩) و(اليواقيت والدرر)(٢/ ٤٣٠).

(٣) أخرجه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي)(١/رقم ٥٦١/ ٤١٧- ٤١٨) والقاضي عياض في (الإلماع) (ص ١٥٤) كلاهما من طريق موسى بن عيسى الحنفي عنه.

ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٤) و(النكت) للزركشي (٣/ ٥٧١) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٠) و (فتح المغيث)(٣/ ٤٥) و (الغاية)(١/ ١٢٨- ١٢٩) و(اليواقيت والدرر)(٢/ ٤٣٠).

و نحوه قول الحافظ ابن دقيق العيد في (الاقتراح)(ص ٢٥٧) و ابن الملقن في (المقنع)(١/ ٣٤٧).

(٤) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٦٠/ ٤١٦).

(٥) (١/رقم ٥٦٣/ ٤١٨).

و أخرجه القاضي عياض في (الإلماع) (ص ١٥٥) من طريق أبي علي الغسَّاني الحافظ أنَّه روى عن عبدالله ابن إدريس الكوفي قال: " لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء السعدي عن الحسن بن علي، كتبتُ أسفله (حورٌ عين) لئلا أغلط، يعني فيقرأه (أبا الجوزاء) لشبهة به في الخطِّ".

وينظر: (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٠) و (فتح المغيث)(٣/ ٥٧- ٥٨).

بن حنبل حدَّثني أبو بكر بن أبي شيبة قَالَ: سمعتُ ابنَ إدريس يقولُ: "كَتَبْتُ حديثَ أبي الحوراء، فخِفْتُ أنْ أُصحِّفَ فيهِ، فَأقولُ: أبو الجوزاء، فكتبتُ أسفلهُ: حُورٌ عين".

وأمَّا رسمُ المشَايخِ وأهْلِ الضَّبطِ للحُروفِ المشْكِلَةِ وَ الكَلِمَاتِ المشْتَبِهَةِ إذا ضُبطتْ وصُحِّحت في الكتابِ، فهوَ: "أنْ يُرْسَمَ ذَلكَ الحرفُ المشكلُ مُفْرَدَاً في حاشيةِ الكِتَابِ قُبالَةَ الحرفِ، بإهْمَالِهِ أو نَقطِهِ أوْ ضَبْطِهِ؛ ليَسْتَبينَ أمرُهُ وَ يَرتَفِعَ الإشْكَال عنْهُ مِمَّا لعلَّه يُوهمهُ مَا يُقَابلهُ مِنَ الأسْطُرِ فوقَهُ أو تَحتهُ مِنْ نَقْطِ غيرِهِ أوْ شَكلِهِ، لاسيَّما مَع دقَّةِ الكتَابِ[1]، وضيقِ الأسْطُرِ، فَيرتفعُ بإفرادِهِ الإشكَال"[2].

واختارَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) أنْ يُكرَّرَ ضَبطُ الألفاظِ المشْكِلَةِ في الحاشِيَةِ، فَقَالَ: "يُستحبُّ في الألفَاظِ المشْكِلَةِ أنْ يُكرِّر ضَبْطَها بأنْ يَضبِطَهَا في مَتْنِ الكتَابِ، ثُمَّ يَكتُبَهَا قُبالَة ذَلك في الْحَاشيةِ مُفَردةً مَضْبُوطةً، فَإنَّ ذلك أبلغُ في إبانَتِهَا، وَأبعدُ مِن التِبَاسِها، وَمَا ضَبَطَهُ فِي أثْنَاء الأسطرِ رُبَّما دَاخَلَهُ نَقْطُ غيرِهِ وشَكْلُهُ، مِمَّا فَوقَهُ وَتَحْتَهُ، لا سيَّما عنْدَ دِقَّةِ الْخَطِّ وضيقِ الأسْطُرِ"[3].

وبالغَ بعضُ المتقنينَ في إيضاحِ المُشكلِ؛ فَفَرَّقُوا حُروفَ الكَلِمَة في الْحَاشيةِ، وَ ضَبطُوها حَرْفَاً حَرْفَاً[4].

أمَّا الفائدة مِنْ تَقطيعِ الْحُرُوفِ، فيقولُ الحافظُ العِراقيُّ (ت ٨٠٦هـ)[5]: **"وفَائدتُهُ:**

---

(١) ذكر الحافظ السَّخاوي في (فتح المغيث)(٣/٤٨) عن الحافظ ابن عساكر: أنَّ أبا عبدالله الصوري كتب صحيح البخاري ومسلم في مجلدٍ لطيف، وبيع بعشرين ديناراً.

(٢) (الإلماع)(ص ١٥٦- ١٥٧).

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٤).

(٤) ذكره الحافظ ابن دقيق العيد في (الاقتراح)(ص ٢٥٨).

(٥) (شرح التبصرة)(٢/١٢١)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/٤٦) و(رسوم التحديث)(ص ١٢١) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٢).

أَنَّه يُظْهِرُ شَكْلَ الْحَرْفِ بِكَتَابَتِهِ مُفْرَداً فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ، كَالنُّونِ وَ الْيَاء المثَّناة مِنْ تَحت، بِخِلافِ مَا إِذَا كَتَبَ الكلِمَة كلَّها وَ الْحَرف المذكور فِي أَوَّلها أَوْ وَسطهَا".

المبحثُ الخامسُ: ضَبْطُ مُهْمَلِهِ.

قَالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاحِ (ت ٦٤٣هـ)[1]: "كَمَا تُضْبَطُ الحروف المعْجَمةُ بالنُّقطِ، كَذَلكَ ينْبَغي أنْ تُضْبطَ المهملاتُ غيرُ المعجمةِ بعَلاَمَةِ الإهمالِ؛ لتدلَّ عَلَى عَدَمِ إعْجَامِهَا".

وَالحروفُ المهملة: هيَ غَيرُ المعْجَمَةِ، أي الَّتي لا نَقْطَ فيهَا، كالدَّال والرَّاء، والصَّاد، والطَّاء، والعين، ونحوها[2].

وسبيلُ أهْلِ العِلْمِ فِي ضَبْطِهَا لَهُ صُورٌ، واعتَبَروا هَذه الصُّور عَلامات دالَّة عَلَى الإهمال[3]:

١/ العَلاَمة الأولَى: قلبُ النُّقط، فيَجعلُ النُّقطَ الَّتي فَوقَ المعجمات تحتَ ما يُشاكلُها مِنَ المهْمَلاتِ[4]، فينقط تحت الدَّال والرَّاء والطَّاء، بنقطةٍ، مثل: د

أمَّا السِّين المهْمَلة، فَلهَا صُوَرتَانِ[5]:

أ/ أنَّ النُّقطَ التي تحتَ السِّين المهملة تكون مبسوطةً صفّاً، هكذا: ..س

ب/ أنَّ التي فوق الشِّين المعجمة تكونُ كالأثافيِّ، هكذا: .. س

واستَثْنى بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ كالحافظِ العِرَاقيِّ (ت ٨٠٦هـ) حرف (الحاء) مِنْ هَذهِ

---

(١) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٥).

(٢) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٥) و (المقنع)(١/ ٣٤٩) و(فتح المغيث)(٣/ ٥٤).

(٣) ينظر: (فتح المغيث)(٣/ ٥٤- ٥٨).

(٤) ينظر: (الإلماع)(ص ١٥٧) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٥) و(الإرشاد)(١/ ٤٣١) و (التقريب)(٢/ ٧١) و(المنهل الروي)(ص ٩٣) و (تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٨٢) و(المقنع)(١/ ٣٤٩) و(التدريب)(٢/ ٧١) و(شرح النخبة) للقاري(ص ٢٦٣).

(٥) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٦) و(المقنع)(١/ ٣٤٩) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٢٣) و (التدريب)(٢/ ٧١).

العَلامةِ، وَعَلَّل بأنَّ النّقط لَو فُعِلَ لاشْتَبه بالجيم[1].

٢/ العَلامة الثَّانية: أنْ يَجعلَ تحت الحاء المهمَلة حاءً مفردةً صغيرةً، وكذا تحتَ الدَّال والصَّاد وسَائر الحروف المهمَلة الملتبسة، كمَا هُو" عمل بعض أهل المشرق والأندلس[2]، نحو: ص

٣/ العَلامة الثَّالثة: أنْ يَجعلَ تحت الحرف المهمل مثل النَّبرة[3].

٤/ العَلامة الرَّابعة: أنْ يُعلَّم عَلى الحرفِ المهمَل بخطٍّ صغيرٍ فَوقهُ شبه النَّبرة[4].

٥/ العَلامة الخامسة: أنْ يَجعلَ فَوق الحرف المهمَل صُورةَ هِلالٍ، كقُلامَةِ الظُّفْرِ مضَّجعة على قفاها[5]، مثاله (..ّ..).

وهَذهِ العَلامةُ مَع العلامَتَيْن الأولى وَالثَّانية، ذَكَر الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) أنَّ الثَّلاثَ شائعة معْروفة[6].

٦/ العَلامة السَّادسة: أنْ يخطَّ فوق الحرفِ المهمَل خطًّا صغيراً، شَبيهٌ بالفتْح[7].

وهذه العَلامة مع العلامة الثَّالثة، ذكر الحافظ ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) أنَّه موجودٌ

---

(١) (شرح التبصرة و التذكرة)(١٢٣/٢) و(التقييد والإيضاح)(ص ١٧٣). وينظر: (النكت) للزركشي (٥٧٤/٣)، (فتح المغيث)(٥٤/٣- ٥٥) و(فتح الباقي)(١٢٢/٢) و (شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(٢) قاله القاضي عياض في (الإلماع)(ص ١٥٧)، و ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(١٨٦) و (الإرشاد) (٤٣١/١) و(التقريب)(٧١/٢) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص١٨٢) و(المقنع)(١/ ٣٥٠) و(شرح التبصرة)(١٢٣/٢) و(فتح المغيث)(٥٤/٣) و (التدريب)(٧١/٢) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(٣) و النَّبرة هي: الهمزة. ينظر: (التقييد)(ص ١٧٣) و(شرح التبصرة)(١٢٤/٢) و(فتح المغيث) (٧٥/٣).

(٤) (الإلماع)(ص ١٥٧)، وينظر: (المقنع)(١/ ٣٥٠) و (التقييد)(ص ١٧٣) و(فتح المغيث) (٥٧/٣).

(٥) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٦) و(الإرشاد)(٤٣١/١) و (التقريب)(٧١/٢) و(المنهل الروي)(ص ٩٣) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٨٢) و(المقنع)(٣٤٩/١) و(شرح التبصرة)(١٢٣/٢) و(التدريب)(٧١/٢) و(فتح الباقي) (١٢٣/٢) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(٦) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٦)، وينظر: (شرح التبصرة والتذكرة)(١٢٣/٢) و(شرح النخبة) للقاري (ص٢٦٣).

(٧) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٦) و(شرح التبصرة)(١٢٤/٢) و(فتح المغيث)(٥٦/٣).

في كثيرٍ مِنَ الكُتُبِ القَديمة، ولا يَفطنُ لَهُ كَثِيْرُونَ[1].

٧/ العَلامة السَّابعة[2]، وهي: أنْ يكتبَ الحرف المهمَل مَا يدلُّ عليهِ بألفَاظٍ كَاملة. و مثاله ما تقدَّم مِنْ قَول عبدالله بن إدريس لما خَشيَ أنْ يُصحَّفَ اسم (أبي الحوراء إلى أبي الجوزاء)، كتبَ تَحتَهُ (حُورٌ عِين).

المبحثُ السَّادسُ: تَصْحيحهُ.

العِنَايةُ بتصحيح الرِّواية هو شَأنُ الحذَّاقِ المتْقِنين، كمَا قالَه الحافظُ النَّوويُّ (ت ٦٧٦هـ)[3].

وَ المرادُ بهَذَا الاصْطِلاَح[4]: كِتَابَةُ كَلمةِ (صَح) عَلَى الكَلامِ أو عنْدَه[5]، إشارةً إلى صحَّته[6].

و يستعملُهُ المحدِّثون: فيمَا صَحَّ روايةً ومعنىً[7]، لكنَّه عُرضة للشَّكِّ أو الخلافِ[8]

---

(١) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٦)، وينظر: (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٤) و(فتح المغيث)(٣/٥٧).
ومن طريف ما ذُكر في هذه العلامة ما قاله الحافظ العراقي: " سمعتُ بعض أهل الحديث يفتح الرَّاء من (رضوان)، فقلت له في ذلك، فقال: ليس لهم (رضوان) بالكسر، فقلتُ: إنما سمي بالمصدر وهو بالكسر. فقال: وجدت بخط فلان بالفتح، وسمى من لا يحضرني ذكره الآن. ثم إني وجدتُ بعد ذلك في بعض الكتب القديمة هذا الاسم وفوقه فتحة، فتأملتُ الكتاب، فإذا هو يخطُّ فوق الحرف المهمل خطّاً صغيراً، فعرفتُ أنَّه علامة الإهمال لا الفتح، وأنَّ الذي قاله بالفتح من ههنا أُتي" (شرح التبصرة)(٢/ ١٢٤).

(٢) ينظر: (الاقتراح)(ص ٢٥٨) و(فتح المغيث)(٣/٥٨).

(٣) (الإرشاد)(١/ ٤٤١)، وينظر: (الاقتراح)(ص ٢٦٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و (المقنع)(١/ ٣٥٩) و (فتح المغيث)(٣/٩٢) و (الغاية)(١/ ١٣٥) و(التدريب)(٢/ ٨٢).

(٤) ينظر: (الإلماع) (ص ١٦٦) و(الإرشاد)(١/ ٤٤١) و(التقريب)(٢/ ٨٢) و(المنهل الروي) (ص ٩٥) و (رسوم التحديث) (ص١٢٤) و(المقنع) (١/ ٣٥٩) و(الغاية) (١/ ١٣٥) و(فتح المغيث)(٣/٩٢) و (التدريب) (٢/ ٨٢).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦).

(٦) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٤٣).

(٧) ينظر: (الإلماع)(ص ١٦٦) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦) و(الإرشاد)(١/ ٤٤١) و(التقريب)(٢/ ٨٢) والاقتراح)(ص ٢٦٤) و (المنهل الروي)(ص ٩٥) و(المقنع)(١/ ٣٥٩) و(الغاية)(١/ ١٣٥) و(التدريب)(٢/ ٨٢).

(٨) تنظر المصادر السَّابقة عدا الأول والخامس منها، ويزاد: (رسوم التحديث)(ص١٢٤) و(فتح المغيث)(٣/٩٢).

مثل: أنْ تكون الكلمة متكرِّرة، يتوهَّم أنَّ أحد اللَّفظين سَاقطٌ لتكرارِهِ، أو تكُون اللَّفظةُ غريبةً قد خُولِفَ فيها، فينبِّه علَى صحَّتها[1].

قال القَاضي عيَاض (ت ٥٤٤هـ)[2]: "أمَّا كتَابةُ (صَح) علَى الْحَرْفِ فَهُو اسْتِثْبَاتٌ لصحَّةِ مَعْنَاهُ وَ رِوَايَتِهِ، وَ لاَ يكْتبُ (صح) إلاَّ عَلَى مَا هَذا سَبيلهُ، إمَّا عِنْدَ لَحْقِهِ، أوْ إصْلاَحِهِ، أوْ تَقْييد مُهْمَلِهِ، وَ شَكْلِ مُشْكِلِهِ؛ ليُعرفَ أنَّه صَحِيحٌ بهذهِ السَّبيلِ، قَدْ وَقَف عليهِ عنْدَ الرِّوَايةِ، وَ اهْتَبَلَ بِتَقْييدهِ".

ولهم في استعمالها أسبابٌ:

الأوَّلُ: التَّنبيه عَلَى صِحَّة الكَلاَمِ؛ لئَلاَّ يَتوهَّم متوهِّمٌ عليه خللاً و لا نقصاً[3].

الثَّاني: ليُعرفَ أنَّه لم يَغفل عنه، وأنَّه قد اعتنى به و حقَّق و ضَبطَ وصحَّ على ذلك الوجه[4].

الثَّالث: إشَارةٌ إلى أنَّه كَانَ شاكًّا فيه، فبَحَثَ فيهِ إلَى أنْ صَحَّ، فَخَشِيَ أنْ يُعَاوِدَهُ الشَّكُّ، فَكَتَبَهَا لِيَزُولَ عنْهُ الشَّك فيمَا بَعْدُ[5].

وتُكْتَبُ كَلِمَةُ (صح) في أَحَدِ مَوْضِعَين:

١/ إمَّا أنْ تُكتب أعْلى الكَلام، أي فوقَه، وهذا هو الأحسنُ و الأشهر[6].

٢/ أو أنْ تُكتبَ عند الكلام بالحاشيةِ، لا بجانبهِ لئَلا يلتبس، وهَذَا كَافٍ؛ لقولِ الحافظ ابنِ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ): "كتابةُ (صح) على الكَلاَم أو عنْده"[7].

---

(١) ينظر: (الاقتراح)(ص ٢٦٥).

(٢) (الإلماع)(ص ١٦٦).

(٣) ينظر: (الإلماع)(ص ١٦٩).

(٤) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦) و(الإرشاد)(١/ ٤٤١) و(المقنع)(١/ ٣٥٩) و(فتح المغيث)(٣/ ٩٢) و(التدريب)(٢/ ٨٢) و(فتح الباقي)(٢/ ١٤٣).

(٥) نقله الحافظ السَّخاوي في (فتح المغيث)(٣/ ٩٢) عن ياقوت الحموي، ولم يتعقبه.

(٦) قاله الحافظ السَّخاوي في (فتح المغيث)(٣/ ٩٢).

(٧) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦)، و قال به السخاوي أيضاً في (فتح المغيث)(٣/ ٩٢).

المبحثُ السَّابعُ: وصلُ كتابةِ الأسماء المعبَّدة والمضافة لله تعالى:

دَرجَ المحدِّثون في كتَابَةِ الحديثِ عَلَى مَنْعِ - وَ عَدمِ- الفَصْلِ بَين الاسمِ المضَاف إلى اسمٍ مِنْ أسماءِ الله تعالى وَ بَين اسمِ اللهِ عزَّ وجلَّ، مثْل: عبدالله، وكُل اسمٍ مُعبَّدٍ لله تَعَالى، فَلا يُكتبُ (عَبْدُ) في آخرِ سَطْرٍ، وَ اسمُ (الله) مَعَ بقيَّة النَّسبِ فِي أوَّلِ السَّطرِ الآخرِ، يَدلُّ عليهِ مَا رواهُ الخطيبُ (ت ٤٦٣هـ) بسندهِ في (الجامع)[1] أنَّ عبدالعزيز بن عليٍّ قَال: قَال لنَا أبوعبدالله بن بطَّة: " و في الكُتَّابِ مَنْ يكتبُ (عبدالله)، فيكتبُ (عبد) في آخرِ السَّطرِ، ويَكتبُ (الله بن فلان) في أوَّل السَّطرِ الآخر، أوْ (عبدُ) في سَطرٍ، و(الرَّحمن) في سَطْرٍ، ويكتبُ بعدَهُ (ابنُ)، وهذا كلُّهُ غَلَطٌ قَبيحٌ، فيَجِبُ علَى الكاتِبِ أنْ يَتوقَّاهُ، ويتأمَّله ويتحفَّظ منْهُ".

قَالَ الخطيبُ مُعلِّقاً[2]: " وهَذَا الَّذي ذكرهُ أبو عبْدالله صَحيحٌ، فيَجِبُ اجْتِنَابُهُ".

وقَالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[3]: " يُكْرَهُ لَهُ في (مثل عبدالله بن فلان بن فلان) أنْ يكتب (عبد) في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر. وكذلك يكره في (عبدالرحمن بن فلان) وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى أن يكتب (عبد) في آخر سطرٍ واسم الله مع سائر النَّسب في أول السَّطر الآخر".

وَ أمَّا حُكمُ هذا الفَصْلِ، فأهلُ الحديثِ في ذلكَ عَلَى أقْوالٍ ثلاثةٍ:

الأوَّل: التَّحريمُ، وهو مفهوم عبارة ابن بطَّة (ت ٣٨٧هـ) والخطيب (ت ٤٦٣هـ)، وعليه نزَّل العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ) قَول الكَرَاهَة الذي أطلقه في(ألفيَّته)[4]، حيثُ قَال[5]:

---

(١) (١/رقم ٥٥٨/٤١٤).

(٢) (الجامع)(١/ص ٤١٥).

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٧).

وينظر: (الإرشاد)(١/٤٣٣) و(التقريب)(٢/٧٤) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و(المنهل الروي) (ص ٩٣) و (اختصار علوم الحديث)(٢/٣٨٦) و(النكت) للزركشي (٣/٥٧٥) و(المقنع)(١/٣٥١) و(شرح التبصرة)(٢/١٢٦) و (التقييد والإيضاح)(ص١٧٤) و(الغاية)(١/١٣١).

(٤) (٢/١٢٦- مع شرحها).

(٥) (شرح التبصرة والتَّذكرة)(٢/١٢٦).

" فعَلَى هَذا تُحملُ الكراهة في النَّظمِ و فِي كلام ابنِ الصَّلاح على التَّحريم"، وهو أرجحها، والله أعلم.

الثَّاني: الكَرَاهةُ، ذهبَ إليه جمعٌ مِنَ الحفَّاظِ، كالنَّووي (ت٦٧٦هـ) [١] و ابْنِ جَمَاعَة (ت ٧٣٣هـ)[٢] و ابْنِ الملقِّن (ت ٨٠٤هـ)[٣] و السَّخاوي (٩٠٢هـ)[٤] رحمهم الله.

الثَّالثُ: أنَّ الفَصْلَ مِنْ بَابِ الأدَبِ لا الوجُوب، وهو رأي الحافظ ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، حيثُ قَال[٥]: " فالأدبُ أنْ لا يجعلَ اسمَ الله تعالى في أولِّ سطرٍ، والتَّعبيد في آخر ما قبله، احترازاً عن قَبَاحَةِ الصُّورة، وإنْ كانَ غير مقْصُود".

وَ أَلْحَقَ المحدِّثون بالأسماء المعبَّدة لله تعالى فِي عَدمِ جَوازِ الفَصل بينَها، نَوعين آخرين مِنَ الأَسْمَاءِ، وَهُمَا:

الأوَّل: لفظُ (رسول الله)، فَلا يَكْتُب لَفْظ (رَسُول) في آخِرِ سَطْرٍ، وَ يَكْتُب فِي أوَّل السَّطر الَّذي يليه: (الله صلَّى الله عليه وسلَّم) [٦].

الثَّاني: بَعْضُ الأَسْمَاء مِنَ الموهمَاتِ وَ المستَشْنَعَاتِ[٧]، والَّتي يُؤَدِّي الفَصْل بينَها إلى مَعنىً قَبيحٍ جدًّا، مِثْل: (قَاتلُ ابن صفيَّة في النَّار)، فَلاَ يَكْتُب (قَاتَل) في آخرِ

---

(١) (الإرشاد)(١/٤٣٣) و(التقريب)(٢/٧٤).

(٢) (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي)(ص ٩٣).

(٣) (المقنع)(١/٣٥١).

(٤) (فتح المغيث)(٣/٦٣).

(٥) (الاقتراح)(ص ٢٦٠)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/٦٣) و (التدريب)(٢/٧٤).

(٦) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ص ٤١٥) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٧) و(الاقتراح)(ص ٢٦٠) و (رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و(المنهل الروي)(ص ٩٣) و (المقنع)(١/٣٥٢) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٢٦- ١٢٧) و(فتح المغيث)(٣/ ٦٤) و(الغاية)(١/١٣١) و(التدريب)(٢/٧٤).

(٧) ينظر: (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٧) و(فتح المغيث)(٣/ ٦٤) و (تدريب الراوي)(٢/٧٤).

سَطْرٍ، وَيكْتُب: (ابن صفيَّة في النَّار) فِي أوَّل السَّطر الَّذي يليه.

ومثلهُ و أشدُّ منه قُبْحاً، قول: (سابُّ النَّبي ﷺ كافرٌ)، فَلا يَكْتُب (سَابُّ) في آخر سَطْرٍ، وَيَكْتُب فِي أوَّل السَّطر الَّذي يليه: (النَّبي ﷺ كافرٌ).

قال الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)[1]: "لا يختصُّ المنْعُ أو الكَرَاهة بأسْمَاءِ الله تعالى، بَلْ الحكمُ كذلِكَ في أسماء النَّبيِّ ﷺ، والصَّحابةِ أيضاً....فينبغي أنْ يَجتنبَ أيضاً ما يُستَبشعُ وَ لَو وَقَعَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ المضَافِ وَ المضَافِ إليهِ، كقَولِهِ فِي حَديثِ شَارِبِ الْخَمْرِ الَّذي أُتي به النَّبي ﷺ، وهو ثملٌ، فقَالَ عُمرُ: (أخزاهُ اللهُ مَا أكْثَر ما يُؤْتَى بِهِ)، فَلاَ يَنْبَغِي أنْ يَكتُبَ: (فَقَالَ) فِي آخرِ سَطْرٍ، وَ (عُمر) وَمَا بَعدهُ في أوَّل السَّطر الَّذي يَليهِ".

وَ عِلَّةُ الْمَنْعِ مِنَ الفَصْلِ فِي مثْلِ هَذه الأسماء، ما قَالَهُ الحافظُ ابنُ دَقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)[2]: "احْتِرَازاً عَنْ قَباحة الصُّورة، و إنْ كانَ غَيْرَ مَقْصُودٍ".

ويُسْتَثْنَى مِنَ المنع: "إذَا لم يَكُن في شيءٍ مِنْ ذَلك بَعْدَ اسم الله تعالى أو نبيِّه أو اسم الصَّحابي ما يُنافيهِ، بأنْ يكونَ الاسم آخرَ الكتَاب، أو آخر الحديث، وَنحو ذلك، أوْ يكون بعد شيءٍ مُلائمٍ لَهُ غَير مُنَافٍ لَه، **فَلاَ بَأْسَ بالفَصلِ**، نَحْو قَوله في آخر البُخَاريِّ (سُبْحَانَ الله العَظيم)، فإنَّه إذَا فَصَلَ بين المضَافِ وَ المضَافِ إليه كانَ أوَّل السَّطر: (الله العَظيم)، وَ لاَ مُنَافَاةَ في ذلكَ، وَ مَعَ هَذا فَجمعهمَا في سَطْرٍ واحدٍ أوْلَى، والله أعلم".

قاله الحافظُ العراقي (ت ٨٠٦هـ)[3].

المبحثُ الثَّامنُ: إتْمَامُ كِتَابَة الصَّلاة والتَّسليم عَلَى رَسُولِ الله ﷺ.

مِمَّا سَارَ عَليهِ المحدِّثون المحافظَةُ عَلى إتْمامِ كتَابة (صلَّى الله عليه وسلَّم) عنْدَ ذِكْرِ رَسُولِ الله ﷺ فِي الكِتَابَةِ، وَ عَدَمِ الملَلِ مِنْ ذَلكَ مَهْمَا تَكَرَّرَ، و قَدْ كانَ الإمامُ عَليُّ بنُ

(١) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٦- ١٢٧)، وقاله قبله أيضاً الزركشي في (النكت)(٣/٥٧٥)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/٦٤) و(تدريب الراوي)(٢/٧٤).

(٢) (الاقتراح)(ص ٢٦٠)، وتبعه عليه السَّخاوي في (فتح المغيث)(٣/٦٣).

(٣) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٢٧- ١٢٨)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/٦٥) و(التدريب)(٢/٧٤).

عبدالله بْنِ المديني (ت٢٣٤هـ) وَ الإمامُ عبَّاسُ بنُ عَبدالعظيم العنبري (ت ٢٤٠هـ) رحمهما الله تعالى: لا يَتركان الصَّلاة على النَّبي ﷺ في كلِّ حديثٍ سمعاهُ[١].

وقال الحافظُ الخطيب (ت ٤٦٣هـ) [٢]: " يَنْبَغِي إذَا كَتَبَ اسْمَ النَّبي، أنْ يَكْتُبَ مَعَهُ الصَّلاة عَليهِ".

وقالَ الحافظُ ابنُ الصلاح (ت٦٤٣هـ)[٣]: " ينبغي لَه أنْ يُحَافِظَ عَلى كِتْبَةِ الصَّلاة والتَّسليمِ عَلَى رَسُولِ الله صلَّى الله تعالى عليه و آله وسلَّم عنْدَ ذِكْرِهِ، وَلاَ يَسأم مِنْ تكريرِ ذلك عنْدَ تَكرُّرِهِ".

أمَّا مَا قَالَهُ الحافظُ الخطيبُ البَغْدادي (ت٤٦٣هـ)[٤] مِنْ أنَّه رَأى بخطِّ الإمام أحمد بن حنبلٍ عِدَّة أَحَادِيْثَ اسم النَّبي، ولَمْ يَكْتُب الصَّلاةَ عَليهِ، وَ حَكَى أنَّه بَلَغهُ أنَّ الإمامَ أحمدَ كَان يُصلِّي على النَّبيِّ ﷺ نُطْقَاً لا خَطَّاً، وأنَّ غيرَهُ مِنَ الأئمَّةِ المتَقدِّمينَ قَدْ خَالَفَهُ.

فَالجوابُ عنه بما: قالَه الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)[٥]: " ومَا وُجِدَ فِي خَطِّ أبي عبدالله أحمد بن حنبل رضي الله عنه مِنْ إغْفَالِ ذَلكَ عنْدَ ذِكْرِ اسمِ النَّبي ﷺ، فلَعَلَّ سَببهُ أنَّه كانَ يَرى التَّقيُّد في ذَلِكَ بالرِّواية، وعَزَّ عليه اتِّصالها في ذلكَ فِي جميع مَنْ فوقهُ

---

(١) أسنده عنهما الخطيب في (الجامع)(١/ رقم ٥٦٩/٤٢٢- ٤٢٣).

و ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٨٨) و (رسوم التحديث) (ص ١٢٢) و(ألفية العراقي مع شرحها التبصرة) (٢/ ١٢٨) و (فتح المغيث)(٣/٦٨- ٦٩) و (التَّدريب)(٢/٧٦).

(٢) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤١٩).

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٨)، و ينظر: (التقريب) للنَّووي (٢/ ٧٤) و(رسوم التحديث) (ص ١٢٢) و (المنهل الروي)(ص٩٣) و(تذكرة السامع)(ص ١٧٦) و (اختصار علوم الحديث)(٢/ ٣٨٦) و(النكت) للزركشي (٣/ ٥٧٦)و(المقنع)(١/ ٣٥٢) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٢٨) و(فتح المغيث)(٣/ ٦٦) و(الغاية)(١/ ١٣١) و(تدريب الراوي)(٢/ ٧٤- ٧٥) و(توضيح الأفكار)(٢/ ٣٥٧).

(٤) في(الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ٤٢٢).

وينظر: (اختصار علوم الحديث)(٢/ ٣٨٧) و (النكت) للزركشي (٣/ ٥٧٩) و(المقنع)(١/ ٣٥٣).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٨)، وينظر: (رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و (اختصار علوم الحديث)(٢/ ٣٨٧) و (المقنع)(١/ ٣٥٣) و(توضيح الأفكار)(٢/ ٣٥٧).

مِنَ الرُّواةِ".

وأيضاً: قدْ ذكرَ الخطيبُ فيما سبَقَ عنه أنَّ الإمامَ أحمدَ كان يُصلِّي ويسلِّم في مثل ذلك الحال نُطقاً لا خطّاً، فهو لم يَترك بالكليَّة.

عِلْماً بأنَّ الحافظَ ابنَ دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) مالَ إلى مَا فعلَه الإمامُ أحمد (ت ٢٤١هـ)، حيثُ قالَ في (الاقتراح)[1]: " والَّذي نَمِيْلُ إليه: أنْ تُتَّبعَ الأصول والرِّوايات، فإنَّ العُمدةَ في هذا البَابِ هُو: أنْ يكونَ الإخبارُ مُطابقاً لما في الوَاقِعِ، فَإِذَا دَلَّ اللَّفظ عَلَى الرِّواية هكَذا وَ لَمْ يَكُنِ الأمْر كَذلكَ، لَمْ تَكُن الرِّواية مُطابقةً لما في الوَاقع.

ولهذا أقولُ: إذا ذكر الصَّلاة لَفظاً مِنْ غير أنْ تكونَ في الأصلِ، فينْبغي أنْ يَصحبَها قرينةٌ تدلُّ على ذلكَ، مثل كونهِ يَرْفعُ رأسهُ عَن النَّظرِ فِي الكِتَابِ، بعْدَ أنْ كانَ يَقرأ فيهِ، وكذَلكَ أَرَى إذَا لَمْ تَكُن فِي الأصلِ وذكرهُ، أنْ ينويَ بقلبهِ أنَّه هُو المصلِّي، لا حَاكياً عَنْ غَيرهِ".

قَالَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[2] بعد نقْلهِ قَولَ ابن دَقيقٍ مُرتِّباً عَلَيْهِ- وإنْ كان يقولُ بخلافهِ- : " وعَلَيْهِ فَمَنْ كَتَبَهَا ولم تَكُنْ فِي الرِّوايَةِ نبَّهَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضَاً، وَعَلَيْهِ مَشى الحافظُ أبو الحسن اليُونيني في نُسختهِ بالصَّحيح الَّتي جَمَعَ فيها بين الرِّوايات الَّتي وقعتْ لَهُ، حيثُ يشيرُ بالرَّمز إليها إثْباتاً ونفياً".

قلتُ: يقصدُ رحمه الله نُسخة اليونيني لصحيح الإمامِ البُخاريِّ (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله.

ومِمَّا نبَّه عليه أهلُ الحديثِ كَتَبَةَ الحديثِ وطَلَبَتِهِ مِمَّا يَنْبَغي اجْتنابُهُ عنْدَ كتَابَةِ (الصَّلاة والسَّلام على رسُولِ الله ﷺ) ثلاثة أمورٍ، هي:

---

(١) (ص ٢٦١)، ينظر: (فتح المغيث)(٦٩/٣) و(تدريب الراوي)(٧٦/٢).

(٢) (فتح المغيث)(٦٩/٣)، وينظر: (فتح الباقي على ألفية العراقي) لزكريا الأنصاري (١٣١/٢) وتعليق الشيخ أحمد شاكر على (ألفية السيوطي في علم الحديث)(ص ١٥٧).

الأمرُ الأوَّلُ: أنْ يجتنبَ كتابةَ الصَّلاة والتَّسليم منقوصةَ الصُّورة، وذلك بأنْ يَرْمِزَ إليها برمزٍ أو رَمْزَين، دُون كتَابَتهَا بِصُورَتِها الكَامِلَة، كأنْ يَرْمِزَ لَهَا بـ(ص) أو (صم) أوْ (صَلْعم)، ونحو ذلك[1].

الأمرُ الثَّاني: أنْ يَجْتَبَ كتَابتهَا مَنْقوصةَ معنىً، بأنْ لا يَكتبَ (وَ سلَّم)، وَ إنْ وُجِدَ ذَلكَ فِي خَطِّ بعضِ العُلمَاء المتقدِّمين[2].

الأمرُ الثَّالث: أنْ لا يقتصرَ على قوله (عليه السَّلام) فقط، فإنَّه مكروهٌ عند أهل العلم، كما قالَه الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[3].

وَقَالَ الحافظُ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)[4]: " قَالَ ابنُ مَهْدي كمَا رَواه ابنُ بشكوال وغيره: إنَّها تَحيَّةُ الْمَوتَى. وصَرَّح النَّوويُّ رحمه الله في (الأذكار) [5] وغيره[6]: بِكَرَاهَةِ إفْرَادِهِمَا عَنِ الآخَرِ، مُتمسِّكاً بِوُرودِ الأمْرِ بِهِمَا مَعَاً فِي الآيَةِ".

و فِي المقَام نَفْسهِ نبَّه أهلُ الحديث أيضاً علَىَ أَمْرَين اثْنَين يَنْبَغِي عَلَى كَتَبَةِ الْحَديثِ وَ طَلَبَتِهِ الْمُحَافَظَة عليهمَا عنْدَ كِتَابَتِهمَا، زَيادةً عَلَى الْمُحَافَظةِ عَلَى كِتَابَةِ (الصَّلاة وَالسَّلام عَلَى رَسُولِ الله ﷺ).

الأوَّلُ: الثَّناءُ علَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عندَ ذكْرِهِ سُبحانَه، نِحو: عَزَّ وجلَّ، تَبارَكَ

---

(١) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٨٩) و (التقريب)(٢/٧٦- ٧٧) و (الإرشاد)(١/٤٣٥) و (الاقتراح)(ص ٢٦٠) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و (المنهل الروي)(ص ٩٤) و(تذكرة السامع) (ص ١٧٦) و(اختصار علوم الحديث)(٢/٣٨٧) و(المقنع) (١/٣٥٣) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٣٠- ١٣١) و(فتح المغيث)(٣/٧٠- ٧١) و(التدريب) (٢/٧٦- ٧٧).

(٢) تنظر: المصادر السابقة.

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٩٠)، وينظر: (المنهل الروي)(ص ٩٤) و(اختصار علوم الحديث)(٢/٣٨٧) و (الغاية)(١/١٣٢).

(٤) (فتح المغيث)(٣/٧١- ٧٢).

(٥) (باب صفة الصَّلا على النبي ﷺ)(ص١٧٠).

(٦) ينظر: (شرح مسلم)(١/٤٤) و(التقريب)(٢/ ٧٦- ٧٧/ مع شرحه التدريب) و(الإرشاد)(١/٤٣٥).

وَتَعالى، وَ مَا يُمَاثلهُ مِنْ ألفَاظِ التَّعظيم لَهُ جَلَّ في عُلاه [1].

الثَّاني: التَّرضي والتَّرحُم عَلَى الصَّحَابَةِ، وَ العُلَماء، وَ سَائِر الأَخْيَارِ وَالصَّالحينَ[2].

المبحثُ التَّاسعُ: اختصارُ ألفاظِ الأداء.

جَرتْ عَادةُ أهْلِ الحدِيْثِ اخْتِصار بَعض ألفاظِ الأدَاء في الخطِّ دُون النُّطقِ، بِحَيثُ شَاعَ ذَلك وَ ظَهَرَ، حَتَّى لا يكادُ يَلْتَبسُ كمَا قَالَهُ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[3] وغيرُه[4]، ولعلَّ الاختصارَ والرَّمزَ كانَا في بَدءِ الأمرِ لسَبَبٍ كَالفَقْرِ أوْ السَّفَرِ، ثُمَّ صَارَ عَادةً لعامَّة الطَّلبة، قَالَ الحافظُ الخطيب (ت ٤٦٣هـ)[5]: " لا يَنْبَغي أنْ يَكْتُبَ الطَّالبُ خَطًّا دَقيقًا إلاَّ في حَالِ العُذْرِ؛ مثل أنْ يكونَ فقيراً لا يجدُ مِنَ الكاغدِ سعةً، أو يكونَ مُسَافراً، فَيدقّ خطَّهُ لِيخفَّ حَمل كتَابهِ، وَ أكثر الرَّحالين تَجتمعُ في حالهِ الصِّفتَان اللتَان يقومُ بهما لَه العُذر في تَدقيقِ الخطِّ. وكذلك المسافرون يكتبون (نا) بدل (حدثنا) اختصاراً في الكتابة؛ لكثرة تكرارها، **وصارَ ذلك عادةً لعامَّة الطَّلبة**، وقد كان في

---

(١) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٨) و(التقريب)(٢/٧٦) و(الإرشاد)(١/٤٣٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٣) و(النكت) للزركشي (٣/٥٧٩) و(المقنع) (١/ ٣٥٢) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٢٨) و (فتح المغيث)(٣/٦٥) و (الغاية)(١/١٣٢) و(التدريب)(٢/٧٦) و(فتح الباقي)(٢/١٢٨).

(٢) ينظر: (الإرشاد) للنووي (١/٤٣٤) و(التقريب) له (٢/٧٦- مع التدريب) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و (المنهل الروي)(ص ٩٤) و(تذكرة السامع)(ص ١٧٧) و(اختصار علوم الحديث)(٢/٣٨٦) و (النكت) للزركشي (٣/٥٧٩) و (فتح المغيث)(٣/٧٣- ٧٤) و(الغاية)(١/١٣٢) و(التدريب)(٢/٧٦).

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٢).

(٤) ينظر: (إرشاد طلاب الحقائق)(١/٤٤٨) و(التقريب)(٢/٨٦) و(المنهل الروي)(ص٩٦) و(المقنع) (١/٣٦٣) و(شرح التبصرة)(٢/١٥٣) و(فتح المغيث)(٣/١٠٧) و(الغاية)(١/١٣٩) و(التدريب)(٢/٨٦) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٥) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٣٨/٤٠١).

السَّلف مَنْ يفعلُ نحواً من هذا".

و بهذا النَّقل أيضاً يتبيَّنُ لنَا أنَّ السَّببَ في اختِصارِ هذه الألْفَاظ: كَثْرة تَكَرُّرها في السَّند[1].

فمِنَ الكلمَاتِ المختصرة:

أوَّلاً: (حدَّثنا)، ولهم فيها ثلاثُ صُورٍ:

الصُّورة الأولى: أنْ يُكتبَ مِنْهَا شَطرهَا الأخير، وهو الثَّاء والنُّون والألف، و يُحذفَ الحاء والدَّال، فيكون رَمْزهَا هَكَذا: (ثنا)[2].

الصُّورة الثَّانية: أنْ يُقْتَصَر عَلى الضَّميرِ مِنْهَا فَقط، وَيُحذف الفِعْل (حدَّثَ)، فيكون رَمزهَا هَكذا: (نا)[3].

الصُّورة الثَّالثة: أنْ تُحذفَ الحاء فقط، وتَبقى بقيَّة الحروف، فيكون رمزهَا هكذا: (دثنا)[4]، وذكرَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[5] أنَّه رآه في خطِّ الحافظِ أَبِي عَبْدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) و أَبِي عبدالرَّحمن السُّلمي(ت٤١٢هـ) وَ الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) رحمهم الله جميعاً.

---

(١) وينظر: (فتح المغيث)(٣/١٠٧).

(٢) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٢) و(الإرشاد)(١/٤٤٨) و(التقريب)(٢/٨٦) و(رسوم التحديث)(ص ١٢١) و(المنهل الروي)(ص ٩٦) و(المقنع)(١/٣٦٣) و(شرح التبصرة)(٢/٨٦) (فتح المغيث)(٣/١٠٧) و(الغاية)(١/١٣٩) و(التدريب)(٢/٨٦) و(ألفية السيوطي)(ص ١٥٧) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٣) ينظر التعليق السَّابق.

(٤) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٣) و(الإرشاد)(١/٤٤٩) و(التقريب)(٢/٨٧) و(رسوم التحديث)(ص ١٢١) و(المقنع) (١/٣٦٣)و(شرح التبصرة)(٢/١٥٣) و(فتح المغيث)(٣/١٠٧) و(الغاية) (١/١٣٩) و(التدريب) (٢/٨٧) و(ألفية السيوطي)(ص ١٥٧) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٣).

وينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٤٩) و (رسوم التَّحديث)(ص ١٢١) و(المقنع) (٢/٣٦٣) و (شرح التبصرة) (٢/ ١٥٣) و(فتح المغيث)(٣/١٠٧) و(التدريب)(٢/٨٧).

تنبيهٌ:

جاء في المطبوعِ مِنَ (المَنْهَل الروي) [1] للحافظ بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، ذِكْرُ رمزٍ لاختصار (حدثنا) لم أجدْهُ فِي غيرِهِ مِنَ المصادر، وأخْشَى أنَّه تحريفٌ مِنَ النَّاسخِ أو الطَّابعِ، حيثُ وردَ فيه: " فيكتبون من (حدثنا).- فذكر الصُّورة الأولى والثَّانية ثم قال- أَوْ (دَنَا)".

فرمزُ (دَنَا) لم أجدْهُ عند غيرِهِ كما سبقَ، وتقدَّم في الصُّورة الثَّالثة أنْ يحذف من الرمز حرف الحاء فقط، فيكون (دثنا)، فأخشى من تحريفٍ وَقعَ فَحُذِفَ حَرف الثَّاء، والله أعلم.

ثانياً: (أخبرنا)، ولهم فيها ثلاثُ صُورٍ أيْضاً، هِيَ:

الصُّورة الأولى: أنْ يَحْذِفَ أُصُولَ الكَلمةِ، ويَكْتُبَ منْهَا الألف وَ الضَّمير فقط، فيكون الرَّمزُ هَكَذا (أنا)[2].

ومِمَّا يُناسبُ مقامَ هذه الصُّورة ذكْرُ ما أوردهُ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ) في كتابه (فتح المغيث)[3] بقوله: " وَكَذا لَمْ يَظْهَر أنَّهم إنَّما لم يَقْتَصِروا مِنْ (أنا) عَلَى الْحَرفِ الأخير مِنَ الفِعْلِ مِنَ الضَّميرِ كمَا فَعَلوا في (ثنا)، بِحيثُ تَصير (رَنَا)؛ لِلْخَوفِ مِنْ تَحْريفِ الرَّاءِ دَالاً، فربَّما يَلْتَبسُ بأحدِ الطُّرق الماضية فِي (حدَّثنا)، وهَذا أحسنُ مِنْ قَولِ بَعضهمْ: لئَلاَّ يُحرّف الرَّاء زايا ".

الصُّورة الثَّانية: أنْ يَكْتُبَ منْهَا الألف وَالخاء والضَّمير، ويُحذفَ الخاء والبَاء،

---

(١) (ص ٩٦).

(٢) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٣) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٩) و(التقريب)(٢/ ٨٦) و(رسوم التحديث) (ص ١٢٢) و(المنهل الروي)(ص ٩٦) و(المقنع)(١/ ٣٦٣) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٥٣) و(فتح المغيث) (٣/ ١٠٧) و(التدريب)(٢/ ٨٧) و(ألفية السيوطي)(ص ١٥٧) و(الغاية)(١/ ١٣٩) و(توضيح الأفكار) (٢/ ٣٦٨).

(٣) (٣/ ١٠٧- ١٠٨).

فيكون الرَّمز هكذا (أرنا)[1].

الصُّورة الثَّالثة: أنْ يكْتُبَ الألف والخاء والضَّمير، و يَحذفَ البَاء والرَّاء، فيكون الرَّمز هكَذا (أخَنَا)، وهذه الصُّورة وُجِدَتْ في خطِّ بعضِ المغَاربة، وهي غير مَشهورة[2].

و هُنَا تَنْبِيهٌ: عَلَى صُوَرتَين وَرَدَتَا في اختصارِ (أخبرنا) وفيها كلامٌ لأهلِ العِلْمِ:

الأُولى: الرَّمزُ لـ (أخبرنا)، بـ (أبنا) أيْ بِكِتَابةِ الألفِ وَالبَاءِ وَالضَّميرِ فَقط، وَحَذْفِ بقيَّة الحروف.

وَ هَذه الصُّورة ذكرَ الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) أنَّ طائفةً قد فَعلتهُ، و هو فِعْلٌ: " ليس بحسن"[3]، وَذَكَر الحافظُ العراقي (ت ٨٠٦هـ)[4] أنَّه: " فعلهُ البيهقي فِي طَائفةٍ مِنَ الْمُحَدِّثين".

قلتُ: قالَ الحافظُ السَّخاوي (ت٩٠٢هـ)[5] بعد نقلهِ قول ابن الصلاح: " وكأنَّه فيما يظهرُ للخوفِ من اشتباهها بـ(أنبأنا)، وإنْ لم يصطلحوا على اختصارِ (أنبأنا) كما نشاهده من كثيرين".

الثَّانية: الرَّمزُ لـ(أخبرنا) بـ(أخ) أي الاقْتِصَار عَلَى كتَابَةِ الْحَرْفِ الأوَّل والثَّاني منْها فَقَطْ.

وهذه الصُّورةُ قال عنها الحافظُ ابنُ الجزري (ت ٨٣٣هـ): " إنَّهُ مِمَّا أحدثهُ بعضُ العجمِ، وليْس من اصطلاحِ أهل الحديثِ"، نقلَه عنهُ الحافظ السَّخاويّ (ت ٩٠٢هـ) في

---

(١) ينظر المصادر المذكورة تعليقاً على الصُّورة الأولى، فهي هي.

(٢) (فتح المغيث)(٣/١٠٧) و(تدريب الراوي)(٢/٨٧) و(ألفية السيوطي)(ص ١٥٧).

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٣).وينظر: (الإرشاد)(١/٤٤٨) و(التقريب)(٢/٨٦) و(المقنع)(١/٣٦٣) و(فتح المغيث)(٣/١٠٧) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٤) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٥٣)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/١٠٧).

(٥) (فتح المغيث)(٣/١٠٧)، و ينظر: (الغاية في شرح الهداية)(١/١٣٩).

ومن الغريب ما جاء في (رسوم التحديث) للجعبري (ص ١٢٢) من أنَّ (أنبأنا) تختصر إلى (أنبا)!!، وهذا مَن لم أره لغيره، والأمرُ فيها كمَا قاله الحافظ السخَّاوي آنفاً والله أعلم.

(فتح المغيث)[1].

وأمَّا اختصار (حدَّثني، وأخبرني) المضافين لضمير المتكلِّم.

فقَالَ الحافظُ السُّيوطيُّ (ت ٩١١هـ) في (ألفيَّته)[2]: " حدَّثني قِسْها علَى حدَّثنا"، فتكونُ (ثني) أو (ني) أو (دثني)[3]، و أمَّا (أخبرني، وَ أَنْبَأَنِي، وَ أنبأنا) فَلَمْ يَرد اختِصَارها[4].

ثالثاً: (قَالَ) وَ(قيلَ لَهُ).

قَالَ الحافِظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[5]: " جَرَتِ العَادة بِحَذفِ (قَالَ) وَنحوه فيمَا بينَ رِجَالِ الإسنادِ خَطَّاً، ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالةَ القِرَاءة لفْظَاً، و مِمَّا قَد يُغفلُ عنْهُ مِنْ ذَلكَ، مَا إذَا كانَ في أثْنَاءِ الإسنادِ (قُرئ على فلانٍ، أخبرَكَ فُلانٌ) **فينبغي للقارئ أنْ يَقولَ فيه: (قيلَ له: أخبركَ فلانٌ)**، ووقعَ في بعض ذلكَ (قُرئ عَلى فلانٍ، حدَّثنا فلانٌ) فهذَا يَذْكُرُ فيهِ: قَالَ، فيُقَالُ: (قُرئَ على فُلانٍ، قَالَ: حَدَّثنا فلانٌ)، وقَدْ جَاءَ هَذَا مُصرَّحاً به خَطَّاً هَكَذَا فِي بَعض مَا رويناهُ.

وإذَا تَكرَّرتْ كَلمة (قَالَ) كمَا فِي قَولهِ فِي كتَابِ البُخاريِّ[6]: حدَّثنا صالح بنُ حيان قَال: قَال عامرٌ الشَّعبي، حَذَفوا إحْدَاهُما في الخطِّ، وعلَى القَارئ أنْ يَلْفِظَ بِهِمَا

---

(١) (٣/١٠٨)، وينظر (الغاية)(١/١٣٩).

(٢) (ص ١٥٧).

(٣) ينظر: (فتح المغيث)(٣/١٠٨) و(تدريب الراوي)(٢/٨٧) و(فتح الباقي)(٢/١٥٣) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦١).

(٤) تنظر المصادر السَّابقة عدا الأخير منها.

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٢٧). وينظر: (الإرشاد) (١/٤٨٤) و(مقدمة شرح مسلم) (١/ ٣٦) و (التقريب)(٢/١١٤) و(المنهل الروي)(ص ١٠٢) و(اختصار علوم الحديث)(٢/٤١٣) و(رسوم التحديث)(ص ١٣٠) و(المقنع)(١/٣٨٥) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٥٤) و(فتح المغيث) (٣/١٠٨- ١١٠) و(التدريب)(٢/١١٤- ١١٥) و(فتح الباقي)(٢/١٥٤- ١٥٥) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٦) (صحيح البخاري)(كتاب العلم/ باب تعليم الرجل أمته وأهله)(١/ رقم ٩٧/١٩٠).

جَميعاً".

و قَال الحافظُ العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ)[١]: "مِمَّا جَرَتْ بِهِ عَادة أهلِ الحديثِ حَذف (قَال) في أثنَاء الإسنادِ فِي الخطِّ أو الإشارةِ إليْها بالرَّمزِ، فَرأيتُ في بعضِ الكُتُبِ المعتَمَدةِ الإشارة إليها بقَافٍ".

وَ لِكَلِمَةِ (قَال) إذَا مَا جُمعتْ مِعَ أدَاةِ التَّحديث، صُورتَان:

الأولى: أنْ يَخْلِطَ بيْنهمَا، فيَجمعها مع أداةِ التَّحديث فيكتب (قَثَنَا)، يُريدُ: قَال حدَّثنا[٢].

الثَّانية: التَّفريق، فيكتب: (ق ثنا)[٣].

قال الحافظُ العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ) عنْ هَاتين الصُّورتين: "هَذَا اصْطلاحٌ متروكٌ"[٤].

وهُنَا إيرادٌ، وهُو: لَوْ تَرَكَ القَارِئُ التَّلفظَ بـ(قَالَ) أيَصح سَماعهُ أم لا؟

أجابَ عنهُ الحافظُ ابْنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) في (فتاويه)[٥] بقولهِ: "هَذا خَطأٌ مِنْ فَاعله... وَ الأظهرُ أنَّه لا يَبْطُلُ السَّماعُ بهِ؛ لأنَّ حَذْفَ القَول جائزٌ اخْتِصَاراً، جَاء به القُرآنُ العظيمُ".

رَابعاً: (إنَّه):

---

(١) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٥٤)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/١٠٨) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦١).

(٢) ينظر: (شرح التبصرة)(٢/١٥٤) و(فتح المغيث)(٣/١٠٨) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٣) المصادر السَّابقة.

(٤) قاله الحافظ العراقي في (شرح التبصرة)(٢/١٥٤)، وتبعه عليه الحافظ السَّخاوي في (فتح المغيث) (٣/١٠٨) و السّيوطي في (الألفية)(ص ١٥٧) والصَّنعاني في (توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

وينظر: (فتح الباقي)(٢/١٥٤).

(٥) (ص ٢٠)، وتبعه عليه الحافظ النَّووي والجعبري وابن الملقن وغيرهم. ينظر: (مقدمة شرح مسلم)(١/٣٦) و (الإرشاد)(١/٤٨٥) و(التقريب)(٢/١١٥) و(رسوم التحديث)(ص١٣٠)و (المقنع)(١/٣٨٦) و(شرح التبصرة)(٢/١٥٤) و(التقييد والإيضاح)(ص ١٩٦) و(فتح المغيث)(٣/١٠٩) و(تدريب الراوي) (٢/١١٥) و(فتح الباقي)(٢/١٥٤).

قَالَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[١]: ".. مما عُهِدَ حَذْفُهُ أيْضاً لَفْظ (إنَّه) في مثْل....وَ قَول البُخَاري[٢]: ثنا الحسن بن الصبَّاح سمعَ جَعفر بن عون".

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ (ت٨٥٢هـ) معلِّقاً[٣] علَى صنيعِ الإمامِ البُخاريِّ: " قولُه: (حدَّثنا الحسن بن الصبَّاح سمع جعفر بن عون) مُرادُهُ (أنَّه سمع)، وجرتْ عَادتُهُم بحذفِ (إنَّه) في مثلِ هَذا خَطّاً لا نُطْقاً كقَالَ".

خَامِساً: الرَّمز بـ(ح) في الإسنادِ.

قال الحافظُ العراقيُّ (ت٨٠٦هـ)"جَرَتْ عَادةُ أهْلِ الحديثِ وَكتَبَتِهِ أنَّه إذَا كَانَ لِلْحَديثِ إسنادانِ فَأكثر وَجَمعُوا بين الأسانيدِ فِي مَتْنٍ وَاحِدٍ؛ أنَّهم إذَا انْتَقَلُوا مِنْ سَندٍ إلَى إسنادٍ آخر كَتَبوا بَيْنَهُما حَاءً مُفردةً مهملةً، صُورةُ (حَ)"[٤].

إلاَّ أنَّه " لَمْ يَأْتِنَا عَنْ أحدٍ مِمَّن يُعْتَمدُ بيانٌ لأمرها" قَالَهُ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٥].

---

(١) (فتح المغيث)(٣/١١٠)، وينظر: (تدريب الراوي)(٢/١١٥).

(٢) (كتاب الإيمان: باب زيادة الإيمان ونقصانه)(١/ رقم ٤٥/ ص ١٠٥- مع فتح الباري).

(٣) (فتح الباري)(١/١٠٥).

و جاء في (الجامع الصَّحيح) للإمام البخاري تحت (كتاب الوضوء/ باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء)(١/ رقم ١٥٢/ ٢٥٢- فتح) قوله في إسناده (..عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك يقول..) فذكر الحديثَ.

علَّق الحافظ ابن حجر في (الفتح)(١/٢٥٢) بقوله: " قوله (سمع أنس بن مالك) أي (أنَّه سمع) وَلفظة (أنَّه) تُحذفُ فِي الْخَطِّ عُرْفاً".

(٤) (شرح التبصرة)(٢/١٥٥)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٣) و(التقريب)(٢/٨٨) و(الإرشاد) (١/٤٤٩) و(المنهل الروي)(ص٩٦) و (المقنع)(١/٣٦٤) و(فتح المغيث)(٣/١١١) و (التدريب) (٢/٨٨) و(توضيح الأفكار)(٢/٣٦٨).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص٢٠٣)، وتبعه عليه النووي في (الإرشاد)(١/٤٤٩)، ونحوه في (التقريب)(٢/٨٨).

وينظر: (المنهل الروي)(ص٩٦) و(المقنع)(١/٣٦٤) و(فتح المغيث)(٣/١١٣) و(التدريب)(٢/٨٨).

لذا نَجِدُ أنَّ العُلمَاءَ لَهُمْ فِي بَيَانِ العبَارةِ الَّتي اخْتُصِرتْ منْهَا هَذه العَلامة أقْوَالٌ:

الأوَّلُ: أنَّها حاءٌ مُهْمَلة مِنَ التَّحويلِ، أي: التَّحويلُ مِنْ إسنادٍ إلى إسنادٍ آخَرٍ، وهُو قَولُ بعض الأصبهانيين[1]، و اختارهُ الحافظُ النَّووي (ت ٦٧٦هـ) في (مقدمة شرح صحيح مسلم)[2]، و السَّخاويُّ (ت٩٠٢هـ) في (الغاية) [3].

الثَّاني: أنَّها إشارةٌ إلى قَولنا (الحديث)، كأنَّه يقولُ (إلى آخر الحديث)، وَ هُو قَولُ أهل المغرب[4].

الثَّالثُ: نقلَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) قَولَ الحافظ عبدالقادر الرُّهاوي[5] (ت ٦١٢هـ) لَمَّا سُئل عنْهَا؟ قَالَ: " إنَّها حَاءٌ مِنْ حَائِلٍ، أيْ تَحولُ بين الإسْنَادَيْنِ.. وَأنكرَ كونها مِنَ (الْحَديثِ) وَ غَير ذَلكَ" [6]. وهو قَولُ بَعْضِ المَغَارِبَة[7] لكنْ خَالَفُوهُ في النُّطق بها كمَا سَيأتي بَيانُه بعدُ إنْ شَاء الله.

قَالَ الحافظُ ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) معلِّقاً على قَول الرُّهاوي: " لم يُعْرف غَير هَذا

---

(١) نقله الحافظ ابن الصلاح عن بعض من جَمعته الرحلة وإياه بخراسان عنهم. (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٤). وينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٥٠) و(التقريب)(٢/ ٨٨) و(المنهل الروي)(ص٩٦) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٣) و(المقنع)(١/ ٣٦٤) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٥٦) و(فتح المغيث)(٣/ ١١٢).

(٢) (١/ ٣٨)، وعدَّ الحافظ ابن كثير هذا القول هو المشهور (اختصار علوم الحديث)(٢/ ٣٩٣).

(٣) (١/ ١٤٠).

(٤) حكاه أيضاً الحافظ ابن الصَّلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص٢٠٤)، وينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٥٠) و (التقريب)(٢/ ٨٨) و(المنهل الروي)(ص٩٦) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٣) و(المقنع)(١/ ٣٦٤) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٥٦) و(فتح المغيث)(٣/ ١١٢) و(الغاية)(١/ ١٤٠) و(التدريب)(٢/ ٨٨) و(فتح الباقي)(٢/ ١٥٦).

(٥) قال الحافظ السخاوي: " نسبةً إلى الرُّها بالضَّمِّ للأكثر" (فتح المغيث)(٣/ ١١١).

(٦) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٤).

(٧) ينظر: (فتح المغيث)(٣/ ١١٢) و(الغاية)(١/ ١٤٠).

عَنْ أحدٍ مِنْ مَشَايخهِ، وَفيهمْ عَددٌ كَانُوا حُفَّاظَ الْحَديثِ في وَقْتِهِ".

والمرادُ بِقَولِ ابنِ الصَّلاحِ (وَأنْكَرَ كَونَها مِنَ الْحَديثِ)، أي أنَّ الرُّهاوي أنكَرَ كَونَها مِنْ قَول بَعْضِهم (الحديث)[1]، ردًّا على القَول الثَّاني.

الرَّابع: قالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[2]: " وَجَدْتُ بخطِّ الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصَّابوني والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري والفقيه المحدث أبي سعيد الخليلي رحمهم الله تعالى في مكانها بدلاً عنْهَا (صح) صريحةً، وهذا يُشعرُ بكونها رمزاً إلى (صح)، وحسُنَ إثبات (صح) ها هنا لئلا يُتوهَّم أنَّ حديثَ هَذا الإسنادِ قَدْ سَقطَ، وَ لئَلا يُركَّب الإسنادُ الثَّاني على الإسنادِ الأوَّلِ فيُجعلا إسناداً واحداً ". وعليه فيكون حرفُ (ح) مقتطعٌ مِنْ كَلمة (صح).

والَّذي يظهرُ- والعِلْمُ عِنْدَ الله- أنَّ الأمرَ في معنَاهَا كَمَا قَالهُ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ) في (فتح المغيث)[3]: " الظَّاهرُ كمَا قَالَ بعض المتأخِّرين: إنَّ ذلكَ اجتهادٌ مِنْ أئمَّتنا فِي شَأْنِهَا، مِنْ حَيثُ لَمْ يَتبيَّن لَهُمْ فِيْهَا شَيءٌ مِنَ المتقدِّمين، قَالَ الدِّمياطيُّ: ويُقَالُ: إنَّ أوَّل مَنْ تكلَّم عَلَى هَذا الحرفِ ابنُ الصَّلاح، وهو ظَاهرٌ مِنْ صنيعهِ لاسيَّما وقدْ صَرَّحَ أوَّلَ المسألةِ بِقَولهِ: وَ لَمْ يَأْتِنَا عَنْ أحدٍ ممن يُعتمدُ بيانٌ لأمْرِهَا".

و أمَّا النُّطقُ به أثناءَ القِرَاءة، فَلأَهْلِ العِلْمِ فِيْهَا أقْوَالٌ:

١- أنْ يَنْطقَ بِهَا (حَا) كمَا كُتبتْ مُفْردةً، ويَمُرُّ في القِراءة، وهو قَولُ الجمهور مِنَ الحفَّاظِ[4].

---

(١) قاله العراقي في (شرح التبصرة)(٢/١٥٦).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٣)، وينظر: (الإرشاد)(١/٤٥٠) (التقريب)(٢/٨٨)و(المنهل الروي) (ص ٩٦) و (المقنع) (١/٣٦٤) و(شرح التبصرة)(٢/١٥٦- ١٥٧) و (فتح المغيث)(٣/١١٢- ١١٣).

(٣) (٣/١١٣).

(٤) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٤) و(الإرشاد)(١/٤٥١) و(التقريب)(٢/٨٨) و(المنهل الروي) (ص٩٦) و(المقنع)(١/٣٦٤) و(شرح التبصرة)(٢/١٥٥) و(فتح المغيث)(٣/١١١) و(التدريب)(٢/٨٨) و(ألفية السيوطي)(ص ١٥٧).

قَالَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[١]: " لكنَّ ذَلِكَ غَيرَ مُتَعيِّنٍ، إلاَّ أنَّه كمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ: أحْوطُ الوُجُوهِ وَ أَعْدَلُهَا".

٢- عدمُ التَّلفظِ بِهَا؛ لأنَّها ليستْ مِنَ الحديثِ، وهُو قَولُ الحافظ الرُّهاوي (ت ٦١٢هـ)[٢].

٣- أنْ ينْطِقَ بِها (حَاجِز)، وهُو قولُ بعضِ أهْلِ المغْرِبِ[٣].

٤- أنْ يَنْطقَ فيقرؤها (الحديثَ)، وهُو قَولُ جَمْعٍ مِنَ المغَارِبَةِ[٤].

المبحثُ العَاشِرُ: الْمُقَابَلَةُ.

قالَ الحافظُ السَّخَاويُّ (ت ٩٠٢هـ) في (فَتْحِ المغيث)[٥]: " المقابلةُ..يُقالُ لها أيضاً: المعَارَضَةُ، تَقُولُ: قَابَلْتُ بِالْكِتَابِ قبَالاً وَ مُقَابَلَةً، أيْ جَعلتُهُ قبَالتهُ وَ صَيَّرتُ فِي أَحَدهِمَا كُلَّ مَا فِي الآخَرِ...وَعَارضتُ بِالْكِتَابِ الكِتَابَ، أيْ جَعلتُ مَا فِي أَحَدِهِمَا مِثْل مَا فِي الآخَرِ، مَأخُوذٌ مِنْ: عَارَضْتُ بالثَّوبِ إذَا أعْطيتهُ وَأخذْتُ ثَوباً غَيرهُ".

وَ هِيَ أَصْلٌ معمولٌ به عنْدَ أهلِ الحديثِ؛ ضَبْطاً لما كَتَبَ الطَّالب، وَ حِرْصاً عَلَى صِحَّة الرِّواية و سَلامَتِهَا تحمُّلاً وأداءً، **فَذَمُّوا** مَنْ لَمْ يَقُم بِهَا، فَقِيلَ: " مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُقَابِلْ كَمَنْ غَزَا وَ لَمْ يُقَاتِلْ"[٦]، و قَالَ الإمامُ يحيى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ اليَمَامي (ت ١٣٢هـ): " الذي يَكْتُبُ و لا يُعَارِضُ كَانَ كَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ وَ لَمْ يَسْتَنْجِ"[٧]؛ بلْ أَوْجَبَهَا

---

(١) (فتح المغيث)(١١١/٣).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٤)، وينظر: (شرح التبصرة)(١٥٦/٢) و(فتح المغيث) (١١١/٣-١١٢).

(٣) (فتح المغيث)(١١٢/٣).

(٤) مصادره هي مصادر القول الثاني من الأقوال، فلتنظر هناك.

(٥) (٧٤/٣).

(٦) (فتح المغيث)(٧٧/٣).

(٧) أخرجه الرامهرمزي في (المحدث الفاصل)(ص ٥٤٤) والخطيب في (الكفاية)(ص ٣٥٠) و السمعاني في (أدب الإملاء والاستملاء)(ص ٧٩) كلُّهم من طرقٍ عن عفان عن أبان العطار به. وسنده صحيحٌ.

بَعْضُهُمْ: قَالَ الحافظُ الخطيبُ (ت ٤٦٣هـ): " يَجِبُ عَلَى مَنْ كَتَبَ نُسخةً مِنْ أصْلِ بَعْضِ الشُّيوخِ أنْ يُعارِضَ نُسْخَتَهُ بالأصْلِ؛ فَإنَّ ذلكَ شَرْطٌ في صِحَّةِ الرِّوايةِ مِنَ الكتَابِ المسْمُوعِ"[١].

وَ قَالَ القَاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): " أمَّا مُقَابَلَةُ النُّسْخَةِ بَأصْلِ السَّماعِ وَ معَارضَتُهَا فَمُتَعَيِّنَةٌ لا بُدَّ مِنْهَا، وَ لاَ يَحِلُّ للمُسْلِمِ التَّقيِّ الرِّوايَةَ مَا لَمْ يُقَابِل بِأصْلِ شَيْخِهِ أوْ نُسْخَةٍ تَحقَّقَ وَ وَثِقَ بِمُقَابَلتهَا بِالأَصْلِ"[٢].

قَالَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ): " والظَّاهرُ أنَّ مَحلَّ الوجُوبِ حَيْثُ لَمْ يَثِقْ بِصِحَّةِ كِتَابَتِهِ أوْ نُسْخَتِهِ، أمَّا مَنْ عُرفَ بِالاسْتِقْرَاءِ نُدُورُ السَّقطِ أوْ التَّحريفِ مِنْهُ فَلاَ"[٣].

وأمَّا أفضلُ المقابَلةِ، فيَقُولُ الحافظُ ابنُ الصَّلاحِ (ت ٦٤٣هـ) في (معرفة أنواع علم الحديث)[٤] مبيِّناً لها: " أفْضَلُ المعَارَضة: أنْ يُعارضَ الطَّالبُ بِنَفْسِهِ كِتَابَهُ بِكِتَابِ الشَّيْخِ مَعَ الشَّيخِ فِي حَال تَحْدِيْثِهِ إيَّاهُ مِنْ كِتَابِهِ؛ لِمَا يَجْمَعُ ذلكَ مِنْ وُجُوهِ الاحْتِيَاطِ وَالإتْقَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَمَا لَمْ تَجْتَمِعْ فيهِ هَذه الأوصَاف نَقَصَ مِنْ مَرتَبتِهِ بِقَدرِ مَا فَاتَه منْهَا.

وَمَا ذكرنَاهُ أوْلَى مِنْ إطْلاَقِ أبِي الفَضْلِ الْجَارودي الحافظ الهروي قَوله (أصْدَقُ المعَارَضَةِ مَعَ نَفْسِكَ)[٥].

وهو مرويٌّ أيضاً عن الإمام الأوزاعي بسندٍ جيدٍ، أخرجه عياض في (الإلماع)(ص ١٦٠)، وينظر: (شرح التبصرة)(٢/ ١٣٤) و(فتح المغيث)(٣/ ٧٧).

(١) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٧٧/ ٤٢٨)، وينظر: (الكفاية)(ص ٣٥٠).

(٢) (الألماع)(ص ١٥٨)، وينظر (الاقتراح)(ص ٢٦٣) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٠) و(الإرشاد)(١/ ٤٣٥) و(المنهل الروي)(ص ٩٤) و(اختصار علوم الحديث)(٢/ ص ٣٨٨) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٣٣) و(فتح المغيث)(٣/ ٧٤).

(٣) (فتح المغيث)(٣/ ٧٧).

(٤) (ص ١٩١- ١٩٢)، وينظر: (الكفاية)(ص ٣٥٠) و (الإلماع)(ص ١٥٩) و(الإرشاد)(١/ ٤٣٦) و(الاقتراح)(ص٢٦٢) و (المنهل الروي)(ص٩٤) و (تذكرة السامع)(ص ١٨٠) و(اختصار علوم الحديث)(١/ ٣٨٨) و(شرح التبصرة) (٢/ ١٣٤) و(المقنع)(١/ ٣٥٥) و(فتح المغيث)(٣/ ٧٨).

(٥) أي حرفاً حرفاً؛ لكونه لم يقلد غيره ولم يجعل بينه وبين شيخه واسطة، (فتح المغيث)(٣/ ٧٩).

و يُستَحَبُّ أنْ يَنْظُرَ مَعَهُ فِي نُسْخَتِهِ مَنْ حَضَرَ مِنَ السَّامِعينَ مِمَّن لَيْسَ مَعَه نُسخة ، لا سيَّما إذَا أرَادَ النَّقل منْها[1] ، و قَد روي عنْ يَحْيى بْنِ مَعين أنَّه سُئلَ عمَّنْ لَمْ يَنْظرْ فِي الكِتَابِ وَ المحدِّثُ يَقْرأُ ، هَل يَجوزُ أنْ يُحدِّث بِذَلكَ عنْه؟ فَقَال : (أمَّا عِنْدي فَلا يَجُوزُ ، وَلكنَّ عَامَّة الشُّيُوخ هَكَذَا سَمَاعُهُمْ)[2].

قُلتُ : وَهَذا مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّشْديدِ فِي الرِّوَايَة..وَ الصَّحيحُ أنَّ ذَلكَ لاَ يُشْتَرَطُ ، وَ أنَّهُ يَصِحُّ السَّمَاع وَ إنْ لَمْ يَنْظُر أصْلاً فِي الكِتَابِ حَالَةَ القِرَاءة ، وأنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ أنَّ يُقَابِلَهُ بِنَفْسِه ، بَلْ يَكفيهِ مُقَابَلَةُ نُسْخَتِهِ بِأَصْلِ الرَّاوي ، وَإنْ لَمْ يَكُن ذَلكَ حَالَة القِرَاءة ، وَإنْ كَانتْ المقَابَلةُ عَلَى يَدي غَيره إذَا كَانَ ثِقةً مَوثُوقاً بِضَبْطِهِ[3].

قُلْتُ : وَجَائزٌ أنْ تَكونَ مُقَابَلتُهُ بِفَرعٍ قَدْ قُوبِلَ المقَابَلَةَ المشْرُوطة بِأَصْلِ شَيْخِهِ أَصْلِ السَّمَاعِ ، وَكَذِلكَ إذَا قُوبِلَ بِأَصْلِ أَصْلِ الشَّيخِ الْمُقَابَلِ بِه أَصْلُ الشَّيخ ؛ لأنَّ الغَرَضَ المطْلُوبَ : أنْ يَكُونَ كِتَاب الطَّالبِ مُطَابِقاً لأصلِ سَمَاعِهِ وكِتَابِ شَيْخِهِ ، فَسَواءٌ حَصلَ ذَلِكَ بِوَاسِطةٍ أو بِغَيرِ وَاسِطَةٍ ، وَ لا يُجْزئُ ذَلكَ عنْدَ مَنْ قَالَ (لا يَصِحُّ مُقَابَلتهُ مَع أحدٍ غَيْرِ نَفْسِهِ ، وَلا يُقلِّدُ غَيرَهُ ، وَلا يَكونُ بَيْنَهُ وَبينَ كتَابِ الشَّيخ وَاسِطَة ، وَلْيُقَابِل نُسْخَته بِالأصْلِ بِنَفْسِهِ حَرْفَاً حَرْفَاً حَتَّى يَكون علَى ثقةٍ ويَقينٍ مِنْ مُطَابقتِهَا لَهُ) وَهَذَا مَذْهبٌ مَتْروكٌ[4] ، وهُو مِنْ مَذاهبِ أهْلِ التَّشديدِ المرْفُوضَةِ فِي أعْصَارِنَا".

وَ لِلْحَافِظِ ابْنِ دَقِيْقِ العِيْدِ (ت ٧٠٢هـ) رأيٌّ فِي مَسْأَلَةِ مُقَابَلَةِ الشَّخصِ بِنَفْسِهِ لِفَرْعِهِ بِالأَصْلِ ، فَلَمْ يُوافق ابنَ الصَّلاح - وَمَنْ قَالَ بِقَولِهِ- مُطْلَقاً ، وَلَمْ يُوافق الهروي أيضاً مُطْلقاً وَ إنَّمَا فَصَّلَ فَقَالَ : "عِنْدِي أنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ الشَّخصِ ، فَمَنْ كَانَ

---

(١) سبقه إليه الحافظ الخطيب في (الكفاية)(ص ٣٥١).

(٢) أخرجه الخطيب في (الكفاية)(ص ٣٥١).

(٣) موافق في هذا لكلام الخطيب في (الكفاية)(ص ٣٥٢).

(٤) وتبعه عليه النووي في (الإرشاد)(١/ ٤٣٧) وابن كثير في (اختصار علوم الحديث)(١/ ٣٨٨).

مِنْ عَادَتِهِ أنْ لا يَسْهُو عنْدَ نَظَرِهِ فِي الأَصْلِ وَ الفَرْعِ، فَهَذَا يُقَابِلُ بِنَفْسِهِ. وَ مَنْ عَادَتُهُ لِقلَّةِ حِفْظِهِ أنْ يَسْهُوَ، فَمُقَابَلَتُهُ مَعَ الغَيْرِ أَوْلَى، أوْ أَوْجَب".

عَلَّقَ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ) بِقَوْلِهِ: " الْحَقُّ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيق العِيْدِ".

و أمَّا إذَا كَتَبَ الطَّالِبُ كِتَابهُ وَ لَمْ يُقَابِلْهُ، فَهَلْ تَجُوزُ لَه رِوَايتهُ؟

ذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى جَوَازِهَا بِشُروط، قَالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) [(١)]: ".. سُئِلَ الأُسْتَاذ أبو إسْحَاق الإسفرائيني عَنْ جَوازِ رِوَايَتِهِ مِنْهُ؟ فَأجَازَ ذَلِكَ، وَ أَجَازَهُ الحافظُ أبو بَكْر الخطيب أيضاً وبيَّن شَرطَهُ، **فَذَكَرَ أنَّه يُشترطُ**: أَنْ تَكُونَ نُسختُهُ نُقِلَتْ مِنَ الأصْلِ.

و أنْ يُبيِّنَ عنْدَ الرِّوَايَةِ أنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ.

وَ حَكَى عَنْ شَيخِهِ أَبِي بَكْر البرقَاني أنَّه سألَ أبَا بكرٍ الإسمَاعيلي: هَلْ للرَّجُلِ أنْ يُحدِّثَ بِمَا كَتَبَ عَن الشَّيْخِ وَلَمْ يُعَارِضْ بِأصْلِهِ؟ فَقَال: نَعم، وَلكنْ لاَ بُدَّ أنْ يُبَيِّن أنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ.

قَال: وَهَذا مَذْهَبُ أبي بَكْر البَرقاني..".

قُلْتُ: وهو اختيارُ الحافظ ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) و زادَ شَرْطَاً ثَالِثَاً، فقالَ: " وَ لاَ بُدَّ مِنْ **شَرْطٍ**

ثَالِثٍ، وهو: أنْ يَكُونَ نَاقِلِ النُّسْخَةِ مِنَ الأصْلِ غَيرَ سَقِيْمِ النَّقْلِ، بَلْ صَحِيْحُ النَّقْلِ قَلِيْلُ السَّقْطِ"[(٢)].

وَ تَبِعَهُ عَلَيْهِ النَّوويُّ (ت ٦٧٦هـ) [(٣)].

---

(١) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٢- ١٩٣).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٣)، وينظر: (المنهل الروي) (ص ٩٤) و(المقنع)(١/ ٣٥٦) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٣٦) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٤- ٨٥) و(التدريب)(٢/ ٧٨) و(توضيح الأفكار)(٢/ ٣٥٨).

(٣) (الإرشاد)(١/ ٤٣٨)، وينظر: (الكفاية)(ص ٣٥٢) و(المنهل الروي)(ص ٩٤) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٣٦) و(المقنع)(١/ ٣٥٦) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٤).

وَ جَزَمَ بِمَنْعِهَا وَإِنِ اجْتَمعتِ الشُّروط ، القَاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) حيثُ قَال : " لا يَحِلُّ لِلمُسْلِمِ التَّقي الرِّوايَة مَا لَمْ يُقَابِل بِأَصْلِ شَيْخِهِ أَوْ نُسْخَةٍ تَحقَّقَ وَوَثِقَ بِمُقَابَلتهَا بالأصْلِ ، وَتَكونُ مُقَابَلتُهُ لِذَلكَ مِعَ الثِّقَةِ المأمُون مَا يَنْظُر فيهِ ، فَإِذَا جَاءَ حَرْفٌ مُشْكِلٌ نَظَرَ مَعَهُ حَتَّى يُحَقِّقَ ذَلكَ"[1].

المبحثُ الحادي عَشَر : تَدْويرُ الفَصْلِ وَ عَلاَمَة المقَابَلَةِ أو المعَارَضَةِ.

عَلاماتُ التَّرقيم المسْتَخدمة الآن لَمْ يَعرفها المتقدِّمون مَعرفةً كاملةً ، إلاَّ أنَّ أُصولها كانت معروفة ، وَ مِنْ ذَلكَ استخدامُهم الدَّائرة بَينَ الحدِيْثَين لِلْفَصلِ بيْنَهما ، وَ نَحنُ الآنَ نَستخدمُ النُّقطةَ ، وَ فِي ذَلك يقولُ الدُّكتُور رمضان عبد التَّواب في كتابه(مناهج تحقيق التُّراث)[2] : " إنَّهم - أي القدماء - عَرَفُوا مَا يُقابلُ النُّقطةَ لِلْفَصلِ بين الكلاَمَيْن ، وَكانوا يَرْسِمُونَها دَائرةً ، وهيَ تلك الدَّائرة الَّتي تُوجدُ في المصاحف فاصلةً بين الآياتِ ، وقد استُخدمتْ بعد ذَلك لِتَرقيمِ الآيات ، بِوَضْعِ رقمِ الآيةِ فِي دَاخلهَا ، وَ مِنْ هُنا نَعْرِفُ السِّرَّ في أنَّ رقمَ الآية يقعُ بعدهَا ؛ لأنَّه يبدأُ مِنَ الدَّائرة الأولى ، التَّي تقعُ بين الأولى والثَّانية".

قَال الحافظُ الخطيبُ البغدادي (ت ٤٦٣هـ)[3] : " ينبغي أنْ يَجعلَ بين كلِّ حديثين دارةً تَفْصِلُ بَينهما ، وتُميِّزُ أحدهما عن الآخر".

وَ وَردَتْ تسميتُها في أكثرِ الكُتب (دَارة) ، وعند بعضهم (دائرة) وَ المعنى واحدٌ ، وهي كمَا قَالَ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[4] : "حَلقةٌ مُنْفَرجةٌ أو مطبقةٌ".

وَ أمَّا صُورةُ الدَّارة وما يُستحبُّ فيها مِنْ عَلامةٍ بعدَ المقَابَلَةِ أو المعَارَضَةِ :

---

(١) (الإلماع)(ص ١٥٩) ، وينظر : (شرح التبصرة)(٢/١٣٦) و(التدريب)(٢/٧٩).

(٢) (ص ٤٣).

(٣) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٤٢٤/٥٧١) ، وينظر : (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٧).

(٤) (فتح المغيث)(٣/٦١) ، وينظر : (الغاية)(١/١٣٠).

فقَالَ الحافظُ العِرَاقيُّ (ت٨٠٦هـ)[1] : " يَنْبَغي أنْ يَجعلَ بين كلِّ حَدِيْثَين دَارةً صُورة (O)، تَفْصلُ بين الحدِيْثَين".

و قَال الحافظُ الخطيبُ (ت ٤٦٣هـ)[2] : " أَسْتَحِبُّ أنْ تَكونَ الدَّاراتُ غُفْلاً[3]، **فإذَا عُورِضَ بكلِّ حَديثٍ نَقَطَ في الدَّارة التي تليهِ نُقطةً، أو خَطَّ في وسَطِهَا خَطّاً**، وقَدْ كَانَ بَعْضُ أهلِ العِلْمِ لا يعتدُّ مِنْ سَمَاعهِ إلاَّ بِمَا كَانَ كَذلكَ أو في مَعْنَاهُ ".

وَ أسندَ الحافظُ الرَّامهرمزيُّ (ت ٣٦٠هـ) في كتابه (المحدث الفاصل)[4] عن ابن أبي الزِّناد قال : " فِي كِتَابِ أَبِي : هَذا ما سَمعتُهُ مِنْ عبْدالرَّحمن بنِ هُرمز الأعرج، قال : فكلَّمَا انْقَضَى حَديثٌ أدَارَ دَارةً، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا كُلُّ الكِتَابِ".

وقالَ الخطيبُ (ت ٤٦٣هـ)[5] : " رأيتُ في كتابِ أبي عبدالله أحمد بن محمَّد بن حنبلٍ بخطِّه بَين كلِّ حديثين دَارةً، و بعض الدَّارات قَد نُقط في كلِّ واحدةٍ منْهَا نُقطة، وبعضهَا لا نقْطَةَ فيهِ، وَكذلِكَ رأيتُ في كتابِ إبراهيم الحربي و محمَّد بن جرير الطَّبري بخطِّيهما".

والسَّببُ في جعلِ نقطٍ أو خطٍّ داخلَ الدَّارة، بيَّنهُ الحافظ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)[6] بقولهِ : " حتَّى لا يكون بَعدُ في شكٍّ، هل عارضهُ أو سَهَا فتَجَاوزهُ، لاسيَّما حِيْنَ يُخَالَفُ فيهِ".

---

(١) (شرح التبصرة)(٢/١٢٥).

(٢) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ص٤٢٥)، وينظر : (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٨٧) و (الإرشاد) (١/٤٣٣) و(التقريب) (٢/٧٣) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و(تذكرة السامع)(ص ١٩٢) و (المقنع)(١/٣٥١) و(فتح المغيث) (٣/٦٢) و(الغاية)(١/١٣٠).

(٣) قال الحافظ السَّخاوي : " أي ترك الدارة من النقط بحيثُ تكون غُفْلاً، بضمِّ المعجمة وإسكان الفاء، لا علامة لها" (فتح المغيث)(٣/٦٢)، و ينظر : (الغاية)(١/١٣٠).

(٤) (ص ٦٠٦).

(٥) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٧٣/٤٢٥)، وينظر : (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٦) و(علوم الحديث)(ص١٨٧) و(الإرشاد)(١/٤٣٢) و(التقريب)(٢/٧٣) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و(المنهل الروي)(ص٩٣) و(المقنع)(١/٣٥٠) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٢٥) و(فتح المغيث)(٣/٦١) و(الغاية)(١/١٣٠) و(التدريب)(٢/٧٣) و(فتح الباقي)(٢/١٢٥).

(٦) (فتح المغيث)(٣/٦٢).

وَ **لِلدَّارةِ فَائدةٌ** عنْدَ أهْلِ العِلْمِ، وَ تَظْهَرُ في شَيئين:

١- الفَصْلُ بينَ كُلِّ حَديثين[١].

٢- التَّمييزُ بَيْنَ الأَحَادِيْثِ[٢]؛ لئلاَّ يَحْصُلَ التَّداخل بيْنَها؛ بَأَنْ يُدْخَلَ عجز الأوَّلِ فِي صَدْرِ الثَّاني أو العَكْس، وَ مَظنَّةُ حُصولهِ إذَا تجرَّدت المتون عَنْ أسَانيدِها[٣].

المبحثُ الثَّاني عَشَر: ضَبْطُ اخْتِلاَفِ الرِّواياتِ وَكِتَابَةُ أَسْمَاءِ الشُّيوخِ.

تكلَّمَ القَاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) عَنْ أهميَّةِ ضَبْطِ اخْتِلاَفِ الرِّواياتِ فَقَالَ: "هَذا مِمَّا يُضطرُ إِلَى إِتْقَانِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَتَمْيِيزِهِ، وَ إلاَّ تَسَوَّدتِ الصُّحفُ، واخْتَلَطتِ الرِّوايَات"[٤].

وقالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ): "ليكنْ فِيْمَا تَخْتَلفُ فيْهِ الرِّوَايات قَائِمَاً بِضَبْطِ مَا تَخْتَلِفُ فِيْهِ فِي كِتَابِهِ، جَيِّدَ التَّمييز بَيْنَهَا، كَي لاَ تَخْتَلطَ وَ تَشْتَبَهَ؛ فَيَفْسُد عَلَيْهِ أَمْرُها.

وَ سَبِيْلُهُ: أَنْ يَجْعَلَ أوَّلاً مَتْنَ كِتَابِهِ عَلَى رِوَايَةٍ خَاصَّةٍ[٥]، ثُمَّ مَا كَانَت مِنْ زِيَادَةٍ لِرِوَايةٍ أُخْرَى أَلْحَقَها أَوْ مِنْ نَقْصٍ أَعْلَمَ عَلَيْهِ، أوْ مِنْ خِلاَفٍ كَتَبهُ إمَّا فِي الْحَاشِيَةِ وَ إِمَّا فِي غَيرها، مُعيِّناً فِي ذَلِكَ كُلَّ مَنْ رَوَاهُ، ذَاكِرَاً اسْمَهُ بِتَمَامِهِ، فَإنْ رَمَزَ إلَيْهِ بِحَرْفٍ أوْ أَكْثر، فَعَليهِ أنْ يُبيِّنَ الْمُرَادَ بِذَلِكَ فِي أوَّلِ كِتَابِهِ أوْ آخِرِهِ، كَي لاَ يَطُولَ عَهْدُهُ بِه فَيَنْسَى، أوْ يَقعَ كِتَابهُ إلى غَيرِهِ، فَيَقع مِنْ رمُوزِهِ فِي حَيْرَةٍ وَعَمىً.

وَقَدْ يُدْفَعُ إلى الاقْتِصَار عَلَى الرُّمُوزِ عِنْدَ كَثْرَةِ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَة.

---

(١) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ ص ٤٢٤) و(أدب الإملاء والاستملاء)(ص ١٧٣) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٨٧) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٢) و(شرح التَّبصرة)(٢/ ١٢٥) و(فتح المغيث)(٣/ ٦١).

(٢) تنظر المصادر السَّابقة.

(٣) ينظر: (فتح المغيث)(٣/ ٦١) و(فتح الباقي)(٢/ ١٢٥).

(٤) (الإلماع)(ص ١٨٩)، وعدَّه الحافظ السخاوي من (المهمات)(فتح المغيث)(٣/ ١٠٦).

(٥) أي لا يجعله مفلقاً من روايتين؛ لما فيه من الإلباس، قاله السخاوي في (فتح المغيث)(٣/ ١٠٥).

وَ اكْتَفَى بَعْضُهمْ فِي التَّمييزِ بِأنْ خَصَّ الرِّوايةَ الملْحَقة بِالْحُمْرَةِ، فَعَلَ ذَلِكَ أَبو ذرّ الهروي مِنَ المشَارِقَةِ، وَ أَبو الْحَسَن القَابسي مِنَ الْمَغَارِبَةِ، مَعَ كَثِيْرٍ مِنَ الْمَشَايخِ وَ أهْلِ التَّقْييدِ.

فَإذَا كَانَتْ فِي الرِّوايَةِ الملْحَقةِ زِيَادةٌ عَلَى الَّتي فِي مَتْنِ الكِتَابِ كَتَبَها بِالْحُمْرَةِ، وَإنْ كَانَ فِيْهَا نَقْصٌ وَ الزِّيَادةُ فِي الرِّوَايَةِ الّتي فِي مَتْنِ الكِتَابِ حَوَّقَ[1] عَلَيْهَا بِالْحُمْرَةِ.

ثُمَّ عَلَى فَاعلِ ذَلِكَ تَبْيينُ مَنْ لَهُ الرِّوَايةُ المعلَمةُ بِالْحُمْرَةِ، فِي أوَّلِ الكِتَابِ أوْ آخِرِهِ"[2].

قلتُ: والعِنَايَةُ باخْتِلافِ الرِّواياتِ مَعَ طُرُقِهَا ممَّا تميَّز به شَرْحُ الحافظ ابن حَجر العَسْقلاني (ت ٨٥٢هـ) لصحيح الإمامِ البُخَاريّ (ت ٢٥٦هـ)، عَلَى سَائِرِ الشُّروحِ، لَكِنْ فِيْهِ مَحْذُورٌ لِلقَاصِرينَ بَيَّنَهُ تِلْميذُهُ الحافظُ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ) في (فتح المغيث)[3] بِقَولِهِ: " وَ اعْلَمْ أنَّ العِنَايَةَ بِاخْتِلاَفِ الرِّوايَاتِ مَعَ الطُّرقِ مِنَ المهمَّاتِ، وهُو أَحدُ الأسْبابِ المقْتَضية لامْتِيَازِ شَرحِ البُخَاري لِشَيْخِنَا[4] عَلَى سَائِرِ الشُّروحِ، وَلكنْ فِيه مَحْذُورٌ للقَاصِرينَ؛ حَيثُ يَضُمُّ حِيْنَ قِرَاءَتِهِ أو كِتَابَتِهِ رِوايةً مَعَ أُخْرَى فِيْمَا لاَ يَصحُّ التَّلْفِيق فِيْهِ، وَقَد قَالَ ابنُ الصَّلاحِ: وَلْيَكُنْ فِيْمَا تَخْتَلِفُ فِيه الرِّوَايات قَائماً بِضَبطِ مَا يَخْتَلفُ فِيْهِ فِي كِتَابِهِ جَيِّد التَّمْيِيزِ بَيْنَهَا؛ كَيْلاَ تَخْتلط وَ تَشْتَبه فَيَفْسُد عَليهِ أمْرُهَا".

ومِمَّا أصَّله المحدِّثونَ في ضبطِ السَّماع، احْتِرَازاً مِمَّا جُبِلَ عَلَيْهِ الإنْسَانُ مِنَ النِّسْيانِ،

---

(١) قال ابن الأثير: " الحوقُ: وهو الإطارُ المحيطُ بالشَّيء المستدير حوله" (النهاية)(١/ ٤٦٢).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠١- ٢٠٢)، وينظر: (الإلماع)(ص ١٨٩) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٧) و(التقريب)(٢/ ٧٣) و(المنهل الروي)(ص ٩٣) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٥١) و(المقنع)(١/ ٣٥٠) و(فتح المغيث)(٣/ ١٠٥) و (توضيح الأفكار)(٢/ ٣٦٨).

(٣) (٣/ ١٠٦).

(٤) للحافظ السَّخاوي ترجمة موسَّعة لشيخه الحافظ ابن حجر باسم (الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) طُبع عنْ: دار ابن حزم/ بيروت- لبنان، عَام ١٤١٩هـ، في (٣) مجلدات.

أَنْ يَكْتُبَ الطَّالِبُ اسمَ شَيْخِهِ وَكُنْيَتَهُ وَنَسَبَهُ فِي كِتَابِ سِمَاعِهِ، بَلْ وَيَكْتُب أَسْمَاءَ مَنْ حَضَرَ الْمَجْلِسَ مَعَهُ، وَتَارِيْخَ سَمَاعِهِ، قَالَ الحافظُ الخطِيْبُ البَغْداديُّ (ت ٤٦٣هـ): " يَكْتُبُ الطَّالِبُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ اسْمَ الشَّيخ الَّذي سَمِعَ الكِتَابَ منْهُ، وكُنْيَتَهُ وَنَسَبَهُ، وَ صُورةُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَهُ: حدَّثنا أَبو فُلانٍ فُلانُ بْنُ فُلانِ بْنِ فُلانٍ الفُلانِي، قَالَ: نَافُلانٌ، وَ يَسُوقُ مَا سَمِعَهُ مِنَ الشَّيْخِ عَلَى لَفْظِهِ"[1].

إلى أنْ قال: " وَ إِذَا كَتَبَ الطَّالِبُ الكتَابَ الْمَسْمُوعَ، فَيَنْبَغي أنْ يَكْتُبَ فَوقَ سَطْرِ التَّسْمِيَةِ أَسْمَاءَ مَنْ سَمِعَ مَعَهُ، وَ تَاريخَ وَقْتِ السَّمَاعِ، وَإِنْ أَحَبَّ كَتب ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرَقَةٍ مِنَ الكِتَابِ فُكُلاً قَدْ فَعَلَهُ شُيُوخُنَا، وَ إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ الكتَابَ فِي مَجَالِسَ عِدَّة، كَتَبَ عنْدَ انْتِهَاءِ السَّمَاعِ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ عَلامةَ البَلاَغِ، وَ يَكْتُب فِي الَّذي يَليه التَّسْمِيعَ وَالتَّاريخ، كمَا يَكْتُبُ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ، فَعَلَى هَذَا شَاهَدْتُ أُصولَ جَمَاعةٍ مِنْ شُيوخنِا مَرْسُومةً، وَرَأَيْتُ كِتَاباً بِخَطِّ أبي عَبْدِالله أحمدَ بْن حَنبل مِمَّا سَمِعَهُ مِنْهُ ابْنُهُ عَبْدُالله، وَ فِي حَاشِيَةِ وَرَقَةٍ منْهُ: بَلَغَ عَبْدُالله"[2].

ولابدَّ أنْ تَكُونَ كِتَابَةُ أَسْمَاءِ الشُّيوخِ وَمَنْ حَضَرَ السَّمَاعَ وَتَاريخُهُ بِخَطٍّ ثِقَةٍ مَعْروفِ الْخَطِّ، قَالَ الحافظُ السِّيوطيُّ (ت ٩١١هـ) في (تَدْرِيْبِ الرَّاوي)[3]: " وَ لاَ بَأْسَ عَلَيْهِ عِنْدَ هَذَا بِأَن لا يُصحِّحَ الشَّيخُ عَلَيْهِ، أَيْ لاَ يحتَاجُ حِيْنَئذٍ إِلَى كِتَابَةِ الشَّيْخِ

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/رقم ٤١٤/٥٥٧)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٥) و(التقريب)(٢/٨٩) و(الإرشاد)(١/٤٥١) و(أدب الإملاء والاستملاء)(ص ١٧١) و(المنهل الروي)(ص ٩٧) و(رسوم التحديث)(ص ١٥٢) و(شرح التبصرة)(٢/١٥٧) و(المقنع)(١/٣٦٥) و(فتح المغيث)(٣/١١٣) و(التدريب)(٢/٨٩).

(٢) (الجامع)(١/رقم ٤١٥/٥٥٩)، وتنظر المصادر السابقة أيضاً.

(٣) (٢/٨٩)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٥)و(الإرشاد)(١/٤٥٢) و(التقريب)(١/٨٩) و(المنهل الروي)(ص ٩٧) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٥) و(شرح التبصرة)(٢/١٥٨) و(المقنع)(١/ ٣٦٥) و(فتح المغيث)(٣/١١٦).

خَطَّهُ بِالتَّصْحِيحِ، وَ لاَ بَأْسَ أنْ يَكْتُبَ سَمَاعَهُ بِخَطِّ نَفْسِهِ إذَا كَانَ ثِقَةً كَمَا فَعَلَهُ الثِّقَاتُ".

قالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاحِ (ت ٦٤٣هـ): "حدَّثني بمروَ الشَّيخُ أبو المظفَّر بنُ الحافظ أَبِي سَعْدٍ المروزي عَنْ أَبِيْهِ عَمَّن حَدَّثَهُ مِنَ الأَصْبَهانِيَّة، أنَّ عبدالرَّحمن بْن أبِي عَبْدالله بنِ مَنْده قَرأ بِبَغْدادَ جُزءاً عَلَى أَبِي أَحْمَد الفَرَضي وَسَأَلَهُ خَطَّهُ، لِيَكُونَ حُجَّةً لهُ؟ فقالَ لَهُ أبو أحْمَد: يَا بُنيَّ عَليكَ بالصِّدْقِ، فَإنَّكَ إذَا عُرِفْتَ به لا يُكذِّبك أحدٌ، وتُصَدَّق فيمَا تَقُولُ وتَنْقل، وإذَا كانَ غَير ذَلكَ، فَلَوْ قِيلَ لكَ: مَا هَذا خَطُّ أَبِي أَحْمد الفَرضي، فمَاذَا تَقُولُ لَهُمْ؟.

ثم إنَّ عَلَى كَاتِبِ التَّسْمِيعِ التَّحَرِّي والاحْتِيَاطَ، وَبَيَانَ السَّامعِ وَ المسْمُوعِ، والمسْمُوع منْهُ، بِلفظٍ غَير مُحْتمل، وَمُجَانبةَ التَّسَاهلِ فِيْمَن يُثبتُ اسْمُهُ، وَالحذَرَ مِنْ إسْقَاطِ اسْمِ أَحَدٍ منْهُمْ لِغَرَضٍ فَاسِدٍ[1].

فَإنْ كَانَ مُثْبِتُ السَّمَاعِ غَيْرَ حَاضرٍ فِي جَمِيْعِهِ، لَكنْ أَثْبَتَهُ مُعْتَمِداً عَلَى إخْبَارِ مَنْ يَثِقُ بِخَبرِهِ مِنْ حَاضِرِيهِ، فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى"[2].

* * *

(١) قال السيوطي في (التدريب)(٢/ ٩٠): "فإن ذلك مما يؤديه على عدم انتفاعه بما سمع".

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٥- ٢٠٦)، وتنظر: (الإرشاد)(١/ ٤٥٢) و(التقريب)(١/ ٨٩) و(المنهل الروي)(ص ٩٧) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٥) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٥٨) و(المقنع)(١/ ٣٦٥) و(فتح المغيث)(٣/ ١١٧).

الفصلُ الثَّاني: إصلاحُ كتابةِ الحديث:

حِرْصُ كَتَبَةِ الْحَدِيْثِ عَلَى سَلاَمَةِ مَرْوِيَّاتهم مِنَ الغَلَطِ وَ الزَّلَلِ أَمْرٌ لا يُجَادِلُ فيْهِ مُنْصِفٌ مُدركٌ لِجُهودِهم في هَذا الْمَيْدَانِ، فَهُمْ يَعْتَنونَ بِمرْوِيَّاتهم أشَد العنَاية، إلاَّ أَنَّهم مَعَ ذَلكم الْحرْص يَعْتريهمْ مَا يَعْتَري غَيرهمْ مِنَ العَوارضِ الملازمَةِ للإنْسَانِ، كَالْخَطأِ وَالنِّسْيانِ وَ الذُّهولِ وَ نَحْوِها، وَ يتبيَّنُ ذَلكَ لهم حِينَ قيامهم بمقابلتِهَا وَ مُعارضتِهَا.

وَ هَذِهِ الأخْطَاءُ مُتنوِّعة، فمنهَا: مَا سَقَطَ غَلَطاً مِنَ الكِتَابِ، وَ منْها أُثبتَ في الكتابِ غَلَطاً، وغير ذَلك مِنْ أَنواعِ الأخْطَاء.

فاصْطَلحَ المحدِّثون على مُصطلحاتٍ لتَصويبِ و إصْلاَحِ نُسَخهم و تَنْقيتِها مِنْ تَلْكَ الأخْطَاء حتَّى تكون مَوثوقةً صَالِحَةً للرِّوايةِ، فَمِمَّا سَلَكَهُ أهلُ الحديث في إصْلاَحِ كتابةِ الْحَديثِ، مَا يلي:

المبحثُ الأوَّل: اللَّحق.

اللَّحقُ- بِفَتْحِ اللام وَالحاء المهمَلة مَعاً- هُو: سُقُوطُ بَعْضِ الكَلماتِ مِنْ أصلِ الكتَاب فتُلْحَقُ بِهِ، إمَّا في الْحَاشيةِ أوْ بين السُّطور[1].

و أطَالَ الحافظُ العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ)[2] الكَلاَم في اشْتِقَاقِهِ، وَ خُلاصةُ كَلاَمِهِ، أنَّه مُحْتملٌ أنْ يكونَ مِنَ الإلْحَاقِ، وَهُو شَيءٌ يُلْحَقُ بالأوَّلِ، أوْ مِنَ اللحَاق- بالفَتْحِ- أي الإدراك، أوْ مِنَ الزِّيَادةِ.

وَ إذَا سَقَطت كَلمة أو أكثر مِنْ أصلِ الكتابِ، وأُريدَ إلحاقها، فَلأَهْلِ العِلْمِ طَريقتَان لإلحاقِهَا[3]:

---

(١) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٩٣) و(التقريب)(٢/٧٩) و(المنهل الروي)(ص٩٤) و(النكت) للزركشي (٣/٥٨٦) و(تذكرة السامع)(ص ١٨٥) و(المقنع)(١/٣٥٧) و(شرح التبصرة)(٢/١٣٧) و(فتح المغيث)(٣/٨٦) و(التدريب)(٢/٧٩) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(٢) (شرح التبصرة و التذكرة)(٢/١٣٧- ١٣٩)، وينظر: (الصحاح) للجوهري (٤/١٥٤٩) و (المقنع)(١/٣٥٨) و(فتح الباقي) للأنصاري (٢/١٣٧).

(٣) ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/رقم ٥٩١/٤٣٤) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٣- ١٩٤) و(الإرشاد)(١/ ٤٣٨) و(التقريب)(٢/٧٩- ٨٠) و(الاقتراح)(ص ٢٦٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٣- ٩٤)

الأولى: أنْ يُكْتَبَ السَّاقطُ بين السُّطورِ.

الثَّانِيَة: أنْ يُكْتَبَ السَّاقطُ في الْحَاشيةِ، وَ يُسمَّى بـ(التَّخْرِيْج).

والطَّريقة الأولى لم يتَّفق كلُّ المحدِّثين عَلَيهَا، **فَجَوَّزَهَا بعضُهمْ**، مُشْتَرِطاً أنْ يَكونَ بَيْنَ الأسْطُرِ سَعة، وَ أنْ لا يكونَ السَّاقطُ كثيراً، وإلاَّ كُتبَ في الحاشيةِ.

وَ هو مذهبُ الحافظ الخطيب (ت ٤٦٣هـ) في (الجامع)[١].

الثَّاني: كِتَابةُ السَّاقطِ في الحاشيةِ لا بينَ الأسطرِ؛" لأنَّه يُضيِّقها، و يُغلس ما يُقرأُ، خُصُوصاً إنْ كانت السُّطور ضيِّقةً مُتلاصقةً"[٢]، وهَذا مذهبُ القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[٣] و ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٤] و النَّووي (ت ٦٧٦هـ)[٥] وغيرهم[٦].

وأمَّا **الطَّريقة الثَّانية**؛ فقد اتَّفقَ أهلُ الحديثِ عليها، وأنَّها الأفضل و الأولى، ولهم في كيفيَّتها صُورتان:

الصُّورة الأولى: أنْ يخطَّ مِنَ الموضعِ الَّذي سَقَطَ منْهُ الكلام خَطّاً، ويمدّه إلى الحاشية، ويَكْتُبَ فيهِ مَا سَقَطَ. وهي اختيارُ الحافظِ الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)[٧]، وَطائفةٍ

و(تذكرة السامع)(ص ١٨٦) و(رسوم التحديث) (ص١٢٣) و(المقنع)(١/ ٣٥٧) و (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٣٩) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٦- وما بعدها) و (الغاية)(١/ ١٣٥) و(التدريب)(٢/ ٧٩- ٨٠) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(١) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/رقم ٥٩١/ ٣٤٣)، و تابعه السخاوي في (فتح المغيث)(٣/ ٨٦).

(٢) قاله الحافظ العراقي في (شرح التبصرة)(٢/ ١٣٩)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/ ٨٦).

(٣) (الإلماع)(ص ١٦٢).

(٤) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٣).

(٥) (الإرشاد)(١/ ٤٣٨) و(التقريب)(٢/ ٨٠).

(٦) ينظر: (الاقتراح)(ص ٢٦٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٣) و (المقنع) (١/ ٣٥٧) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٣٩) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٦).

(٧) (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٦)، و أسنده عنه الخطيب في (الجامع)(١/ ص ٤٣٤)، ونقله عنه القاضي عياض في (الإلماع)(ص ١٦٢) و ابن الصَّلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤).

مِنْ أهل المشرقِ[1].

وعلَّة الاختيار: أنَّ فيه دلالة على انْتِظَام الكلامِ[2].

وهذه الصُّورة لم تسلمْ من الاعتراض، ذلك أنَّ القَاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[3] قَال مُعترضاً ومُنَاقشاً لها: "..فيهِ بَيَانٌ؛ لكنَّه تَسخيمٌ[4] للكتَابِ و تَسويدٌ لَه، لاسيِّما إنْ كَثُرت الإلحاقات والنَّقص، وقد رأيتُهُ في بعضِ الأصولِ".

الصُّورة الثَّانية: وهي المختارةُ عنْدَ أهْلِ العِلْمِ[5]، بَلْ قَالَ القَاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[6]: "هِيَ أحسنُ وجوهِهَا، والَّذي استمرَّ عليه العَمل عنْدَهم".

وهي: أنْ يخطَّ مِنْ موضعِ سُقُوطهِ مِنَ السَّطر خَطّاً صَاعِداً إلى فَوْق، ثُم يَعْطفهُ بين السَّطْرَيْن عَطفةً يسيرةً إلى جِهَةِ الحاشيةِ الَّتي يُكْتَبُ فيها اللَّحق، ويبدأُ في الحاشيةِ بكتَابَةِ اللَّحق مُقَابِلاً للخطِّ المنعطفِ.

لكنْ أينَ مَكان اللَّحق مِنَ الصَّفحة؟.

فالجواب أنْ يقال:

---

(١) (الإلماع)(ص ١٦٢) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤)، وينظر: (الغاية)(١/ ١٣٥) و(شرح النخبة) (ص ٢٦٣).

(٢) (المحدث الفاصل)(٦٠٦)، وينظر: (الجامع)(١/ص ٤٣٥) و(الإلماع)(ص ١٦٢) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٠) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٨).

(٣) (الإلماع)(ص ١٦٤)، و تبعه عليه أيضاً جمعٌ منهم: الحافظ ابنُ الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٥) و الحافظ النووي في (الإرشاد)(١/ ٤٣٩)، وغيرهما، ينظر: (المقنع)(١/ ٣٥٨) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٠) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٨) و(التدريب)(٢/ ٨٠) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(٤) قال العلامة الأزهري في (تهذيب اللغة)(٢/ ١٦٥١) نقلاً عن الأموي قوله: ".. السُّخَامُ: سَوادُ القِدْرِ، يُقَالُ منْهُ: سَخَّمْتُ وَجْهَهُ".

(٥) قالها الحافظ ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤)، وتبعه عليها النووي في (الإرشاد)(١/ ٤٣٨) وابن المقن في (المقنع)(١/ ٣٥٧)، وينظر: (المنهل الروي)(ص ٩٤) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٣) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤١) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٨) و(الغاية)(١/ ١٣٥).

(٦) (الإلماع)(ص ١٦٢).

- **إنْ كَانَ السَّقطُ في أوَّل السَّطر أو وَسَطِهِ، ففيهِ قَولانِ لأهلِ العِلْم:**

الأوَّل: أنَّ التَّخريج يكونُ إلى جهةِ اليمين أبداً، وهو اختيار القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[١] وابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٢] و ابنُ دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)[٣] و العِراقي (ت٨٠٦هـ)[٤].

و تعليلُ قولهم: احْتِمَالُ أنْ يَقَعَ في السَّطر نقصٌ آخرٌ فيقع إشكالٌ بَيْنَ التَّخْرِيْجَيْنِ أوْ تَلْتَقي العَطْفَتَان فتكون كالضَّربِ عَلَى مَا بَيْنَهُما مِنَ الكلاَم، أو يُشكلُ الأمر[٥].

الثَّاني: أنَّ الأولى أنْ يكونَ التَّخريجُ إلى جِهَةِ اليَمين إن اتَّسَعت الصَّفحة، وَهو اختيار النَّووي (ت ٦٧٦هـ)[٦] و ابنُ جَماعة (ت٧٣٣هـ)[٧] وابنُ الملقِّن (ت٨٠٤هـ)[٨] و ابنُ حَجرٍ (ت٨٥٢هـ)[٩].

- **وَ إنْ كَانَ السَّقطُ في آخر السَّطرِ؛ فَالتَّخريجُ إلى جِهَةِ الشِّمالِ، قَولاً واحداً**[١٠].

قَال القَاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[١١]: " لا وجهَ إلاَّ أنْ يُخرجهُ جِهَةَ الشِّمال".

---

(١) (الإلماع)(ص ١٦٣).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٥).

(٣) (الاقتراح)(ص ٢٦٤).

(٤) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٣٩)، وينظر: (الغاية في شرح الهداية)(١/١٣٥).

(٥) (الإلماع)(ص١٦٣- ١٦٤) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٥) و(شرح التبصرة)(٢/١٣٩).

(٦) (الإرشاد)(١/٤٣٩) و(التقريب)(٢/٨٠).

(٧) (المنهل الروى)(ص ٩٥) و(تذكرة السامع والمتكلم)(ص ١٨٦).

(٨) (المقنع)(١/٣٥٧)، وينظر: (رسوم التحديث)(ص ١٢٣) و(فتح المغيث)(٣/٨٦- ٨٧) و (الغاية)(١/١٣٥- ١٣٦) و(تدريب الراوي)(٢/٨٠).

(٩) (نزهة النظر)(ص ٨٧)، وينظر: (اليواقيت والدرر)(٢/٤٣٠) و (شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(١٠) ينظر: (الإرشاد)(٤٣٩) و(التقريب)(٢/٨٠) و (الاقتراح)(ص ٢٦٤) و(المنهل الروي) (ص ٩٥) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٣) و(شرح التبصرة)(٢/١٣٩) و(نزهة النظر)(ص ٧٨) و(فتح المغيث)(٣/٨٧) و (الغاية)(١/١٣٦) و(التدريب)(٢/٨٠) و(شرح النخبة) للقاري (ص ٢٦٣).

(١١) (الإلماع)(ص ١٦٤)، وأيّده ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٥).

وعلّله بأنّه: " لقُربِ التَّخريج مِنَ اللَّحق، وسُرعة لحاق النَّاظر به، و لأَمْنِنَا مِنْ نقصٍ يَحدُث بعدَهُ"[1].

أَيَّدَ الحافظُ العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ) هذا التَّعليل لكنْ شَرَطَهُ بِمَا: " إنْ ضَاقَ مَا بَعدَ آخرِ السَّطر؛ لقُربِ الكتَابةِ مِنْ طَرَفِ الوَرَقِ أوْ تَضْييقه بالتَّجليد، بأنْ يَكونَ السَّقط في الصَّفحة اليمنى، فَلا بأس حينئذٍ بالتَّخريج إلى جهة اليَمين"[2].

أمَّا عَنْ كَيْفِيَّة كتابة اللَّحق؟

فَقَدْ أجادَ بيانَها بالتَّفصيلِ الحافظُ العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ) بقوله[3]: " الأَوْلَى أنْ يُكتبَ السَّاقطُ صَاعِداً إلى أعْلَى الوَرَقَةِ مِنْ أيِّ جهةٍ كَانَ تخريج السَّاقط اليمين أو الشِّمال؛ لاحتمالِ حُدوثِ سَقْطٍ آخر فيُكتب إلى أسفل، فَلو كُتِبَ الأوَّل إلى أسْفَل لَمْ يَجد للسَّقط الثَّاني مَوْضِعاً يقابلهُ بالْحَاشيةِ خَالياً...و الأَوْلَى أنْ يَبْتَدئ السُّطور مِنْ أعلى إلى أَسْفَل بِحيثُ يكُون مُنتهاها إلى جهةِ باطنِ الورقة، إذا كانَ التَّخريجُ في جِهَةِ اليَمِين، وَإذَا كانَ التَّخريجُ في جهةِ الشِّمال وَقَعَ مُنتهاهَا إِلَى جِهَةِ طَرَفِ الوَرقة؛ وَذلكَ لأنَّ السَّاقطَ رُبَّما زَادَ عَلَى السَّطرِ أو السَّطرين وأكثر، فلَو كُتِبَ السَّاقطُ مِنْ أسْفَل لرُبَّما فرغَ السَّطر ولم يتم السَّاقط، فَلا يجدُ لَه موضعاً يكملهُ إلاَّ بالانتقالِ إلى مَوضعٍ آخر بتَخْريجٍ أو اتِّصالٍ، وَهَذا فيما إذا كُتبَ السَّاقطُ لفوقٍ.

و إنْ كانت الكتَابة إلى أسْفَل بأنْ يَكونَ ذلك السَّقطُ الثَّاني أو خَالف وَ خرج إلى أسفل فينعكسُ الحال، فيكونُ انتهاءُ الكتابة في الجانبِ اليَمين إلى طرفِ الوَرقة، وفي

---

(١) (الإلماع)(ص ١٦٤)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٥) و(شرح التبصرة)(٢/١٣٩).

(٢) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٣٩)، وينظر: (الغاية)(١/١٣٦) و (فتح الباقي)(٢/١٣٨).

(٣) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٣٩- ١٤٠)، وينظر: (الإلماع)(ص ١٦٣) و (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤) و (الإرشاد)(١/٤٣٩) و(التقريب)(٢/٨١) و(الاقتراح)(ص ٢٦٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(المقنع)(١/٣٥٧) و(فتح المغيث)(٣/٨٧) و(الغاية)(١/١٣٦) و(التدريب)(٢/٨١).

الجانب اليَسار إلى باطنِ الوَرقة".

- **ولأهل العِلْمِ فِيْمَا يُكْتَبُ في انْتِهَاءِ اللَّحق، أَقْوَالٌ:**

١- أنْ يُكْتبَ في آخرِ اللَّحق الكلِمَةَ المتَّصلةَ بِهِ مِنَ الأصْلِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى انْتِظَامِ الكَلام[(١)].

اختارهُ الحافظ الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) وفريقٌ من المشرق[(٢)]، وَبَعْضُ المغاربَة[(٣)].

إلاَّ أنَّ هذا القولُ معْتَرَضٌ عليهِ؛ فقَالَ القَاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[(٤)]: "ليسَ عندي باختيارٍ حسنٍ؛ فربَّ كلمةٍ قَد تجئُ في الكلام مكرَّرة مرَّتين وثلاثاً لمعنىً صَحيح، فإذا كرَّرنا الحرف آخر كلِّ لحقٍ لم يُؤمن أنْ يُوافقَ مَا يتكرَّر حقيقةً، أو يُشكلَ أمرهُ فيوجبُ ارتياباً وزيادةَ أشكالٍ".

٢- كِتَابَةُ كَلِمَة (صَح) في آخر اللحق؛ لتدلَّ على التَّصحيح.

قال بَه القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[(٥)] و تبعهُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[(٦)] وجَماعةٌ[(٧)].

٣- كتَابةُ عبَارة (صحَّ رجع) في آخرِ اللحق.

---

(١) ينظر: (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٧) و(الإلماع)(ص ١٦٢) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤) و (المقنع) (١/ ٣٥٨).

(٢) (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٧)، وينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٠).

(٣) نقله عنهم القاضي عياض في (الإلماع)(ص ١٦٢) وابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٦٤). وينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٤٠) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤١) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٩).

(٤) (الإلماع)(ص ١٦٣)، **ووافقه عليه** جمعٌ كـ: ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٩٤) والنووي في (الإرشاد)(١/ ٤٤٠) و(التقريب)(٢/ ٨١) وابن دقيق العيد في (الاقتراح)(ص ٢٦٤) وابن جماعة في (المنهل الروي)(ص ٩٥) وابن الملقن في (المقنع)(١/ ٣٥٨) والعرقي في (شرح التبصرة)(٣/ ٨٩) والسخاوي في (الغاية)(١/ ١٣٦).

(٥) (الإلماع)(ص ١٦٢).

(٦) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤).

(٧) ينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٤٠) و(التقريب)(٢/ ٨١) و(الاقتراح)(ص ٢٦٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(المقنع) (١/ ٣٥٧) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٩) و(الغاية)(١/ ١٣٦) و(التدريب)(٢/ ٨١).

نقلهُ القَاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[١] وابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٢] عنَ بعضِ أهلِ العِلْمِ.

٤- **كتَابةُ عبارة (انْتَهى اللَّحقُ) في آخر اللحقِ**، نقله القَاضي عياض أيضاً عن بعضِ أهل العلم[٣].

المبحثُ الثَّاني: الحواشي.

الحواشي هي: " ما يُكتبُ في حَاشيةِ الكتَابِ مِنْ غيرِ الأصلِ؛ مِنْ شرحٍ أو تنبيهٍ عَلَى غَلَطٍ أو اختِلافِ روايةٍ أو نُسخةٍ أو نَحو ذلك" قَالهُ الحافظُ العراقي (ت ٨٠٦هـ)[٤].

و هَلْ يُخَرَّجُ خَطٌّ للحواشي أوْ لا؟

العُلَماءُ لَهُم في المسألةِ اختياران:

١- **تركُ التَّخريجِ بالْخَطِّ**، وَ بِهِ قَالَ القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّ " ذلك يُدخل اللَّبسَ، و يُحْسَبُ مِنَ الأصلِ، وَ لا يُخرَّجُ إلاَّ لِمَا هُو مِنْ نفسِ الأصلِ، لكن ربَّما جُعل على الحرفِ المثبتِ بهذَا التَّخريج كالضَّبَّة أو التَّصحيح[٥] ليدلَّ عليه"[٦].

---

(١) (الإلماع)(ص ١٦٢).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٤)، و تبعهما في حكاية هذا القول عددٌ من أهل العلم، ينظر: (الإرشاد)(١/ ٤٤٠) و(التقريب)(٢/ ٨١) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٤) و(المقنع)(١/ ٣٥٧) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤١) و(فتح المغيث)(٣/ ٨٩)و(الغاية)(١/ ١٣٦) و (التدريب)(٢/ ٨١) و(شرَح النخبة)(ص ٢٦٤).

(٣) (الإلماع)(ص ١٦٢)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/ ٨٩) و(تدريب الراوي)(٢/ ٨١).

(٤) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٤٢)، وينظر: (الإلماع)(ص ١٦٤) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٠) و (التقريب)(٢/ ٨٢) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(المقنع)(١/ ٣٥٨) و (فتح المغيث)(٣/ ٩٠) و(التَّدريب)(٢/ ٨٢).

(٥) التَّصحيح سبق بيانه في (المبحث السَّادس من الفصل الأول)، وأما: الضَّبة فسيأتي بيانها بعدُ بحول الله.

(٦) (الإلماع)(ص ١٦٤).

٢- **أنَّ التَّخريجُ بالخطِّ أولى**، وبه قَالَ الحافظ ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[١]، و الحافظ النَّووي (ت ٦٧٦هـ)[٢]، والحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)[٣] و الحافظ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)[٤].

و حجَّة الأولوية أنَّه " أدلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ"[٥].

وَ نَاقشَ الحافظُ ابنُ الصَّلاحِ القَاضي عِيَاضاً:

فقَالَ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلاَمَهُ[٦]: " قُلتُ: التَّخريج أَوْلَى وَ أدلُّ، وَ فِي نَفْسِ هَذا المُخْرَجِ مَا يَمنعُ الإلباسِ، ثُمَّ هَذَا التَّخريجُ يُخَالفُ التَّخريجَ لما هُو مِنْ نفسِ الأصلِ فِي أنَّ خَطَّ ذَلِكَ التَّخريجِ يَقعُ بين الكلمَتين اللَّتين بَيْنَهُما سَقطَ السَّاقط، وَ خَطُّ هذا التَّخريج يقعُ عَلَى نفس الكلمة الَّتي من أجلها خُرِّجَ المخرج في الحاشية، والله أعلم".

و أمَّا الحافظ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[٧] فأوردَ كَلام القَاضي، وردَّه مُعْتَرِضَاً عليه بقوله إنَّ: " كُلاً مِنَ الضَّبَّة والتَّصحيح اصْطلحَ به لِغَيْرِ ذَلك، كمَا سيأتي قريباً، فخوفُ اللَّبس أيضاً حَاصِلٌ، بلْ هو فيهِ أقرب لافتراقِ صُورتي التَّخريج في الأوَّل، وَاختصاصُ السَّاقطِ بِقَدْرٍ زائدٍ وهو الإشارة في آخرهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أنَّه مِنَ الأصْلِ، بَلْ رُبَّما أشير للحَاشية أيضاً بحاء مُهْمَلَةٍ مَمْدودة، وَ للنُّسخةِ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ إنْ لَمْ يرمز لَهَا".

وعليه فنَسْتَفيدُ: مِنْ كلام الحافظِ ابنِ الصَّلاح (رحمه الله) السَّابق الفَرْق بين التَّخريج للسَّاقط مِنَ النَّاسخ، وَبين التَّخريج للحَواشِي مِنْ غيرِ الأصلِ، أنَّ التَّخريجَ للسَّاقطِ يكونُ الخطُّ المنْعَطفُ – والَّذي صُورتُه هكَذا- ( ) أوْ ( ) بَيْنَ

---

(١) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦).

(٢) (التقريب)(٢/٨٢) و(الإرشاد)(١/٤٤١).

(٣) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٤٢).

(٤) (فتح المغيث)(٣/٩٠)، وينظر: (المنهل الروي)(ص ٩٥) و(المقنع)(١/٣٥٨).

(٥) (الإرشاد)(١/٤٤١).

(٦) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٦)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/٩٠) و(التدريب)(٢/٨٢).

(٧) (فتح المغيث)(٣/٩٠).

الكَلِمَتين اللَّتين سَقَطَ بيْنَهُما السَّاقط ، وَ التَّخريجُ لِلْحَواشِي يَكونُ الخطُّ المُنْعَطِف فَوقَ الكَلِمَة المراد التَّخريج لَها في الحاشيةِ[1].

المبحثُ الثَّالثُ : التَّضبيبُ.

التَّضبيبُ : هُو كتَابةُ صُورة صَاد صغيرة مَمْدُودة كَأَنَّها نِصْفُ صح ، عَلى اللَّفظةِ إشارة إلى تمريضه[2]. ويُسمَّى أيضاً (تمريضاً) ، والصَّاد الصَّغيرة تُسمَّى (ضبَّة)[3].

ويُجعلُ التَّضبيبُ أو التَّمريضُ عَلَى مَا صَحَّ مِنْ جهةِ النَّقلِ ، إلاَّ أنَّه فاسدٌ لَفْظاً أو معنىً ، أوْ ضَعيفٌ ، أو نَاقصٌ ، مثْل أنْ يكونَ غيرَ جائز مِنْ حيث العربية ، أو يكون شَاذاً عنْدَ أَهْلِهَا يَأْبَاهُ أكْثَرُهُمْ ، أو مُصَحَّفاً ، أوْ ينْقص مِنْ جُمْلَةِ الكَلاَمِ كَلمة أو أكثر ، وَمَا أشْبَهَ ذَلِكَ[4].

و أمَّا صورةُ الضَّبَّة فتَكُونُ خَطّاً أَوَّلُهُ مِثل الصَّاد المهْمَلَة مُخْتَصَرة مِنْ (صَح) هَكَذا (صـ) ، وَيَجُوزُ أنْ تكونَ مُعجمةً مِنْ (ضبَّة) مَمْدودة بِدون تَجويفٍ للمدِّ ، هَكَذَا (ضـ)[5].

وتوضعُ الضَّبَّةُ عَلَى الكَلِمَةِ وَ لا تُلْزَقُ بِالكَلِمَةِ المعلَّمِ عَلَيْهَا ؛ لِئَلاَّ يُظنَّ ضَرْبَاً ، وَكَأَنَّها صَادُ التَّصحيحِ بِمدَّتِهَا دُونَ حَائِها[6].

---

(١) ينظر : (الإرشاد)(١/ ٤٤١) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٢) و(تدريب الراوي)(٢/ ٨٢).

(٢) ينظر : (الاقتراح)(ص ٢٦٥) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٤٣).

(٣) ينظر : (الإلماع)(ص ١٦٦) و(معرفة أنواع علم الحديث)(١٩٧) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٢) و(التقريب)(٢/ ٨٢) و(الاقتراح) (ص٢٦٥) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(تذكرة السامع)(ص ١٨٢) و (رسوم التحديث)(ص ١٢٤) و (النكت) للزركشي (٣/ ٥٨٧) و (المقنع)(١/ ٣٥٩) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٣- ١٤٤) و(فتح المغيث)(٣/ ٩٣) و(التدريب)(٢/ ٨٢) و(الغاية)(١/ ١٣٦).

(٤) تنظر المصادر السَّابقة.

(٥) ينظر : (الإلماع)(ص ١٦٦) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص١٩٧) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٢) و(التقريب)(٢/ ٨٢- ٨٣) (الاقتراح)(ص ٢٦٥) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٤) و(المقنع)(١/ ٣٦٠) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٣- ١٤٤) و(فتح المغيث)(٣/ ٩٣).

(٦) ينظر : (الإلماع)(ص ١٦٩) مع المصادر السابقة.

و هِيَ لَيستْ جَزْماً بالخطأ، لذَا جَعَلُوها مُختصرةً مِنْ (صَح)، تُكْتَبُ عَلَى مَا فِيه شَكٌّ؛ لِيُبحث فيه، فَإذا تَحَرَّرَ أتَمَّها بِالْحَاءِ، فَتَصيرُ (صح)[1].

و مناسبةُ تَسْمِيَتِهَا (ضبَّة):

١- ما أسنده القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[2] عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي (ت ٤٤١هـ) المعروف بابن الإفليلي- بكسر الهمزة ثم فاء[3]- : " أنَّ الحرف مُقفلٌ بها لا يتجه لقراءةٍ، كما أنَّ الضَّبة مقفلٌ بها"[4].

٢- مَا قاله الحافظ ابنُ الصَّلاح ت(٦٤٣هـ)[5]: " لأنَّها لَمَّا كَانَتْ عَلَى كَلامٍ فِيْهِ خَلَلٌ أَشْبَهت الضَّبَّة الَّتي تُجعلُ على كسْرٍ أو خللٍ، فَاسْتُعيرَ لَهَا اسْمهَا، وَ مِثْلُ ذَلكَ غَيرُ مُسْتَنْكَرٍ فِي بَابِ الاسْتعارَاتِ".

إلاَّ أنَّ الحافظَ العِرَاقيَ (ت ٨٠٦هـ)[6] تعقَّبَ هذا القَول واعْتَرَضَ عَليه بقوله: " قُلتُ: هَذا بَعِيْدٌ؛ لأنَّ ضبَّة القَدَحِ جُعلت لِلْجَبرِ، وَهذه لَيْسَت جَابرة، وإنَّمَا هي علامة لكون الرِّواية هكَذا وَ لَم يَتَّجه وَجْهُها، فَهِيَ عَلامةٌ لصحَّة ورودهَا لِئَلاَّ يَظُن الرَّاوي أنَّها غَلَطٌ فَيُصْلِحُهَا..".

---

(١) ينظر: (فتح المغيث)(٣/٩٣).

(٢) (الإلماع)(ص ١٦٨).

(٣) قاله الزركشي في (النكت) (٣/٥٨٧)، والسخاوي في (فتح المغيث)(٣/٩٤)، وينظر لترجمته: (بغية الملتمس)(ص ١٩٩) و(الصِّلة) لابن بشكوال (١/٩٤).

(٤) نقله عنه أيضاً الحافظ ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٧).

و ينظر: (الإرشاد)(١/٤٤٢) و(المقنع)(١/٣٦٠) و(شرح التبصرة) (٢/١٤٤) و(فتح المغيث)(٣/٩٤) و (التدريب)(٢/٨٢).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٨)، وتبعه عليه النووي في (الإرشاد)(١/٤٤٢) وابن الملقن في (المقنع)(١/٣٦٠).

(٦) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٤٤)، ونحوه في (التقييد والإيضاح)(ص ١٧٩).

وَ أجَابَ الحافظُ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)[١] عَنْ هذا التَّعقب وأبانَ وجه قول ابن الصَّلاح بقوله: " و لاَ يَخْدِشُ فيه بأنَّ ضبَّةَ القَدح للجبرِ، و هيَ هُنا ليْسَت جَابرة؛ فالتَّشبيهُ في كونِهَا جُعلت في الموضعين عَلَى مَا فيهِ خَللٌ".

أمَّا الأسبابُ الَّتي دَعَتْ إِلَى استِخْدَامِ التَّضبيبِ، فَهِيَ عَديدةٌ، منْهَا:

١- التَّفرقَةُ بَيْنَ مَا صَحَّ مُطْلَقاً مِنْ جهةِ الرِّواية وغيرهَا، وَ بَيْنَ مَا صَحَّ منْ جِهَةِ الرِّواية دُونَ غَيْرِهَا مِنَ اللفظ أوْ المعنى[٢].

٢- لِلإشْعَارِ بمَرضِهِ وَنَقْصِهِ مَعَ صِحَّة نَقْلِهِ وَ رِوَايتِهِ[٣].

٣- أنْ لاَ " يَظنَّ النَّاظرُ في كتابه مهما وقفَ عليه يوماً مَلحُوناً أو مغيَّراً أنَّه مِنْ وَهمه وغلَطِهِ لا مِنْ صِحَّة سماعِهِ، فَنبَّه بالتَّمريض عليه على وقوعِهِ عليه عنْدَ السَّماع، ونقلِهِ عَلَى مَا هُو عليه"[٤].

٤- أوْ " لعلَّ غيره قد يُخرِّج له وجهاً صحيحاً، أو يظهرُ له بعد ذلك في صحَّته ما لم يظهر له الآن، فَفوق كلِّ ذي علم عليم"[٥].

ومِنْ مَواضِعِ التَّضبيبِ: مَا أشَارَ إِلَيْهِ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٦] بقوله: " و مِنْ مواضع التَّضبيبِ: أنْ يَقعَ في الإسناد إرسالٌ أو انْقطاعٌ، فَمِنْ عَادتهم تَضبيب

---

(١) (فتح المغيث)(٣/٩٤).

(٢) ينظر: (الإلماع)(ص ١٦٧) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٧) و(الإرشاد)(١/٤٤٢) و(التقريب)(٢/٨٢) و(الاقتراح) (ص٢٦٥) و(المنهل الروي)(ص ٩٥) و(رسوم التحديث)(ص ١٢٤) و(المقنع)(١/٣٥٩) و(شرح التبصرة)(٢/١٤٣- ١٤٤) و(فتح المغيث)(٣/٩٣) و(التدريب)(٢/٨٢) و(الغاية)(١/١٣٦).

(٣) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٧)، وينظر: (الإلماع)(ص ١٦٧) و (الاقتراح)(ص ٢٦٥).

(٤) (الإلماع)(ص ١٦٧)، وينظر: (شرح التبصرة)(٢/١٤٤).

(٥) (الإلماع)(ص ١٦٧)، وينظر: (شرح التبصرة)(٢/١٤٤).

(٦) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٨)، وتبعه النووي في (الإرشاد)(١/٤٤٣) والسخاوي في (الغاية)(١/ ١٣٥). وينظر: (شرح التبصرة)(٢/١٤٥) و(فتح المغيث)(٣/٩٥) و(فتح الباقي)(٢/١٤٥).

مَواضعِ الإرْسَالِ وَ الانْقِطَاعِ ، وَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيْلِ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّضْبِيْبِ عَلَى الكَلاَمِ النَّاقصِ...ثم إنَّ بعضهم ربَّما اختصرَ علامةَ التَّصحيح ، فجاءت صورتُها تشبهُ صورةَ التَّضبيب ، والفطنةُ من خيرِ ما أُوتيهُ الإنسانُ".

المبحثُ الرَّابعُ : الكَشْطُ.

الكَشْطُ هُو: " بالكاف والقَاف ، سلْخُ القرطاس بالسِّكين ونحوها.. وقد يعبَّر عن الكشط[1] بالبشر[2] تارةً ، وبالحكِّ تارةً أخرى ، إشارة إلى الرِّفق بالقرطاس" قالَهُ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[3].

وهو مكروهٌ عنْدَ العُلَمَاءِ [4] ؛ وَ وَجْهُهُ :

الأوَّلُ : أنَّه يُوهمُ ، فَإِذَا ضَرَبَ عَليه يُفْهَم المكتُوب ويَسْلَم صَاحبُ الكِتَابِ مِنَ التُّهْمَةِ.

الثَّاني : أنَّه يُضْعِفُ الكتَابَ[5].

الثَّالثُ : أنَّه يحتملُ التَّغيير ، وربَّما أفسدَ الورقة و مَا يَنْفذُ إليهِ[6].

وَ لِلْعُلَماء في اسْتِخْدامِهِ كَلامٌ :

١- لا يُسْتَخْدَمُ الكشْطُ ؛ لأنَّ الحكَّ تهمةٌ ، قَالَه الحافظُ الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)[7].

---

(١) قال الزبيدي في (تاج العروس)(٥/٢١٣) مادة (ك ش ط) : " الكشطُ : إزالة الحرف من موضعه".

(٢) قال الزبيدي في (تاج العروس)(٣/٤٤) مادة (ب ش ر) : " البشر : الإزالة والتقشير ، يقال : بشرت الأديم أبشره بكسر الشين إذا أخذت بشرته ، وأبشُره بالضمِّ".

(٣) (فتح المغيث)(٣/٩٦) ، وينظر : (الإلماع)(ص ١٧٠) و (شرح التبصرة)(٢/١٤٦) و(الغاية)(١/١٣٧) و(فتح الباقي)(٢/١٤٦).

(٤) ينظر : (الإرشاد)(١/٤٤٦) و(المنهل الروي)(ص ٩٦) و(الغاية)(١/١٣٧).

(٥) الوجهان الأولُ والثاني حَكهما السخاوي في (فتح المغيث)(٣/٩٩) عن أبي إسحاق الحبال.

(٦) قاله الحافظ ابن جماعة في (المنهل الروي)(ص ٩٦) ، ووافقه السخاوي في (الغاية)(١/١٣٧).

(٧) (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٦).

٢- يُستخدمُ إلاَّ أنَّ الضَّربَ أَولَى منهُ، وهو رأيُ الخطيب (ت ٤٦٣هـ)[١] و ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٢] و وغيرهما[٣].

قَال القَاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[٤]: " سمعتُ شيخنَا أبا بَحْرٍ: سُفيانُ بنُ العَاصي الأسدي يحكي عنْ بعضِ شُيوخهِ أنَّه كانَ يَقولُ:

كانَ الشُّيوخُ يكرهونَ حضورَ السِّكين مجلسَ السَّماعِ حتى لا يُبْشرَ شيءٌ؛ لأنَّ ما يُبشرُ منهُ قد يصحُّ من روايةٍ أُخرى، وقد يُسمعُ الكتابُ مرةً أخرى على شيخٍ آخر يكونُ ما بُشرَ وحُكَّ مِنْ روايةِ هَذا صحيحاً في روايةِ الآخَر، فيحتاجُ إلى إلحاقه بعد أن بشرهُ، وهو إذا خَطَّ عليه مِنْ رواية الأوَّل وصحَّ عند الآخَرِ، اكتفى بعَلامةِ الآخرِ عليه بصحَّتِهِ".

٣- التَّفصيلُ، فَلا يُقَالُ باستحبابِ الضَّرب مُطلقاً و لا بِكَرَاهةِ الكشط مُطلقاً بل يُفصَّلُ، وهو رأي الحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) حيثُ قال في مَنظومته المسمَّاة بـ (الهداية في علم الرِّاوية)[٥]: "و الحكُّ والمحو والأولى الضَّربُ... وفيه تفصيلٌ لنا أحبُّ".

قال الحافظ السَّخاوي رحمه الله[٦] شَارحاً البيت: " النَّاظمُ لا يَرَى أنَّ الضَّرب أولى مُطْلَقاً، بَل يُفصِّلُ بين مَا يَتحقَّق كونهُ غَلَطاً سَبَقَ القَلَمُ بِهِ، فَيَكُونُ الكَشْطُ أوْلَى، لئَلاَّ يُوهِم بالضَّربِ عَليه أنَّ لَهُ أصْلاً، وَ إلاَّ فَالضَّربُ، وَ إلَى هَذا أشارَ بِقَولهِ (وفيه تفصيل لنا أحبُّ)".

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٨٩/٤٣٣).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٨).

(٣) كابن الملقن في (المقنع)(١/ ٣٦١)، والعراقي في (ألفيته)(٢/ ١٤٦- مع شرحها له)، وينظر: (النكت) للزركشي (٣/ ٥٨٩) و(فتح المغيث)(٣/ ٩٨) و(التدريب)(٢/ ٨٤).

(٤) (الإلماع)(ص ١٧٠)، ونقله عنه ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٩) والعراقي في (شرح التبصرة)(٢/ ١٤٧) والسيوطي في (التدريب)(٢/ ٨٤).

(٥) (١/ ص ١٣٧- مع شرحها الغاية).

(٦) (١/ ١٣٨)، ونقله أيضاً في (فتح المغيث)(٣/ ٩٨).

المبحثُ الخامسُ: المحو.

المحو هُو: " الإزالةُ بدونِ سَلْخٍ" قَالَهُ الحافظُ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢هـ)[١].

وَ لِلْمَحو طُرقٌ مُتنوِّعة [٢]، فَتَارَةً يَكُونُ بالأصْبعِ وتارةً يكونُ بِخِرْقَةٍ [٣]، وَ ذَكَرَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٤] طَرِيْقَةً وَهِيَ أَسْلمهَا مَعَ غَرَابَتِهَا فقالَ: " وَ مِنْ أغْرَبِهَا مَعَ أنَّه أسلمهَا مَا رُوي عنْ سُحنون بن سَعيد التَّنوخي الإمام المالكي أنَّه كانَ رُبَّما كَتَبَ الشَّيءَ ثُمَّ لَعقَهُ.

و إلى هذا يومئُ ما روينا عن إبراهيم النخعي ﷺ أنَّه كانَ يقولُ: من المروءةِ أن يُرى في ثوبِ الرَّجلِ وشفتيهِ مِدادٌ".

و أمَّا حُكْمُهُ؟ فيقولُ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[٥]: " و أمَّا المحو فَيُقَابلُ الكَشْطَ في حُكمهِ الَّذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ" أي الكراهةِ ؛ لأنَّه غَالباً مُسوِّدٌ للقِرْطَاسِ [٦].

إلاَّ أنَّه يجوزُ في حالةٍ: أنْ تكونَ الكتَابةُ فِي لَوحٍ أو رَقٍّ، أوْ وَرَقٍ صَقِيْلٍ جِدًّا، فِي حَالِ طَرَاوةِ المكْتُوبِ[٧]، وأمن نُفوذِ الْحبر[٨].

المبحثُ السَّادسُ: الضَّربُ.

الضَّربُ: إِلْغَاءُ خَطأ الكِتَابَةِ دُونِ كَشْطٍ و لا حكٍّ و لا مَحوٍ، بحيثُ يَضعُ عَلامةً

---

(١) (فتح المغيث)(٣/٩٦) و(الغاية)(١/١٣٧)، وينظر: (فتح الباقي)(٢/١٤٦).

(٢) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠١) و (المقنع)(١/٣٦٢).

(٣) ذكره السخاوي في (فتح المغيث)(٣/٩٦)، وينظر: (فتح الباقي)(٢/١٤٦).

(٤) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠١)، وينظر: (الإلماع)(ص ١٧٣) و(المقنع)(١/٣٦٢) و(شرح التبصرة)(٢/١٤٦) و (فتح المغيث)(٣/٩٦) و(تدريب الراوي)(٢/٨٤).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠١)، وتبعه عليه النووي في (الإرشاد)(١/٤٤٦) و ابن جماعة في (المنهل)(ص ٩٦)، وغيرهما: ينظر (المقنع)(١/٣٦٢) و(فتح المغيث)(٣/٩٨) و(الغاية)(١/١٣٧).

(٦) قاله ابن جماعة في (المنهل الروي)(ص ٩٦)، وتبعه السَّخاوي في (فتح المغيث)(٣/٩٩) و (الغاية) (١/١٣٧).

(٧) (شرح التبصرة والتذكرة)(٢/١٤٦).

(٨) (فتح المغيث)(٣/٩٦)، وينظر: (فتح الباقي)(٢/١٤٦).

تَدلُّ على إبْطَالِهِ وَ لا تَمنعُ مِنْ قِرَاءتِهِ[1].

وَ العُلَماءُ يَسْتَحبونُ الضَّربَ علَى النَّوعين السَّابقين - الكَشْط وَالمحو- إلاَّ مَا كان مِنْ تَفصيلٍ تقدَّم للحافظِ الْجَزَريِّ.

قَالَ الحافظُ الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)[2]: " وأَجْوَدُ الضَّرْبِ أَلاَّ يَطْمِسَ المضروبَ عَليهِ، بَلْ يَخُطُّ مِنْ فَوقِهِ خَطّاً جيِّداً بَيِّناً، يدلُّ عَلَى إبْطَالِهِ، وَيُقرأُ مِنْ تَحْتِهِ مَا خُطَّ عَلَيْهِ".

قَالَ الحافظُ الخطيب (ت ٤٦٣هـ)[3]: " والمستحبُّ في التَّغييرِ الضَّربُ دُونَ الحكِّ".

و قَالَ الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)[4]: " الضَّربُ خيرٌ مِنَ الحكِّ والمحو"، وَنَحوهُ قَال الحافظُ النَّوويُّ (ت٦٧٦هـ)[5].

وقال الحافظ ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)[6]: " إذا وقعَ في الكتابِ مَا ليسَ منهُ، فإنَّه يُنْفَى عَنْهُ بالضَّرْبِ أو الحكِّ أو الْمَحْو، والضَّربُ خَيرٌ منْهُما".

أمَّا كيفِيَّةُ الضَّربِ؟

مَا يُرادُ ضَربُهُ مِنَ الكتَابِ عَلَى نَوعَين:

أحدُهُما: مَا أُثْبِتَ في الكِتَابِ خَطَأً وَلَيْسَ مِنْهُ.

الثَّاني: مَا أُثْبِتَ فِي الكِتَابِ مِنْ كَلمَاتِهِ مُكَرَّراً، وليس مِنْ شَأنها التّكرار.

وَ اخْتَلَفت اخْتِيَاراتُ الضَّابطينَ فِي كَيفيَّةِ الضَّربِ لِكِلاَ النَّوْعَيْن عَلى أقوالٍ عَديدة،

---

(١) لم أجد مَنْ حدَّه بهذه الصيغة، و إنَّما سقته بأسلوبي، تقريباً للقارئ. يُنظر: (الإلماع)(ص ١٧٠) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٩) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٣) و(التقريب)(٢/ ٨٤) و(المنهل الروي)(ص ٩٥- ٩٦) و(المقنع)(١/ ٣٦٠) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٦)(فتح المغيث)(٣/ ٩٨).

(٢) (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٦).

(٣) (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٨٩/ ٤٣٣)، وينظر: (الإلماع)(ص ١٧٠).

(٤) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٨).

(٥) (الإرشاد)(١/ ٤٤٣) و(التقريب)(٢/ ٨٤).

(٦) (المقنع)(١/ ٣٦٠- ٣٦١)، وينظر: (المنهل الروي)(ص ٩٥) و(تذكرة السامع)(ص ١٩٢) و(شرح التبصرة)(٢/ ١٤٦) و(فتح المغيث)(٣/ ٩٨) و(الغاية)(١/ ١٣٧) و(تدريب الراوي)(٢/ ٨٤).

أطَالَ في بَيانِهَا بَعض مَنْ صنَّف في (عُلوم الحديث)[1]، و سَأَذْكُرُهَا ملخَّصةً:

أوَّلاً: ما أُثبتَ في الكتَاب خَطَأً وليسَ منْهُ.

اخْتُلِفَ في كيفيَّة الضَّرب عَلَى هَذا النَّوع إلى ستَّةِ أقوال:

القولُ الأوَّل: أنْ يُمدَّ خطٌّ جيدٌ بَيِّنٌ فوقَ المضروبِ عليهِ، يَدُلُّ علَى إبطالِهِ وَيُقرأُ مِنْ تحتِهِ مَا خُطَّ عليه بدونِ أنْ يُطمسَ المضروبُ عليهِ.

و هُو اختيارُ الحافظ الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، ونسبهُ إلى أصْحَابِهِ مِنَ المشَارِقَةِ[2].

القولُ الثَّاني: أنْ يُخَطَّ فَوقَ المضروبِ عَليه خطٌّ غيرَ مُخْتَلِطٍ بِهِ، لكنَّه يُعْطفُ طَرفي الخطِّ عَلَى أوَّلِ المبْطَلِ عَلَيْهِ وَآخرِهِ؛ لِيُميِّزَهُ عَنْ غيرِهِ.

وصورة هذا الضَّرب هكذا .....!

القَولُ الثَّالثُ: أنْ يُمَدَّ عَلَى المضْرُوبِ عَليه خَطٌّ يكونُ مُخْتَلِطَاً بِالْكَلِمَاتِ المضْرُوبِ عَلَيْها.

وَيُسمَّى هذا النَّوعُ مِنَ الضَّربِ (الشَّقُّ) أيضًا- بفتح الشِّين وتشديدِ القاف- قَالَ الحافظُ العراقيُّ (ت ٨٠٦هـ)[3]: "هَذا الاصْطِلاحُ لا يعرفهُ أهلُ المشرقِ، ولم يذكُرْه الخطيب في (الجامع) و لا في (الكفَاية)، وهو اصطلاحٌ لأهلِ المغربِ".

القولُ الرَّابع: أنْ يُحوَّقَ عَلَى أوَّلِ الكَلَامِ المضْرُوبِ عَليهِ بِنِصْفِ دَائرةٍ، وكَذلكَ فِي آخرِهِ.

وَ صُورتُهُ هَكَذَا: (.....).

و إنْ تعددَّتْ أسْطُر المضْرُوب عليهِ فَربَّما اكتُفِي بِالتَّحويقِ عَلى أوَّل الكلامِ وَآخرِهِ،

---

(١) ينظر: (الإلماع)(ص ١٧١) و(معرفة أنواع علم الحديث)(ص ١٩٩- ٢٠١) و(الإرشاد)(١/ ٤٤٣- ٤٤٦) و(التقريب)(٢/ ٨٤- ٨٦) و(المنهل الروي)(ص ٩٦) و(المقنع)(١/ ٣٦١- ٣٦٢) و(شرح التبصرة والتذكرة)(٢/ ١٤٨- ١٥١) و(فتح المغيث)(٣/ ٩٩- ١٠٢) و(الغاية)(١/ ١٣٨) و(التدريب)(٢/ ٨٤- ٨٦).

(٢) ينظر: (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٦)، ونقل السخاوي في (فتح المغيث)(٣/ ١٠٠) أنَّ الخطيب تبع الرامهرمزي في ذلك. ينظر: (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٨٩/ ٤٣٣).

(٣) (التقييد و الإيضاح)(ص ١٨٠)، وينظر: (فتح المغيث)(٣/ ٩٩).

وَربَّما فَعَلَ ذَلكَ فِي أوَّل كُلِّ سطرٍ و آخرهِ مِنَ المضروبِ عليه للبَيَانِ.

القولُ الخامس: أنْ يُكتبَ في أوَّل المضروبِ عليهِ حرفُ (لا)، وفي آخرهِ حرفُ (إلى).

القولُ السَّادسُ: أنْ يكتفي بدائرةٍ صغيرةٍ أوَّلَ المضْروبِ عليهِ وآخرَهُ، ويسمِّيها (صفراً) عَلَى تسميةِ أهلِ الحسابِ، إشعاراً بخلو ما بَيْنَهُما عَن الصِّحَّة.

وصورته هكذا: O٠٠٠٠٠O .

ثانياً: مَا تكرَّرَ مِنْ كَلِمَاتِ الكِتَابِ.

اختُلف في كيفيَّة ضَرْبِهِ عَلَى ثلاثةِ أقْوَالٍ:

القولُ الأوَّل: إذَا كُتبتْ كلمة واحدة مرَّتين فأوْلاَهُمَا بالضَّرب الثَّانية؛ لأنَّ الأولى كُتبتْ عَلَى صَوابٍ، والثَّانية كُتبتْ عَلى خطأ، فالخطأُ أولى بالإبطال.

و هُو قولُ الحافظ الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) ونسبه إلى أصحابه[1].

القولُ الثَّاني: إنَّ الكتابةَ عَلامَةٌ لِمَا يُقرأُ، فَأوْلَى الْحَرْفَيْنِ بالإبْقَاءِ أدلّهما عليهِ و أجودهُما صُورةً[2].

القولُ الثَّالثُ: التَّفصيلُ، قالَ القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)[3]: "وَ أرىَ أنَا إنْ كانَ الْحَرْفُ تَكَرَّرَ فِي أوَّلِ سَطْرٍ مَرَّتين أنْ يُضْرَبَ عَلَى الثَّاني لئلاَّ يُطْمَسَ أوَّلُ السَّطرِ وَيُسخَّم، وَإنْ كانَ تَكَرَّر في آخرِ السَّطرِ وَ أوَّلِ الَّذي بعدَهُ فَلْيُضْربْ علَى الأوَّلِ الَّذي في آخرِ السَّطرِ، وَ إنْ كَانَا جَمِيْعَاً فِي آخرِ السَّطرِ فَلْيُضْرَبْ علَى الأوَّلِ أيْضَاً؛ لأنَّ هَذا كلَّه مِنْ سَلاَمَةِ أوائلِ السُّطُورِ وَ أَوَاخِرِهَا أحسنُ فِي الكتَابِ وَ أجْمَلُ لَهُ، إلاَّ إذَا اتَّفق آخِرُ سَطْرٍ وَ أوَّلُ آخَر، فَمُرَاعَاةُ الأوَّلِ مِنَ السَّطرِ أوْلَى.

---

(١) ينظر: (المحدث الفاصل)(ص ٦٠٦) و (الجامع لأخلاق الراوي)(١/ رقم ٥٨٣/ ٤٣٠) و(الإلماع)(ص ١٧٢) و (معرفة أنواع علم الحديث)(ص ٢٠٠).

(٢) ينظر: (الجامع)(١/ رقم ٥٨٣/ ٤٣٠) و(الإلماع)(ص ١٧٢) و (معرفة أنواع علم الحديث)(ص٢٠٠).

(٣) (الإلماع)(ص ١٧٢).

وَهَذَا عنْدِي إذَا تَسَاوت الكَلماتُ فِي المنَازلِ، فَأمَّا إذَا كَانَ مثلُ المضَافِ وَالمضافِ إليهِ فتَكَرَّرَ أحدهُما فَينْبَغي أنْ لا يُفصلَ بَينَهُما فِي الخطِّ وَ يضربَ بَعْدُ علَى المتكرّر مِنْ ذلكَ كَانَ أوَّلاً أوْ آخراً.

وَكذَلك الصِّفة مَعَ الموصُوفِ، وَشبهُ هَذا، فَمُرَاعَاةُ هَذا مُضطرٌّ- إليه- لِلْفَهْمِ، وَرُبَّمَا أدخلَ الفَصلُ بينَهُما بالضَّربِ وَالاتِّصالِ إشْكَالاً وتوقُّفاً، فَمُرَاعَاةُ الْمَعَانِي وَ الاحْتِيَاطُ لَهَا أوْلَى مِنْ مُرَاعَاة تَحسينِ الصورة في الخطِّ". و هذا التَّفصيلُ حسَّنه الحافظُ ابنُ الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)[1].

* * *

(١) (معرفة أنواع علم الحديث)(ص٢٠١)، وتبعه عليه ابن الملقن في (المقنع)(١/ ٣٦٢).

الخاتمة:

الحمدُ لله رَبِّ العَالمين وَالصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبهِ وَسلَّم، وبعدُ:

فَمَا تَقَدَّم هُو جُهْدُ المقلِّ رغبتُ المشَارَكَة بِه في بَيانِ أمرٍ مهمٍ مُرتبطٍ بالسُّنَّةِ النَّبوية عَلَى صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السَّلام، وهو: (ضَبْط كتَابَةِ الحديثِ و إصلاحها)، جَمعتُها وَ رتَّبتُها وَ نَظَمْتُها على النَّحو المتقدِّم، تَقريباً وتيسيراً.

و مما يناسب ذكره في هذه الخاتمة النَّتائج التَّالية:

١- ظَهَرَ لنَا جَلِيًّا مدَى اهْتمام أئمَّة الحديثِ بضَبْطِ كتَابَتهم لمرويَّاتهم وإصلاحهَا، و أنَّهم سَاروا عَلَى أُصُول علميَّةٍ دَقيقةٍ رسَمُوها في قَواعدَ وَمُصْطَلحاتٍ وترتيباتٍ؛ تَحقيقاً لِهَدَفٍ: الحفَاظِ عَلَى الرِّوايةِ كمَا وقعتْ، أمانةً في الأداءِ و إبراءً للذِّمَّة.

٢- إنَّ مَعْرِفةَ طَرائقِ الأئمَّةِ فِي ضَبْطِ الكتَابَةِ للمرويَّات وَ إصْلاَحهَا، يُعتبرُ ضَرورةً للبَاحثِ وَ الْمُطَالِع فِي مَخْطُوطَاتِ الْحَديثِ خَاصَّة والتُّراث الإسلامي عامَّة؛ كَي يُدركَ مَعْنَاهَا وَ يَفْهَم مُرَادَهَا وَ يَقف عَلى مَا يُعتَمَدُ منْهَا وَ مَا لاَ يُعْتَمَد.

٣- تَحْسينُ الخطِّ و تَجويدُه مِنْ تَحقيقهِ وَ تَغْليظهِ، مَظْهرٌ دقيقٌ مِنْ مَظَاهر عنَايَة الأئمَّة بكتابةِ الْحَديثِ وضَبْطِه، و فِي المقَابلِ المشْق والتَّعليق يُضاد الحُسن، وَالخطُّ الدَّقيقُ مكروهٌ عندهم إلاَّ في حالات مَخْصُوصة.

٤- ضَبطُ المُشكلِ مِما اعْتَنى به الأئمة؛ لأمنِ الالتباسِ وَ الحذرِ مِنَ التَّصحيف والإيهام، ولئلاَّ يَغْتَرَّ الواثق بِذِهْنِهِ (فأوَّلُ نَاسٍ أولُ النَّاس)، وَ من مظاهرِ اهْتِمَامهمْ عِنَايَتهم بالإعْرابِ والنّقط.

٥- مما اعتَنى به الأئمَّة في ضبطِ كتَابةِ الحديث، ضبطُ مُهْمَلِه، ولهم في ذلك سبعُ علاماتٍ كلُّها تدلُّ على وجهٍ من أوجه الإهمالِ، ومما اتَّفقوا عليه أنَّ الأسماء تُخَصُّ بمزيدِ عِنَايةٍ في الضَّبطِ؛ لعدم دُخول القيَاس فيها، ولا يدلُّ عليها شيء لا قَبلها ولا بعْدَها.

٦- الفَصْلُ بَين الاسمِ المضَافِ إلى اسمٍ مِنْ أسماء الله تعالى كعبدالله ونحوه، ممنوعٌ؛ لغَلَطِهِ وَقُبْحِهِ.

٧- الألفاظُ الملحقة بالأسماءِ المعبَّدة كـ(رسول الله) أو بعض الأسماء الموهمة أو المستشنَعة، ممنوعٌ فَصْلها أيضاً؛ كَيْلاَ يُؤدِّي الفَصْل بينها لمعنىً قبيحٍ جداً.

٨- لا يَخْتَصُّ المنعُ بَيْنَ المضَافِ وَالمضَافِ إليهِ، بَلْ هُو عَامٌّ يشْمَلُ أَسماءَ النَّبي ﷺ والصَّحَابة رضي الله تَعَالى عَنْهُم، فيُتَجَنَّبُ مَا يُستَبشعُ.

٩- الْمُحَافَظةُ عَلَى كِتَابَةِ الصَّلاةِ والتَّسليم علَى رسُولِ الله ﷺ كَاملةً غيرَ نَاقِصَة، وَ مَا وَرَدَ عَن الإمامِ أحْمَد مِنْ عدم كتابتهِ لَها في بعضِ كُتُبِهِ؛ فَلا حُجَّةَ فيهِ إذْ قَدْ خَالفهُ غيرُهُ مِنَ الأئمَّة كابنِ المديني و غيرِهِ، وهُنَاك وجهٌ آخر وهو أنَّه كانَ يَرى التَّقيد بالرِّواية، وقيلَ إنَّه كان يَنْطِقُ بهَا وَ لا يَكتُبُها.

١٠- يُتَجَنَّبُ كتَابة الصَّلاة والتَّسليم مَنْقُوصَة الصُّورة كأنْ يَرْمِزَ لَهَا بـ(صلعم) و نحوه، وكذا يتجنَّبُ كتابتهَا مَنْقُوصة المعنى، فَلا يكْتُب (الصَّلاة) بغير (التَّسليم)، وكره ابنُ الصَّلاح الاختِصَار علَى (عليه السَّلام).

١١- المحافظةُ عَلَى الثَّنَاء علَى الله عزَّ وجلَّ، فيذكرهُ سُبْحانَهُ بِألفاظٍ تليق بِجلالهِ وَعِزَّتِهِ، وَكذا التَّرضي علَى الصَّحابة والتَّرحم علَى العُلَمَاء والصَّالحين.

١٢- اخْتِصَارُ بعْض ألفاظِ الأدَاء، مِنْ طَرائقِ الأئمَّةِ فِي كتَابَةِ الحديثِ، كَحَدَّثنا وأَخْبَرنا وقَالَ، وَ غيرها مِمَّا تَقَدَّمَ بَيَانُه فِي البَحث، وَلِجَميعهَا صورٌ فُصِّلت في مَوضِعها.

١٣- الرَّمزُ (ح) مِمَّا اسْتَخْدَمهُ العُلَماء فِي الإسنادِ، وَهُو مِمَّا لَمْ يَرد بيانُه عَنْ أحدٍ مِنَ الأئمَّة المتقدِّمين كما قالَه الحافظُ ابنُ الصَّلاح، لذا حَاولَ مَنْ جَاء بَعْدَهم بَيَان مَعْنَاهُ، فتَحصَّلتْ فيه أربَعة أقوالٍ، بُيِّنتْ في مَوْضِعها.

١٤- مِن الضبطِ المستخدَمِ لدى الأئمَّةِ في كتَابة الحديثِ، اسْتِعمال الدَّارة بين

الحديثين، فَصْلاً بينهما و تمييزاً عَنْ بَعضهما ضَماناً مِنْ عَدَمِ التَّداخل، وَ استحبُّوا أنْ تَكون غُفلاً لا علامَةَ لَها.

١٥- المقابلةُ والمعارضةُ أَصْلٌ عِنْدَ أهْلِ الْحَديثِ؛ لِضَمَانَةِ ضَبْطِ الرِّواية، وَمِنْهُم مَنْ أَوْجبَهَا، فَإذَا عُورضَ الحديث وقوبلَ نُقطَ في الدَّارةِ الَّتي تليه نُقْطة أو خطٌّ وسطهَا خَطّاً ليُعْلَم أنَّه عَارضهُ وقابلَهُ.

١٦- مَا يَقَعُ فِي مَرْوِيَّاتهم مِنْ أخْطَاء كَسَقْطٍ أو أُثبت غلطاً أو نحوهما، فَظَهرَ عنْدَ المقَابَلَةِ أو المعَارضة، **لهم طَرائق و اصطلاحات لِتَصْحيحهِ وتَصويبهِ:**

كاللحق، و طريقتُهم فيهِ هِي الإثباتُ في الحاشيةِ، و أنْ يُكتبَ السَّاقط صَاعِداً إلى أعْلَى الصَّفْحة، و عنْدَ انْتِهَاء اللحق تُكتبُ علامة دالةٌ على انْتِهَائهِ.

١٦- **وَ الحواشي**، و يخرَّج لَهَا خطٌّ أيضاً؛ لأنَّه أدل علَى المقصودِ.

١٧- **وَ التَّصحيحُ** مِنْ شَأن الحذَّاق المتقنين، وهُو كتَابةُ كلمَة (صح) على الكلامِ أو عنْدَه إشارة إلى صحَّته روايةً ومعنىً، لكنَّه عُرضة للشَّك أو الخلاف، ولهم في ذَلِكَ أسبابٌ بُينتْ في موضعهَا.

١٨- **و التَّضبيب** - ويسمَّى تمريضاً- هو كُتَابةُ صُورة صَاد صَغيرة ممدودة كأنَّها نصف (صح) على اللفظة إشارة إلى تمريضهِ، وَعلامتُه تُسمى (الضَّبَّة)، وهو يُستعملُ فيْمَا صَحَّ نَقْلاً لكنه فاسدٌ لفظاً أو معنىً أو ضعيفٌ أو ناقصٌ أو شاذٌّ عند أكثر أهل اللغة ونحوه، وله أسبابٌ، وَلَهُ مَواضع بَيَّنتها في محلها.

١٩- **وَ الحكُّ أو الكَشْطُ**، هُو سَلْخُ القِرْطَاس بسكينٍ ونحوه، وهو منهيٌّ عنْهُ عند الأئمَّةِ؛ لأنَّه يُضعفُ الكتَابَ وَيوهم أنَّه مِنَ الكاتِبِ، لذَا كان تُهمةً.

٢٠- **وَ المحو**، هُو إزالةٌ بِدونِ سَلخٍ، وَ تَتنوَّع طُرقُه، وَ يشترك مع الحكِّ أو الكشطِ في الحكمِ، لكن جُوِّزَ في بعض الحالات.

٢١- **وَ الضَّرب**، لاَ كشط فيه ولا محو، لكنْ تُوضع علامة تدلّ عليه، و أكثرُ

أهلِ العِلْمِ عَلَى تَقديمِهِ عَلى الكشطِ و المحو، بل و استحبُّوه؛ إذْ لا تُهْمَةَ فيهِ، وَ لَهم في كتابتِهِ طُرقٌ وَأقوالٌ فصَّلتها في محلّها.

فَالله أسْأَل بأسمائه الحسنَى وصفاتهِ العُلى أنْ يَغْفِرَ لأئمَّتنا وأنْ يَجزيَهم عَنِ الإسلامِ وأهلهِ خَير الجزاء وأوفاه، وأنْ يَعمَّنا مَعهم بفضْلهِ ومنَّتهِ، إنَّه سميعٌ مجيبٌ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم.

* * *

ملحق صور بعض المخطوطات :

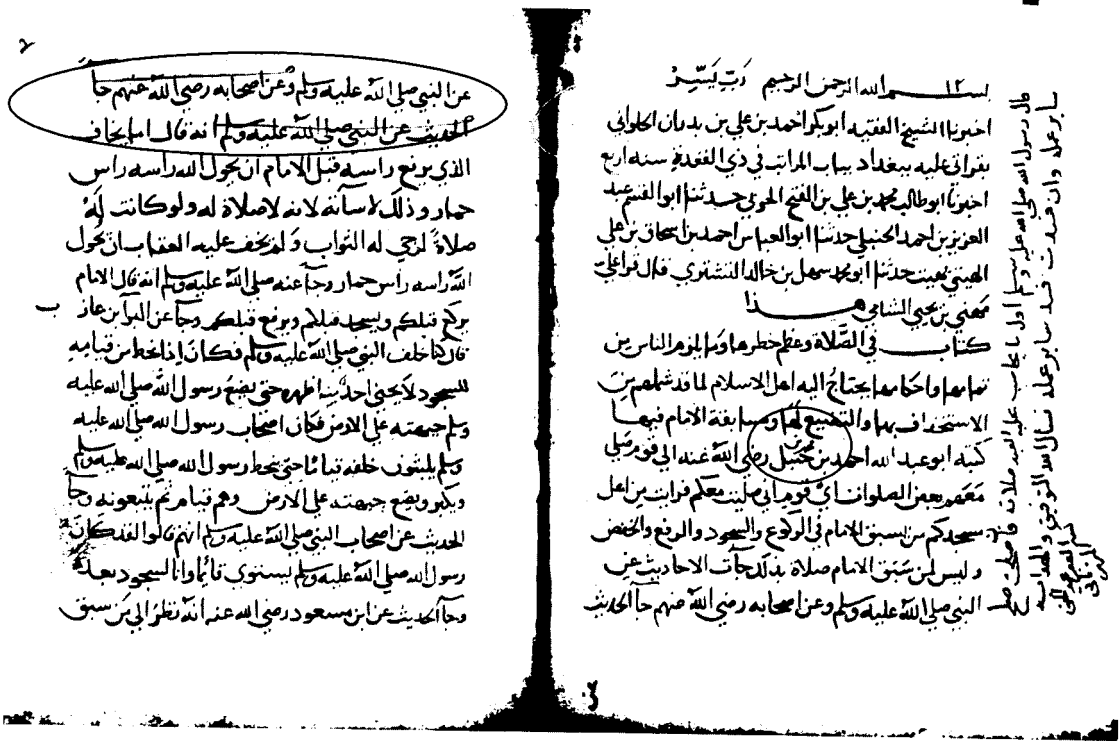

- **اسم المخطوط :** كتاب (الرسالة في الصلاة) للإمام أحمد بن حنبل، محفوظات (مكتبة جامعة/ برنستون- نيوجرسي/ أمريكا/ رقم O٨٥٤٤)،

و يلاحظ في هذه الورقة ما يلي :

١/ حسن الخط، وتحقيقه وغلظه، مع نقطه، وتشكيل بعضه.

٢/ إثبات اسم الشيخ وتاريخ السماع ومكانه.

٣/ وجود لحق بين سطرين في اللوحة (أ) كما هو محاط به.

٤/ العناية بكتابة أول كلمة من اللوحة التالية عند طرف اللوحة الأولى عند طرفها الأسفل ؛ دلالة على اتصال الكلام ببعضه، كما في حرف (عن) في الصورة.

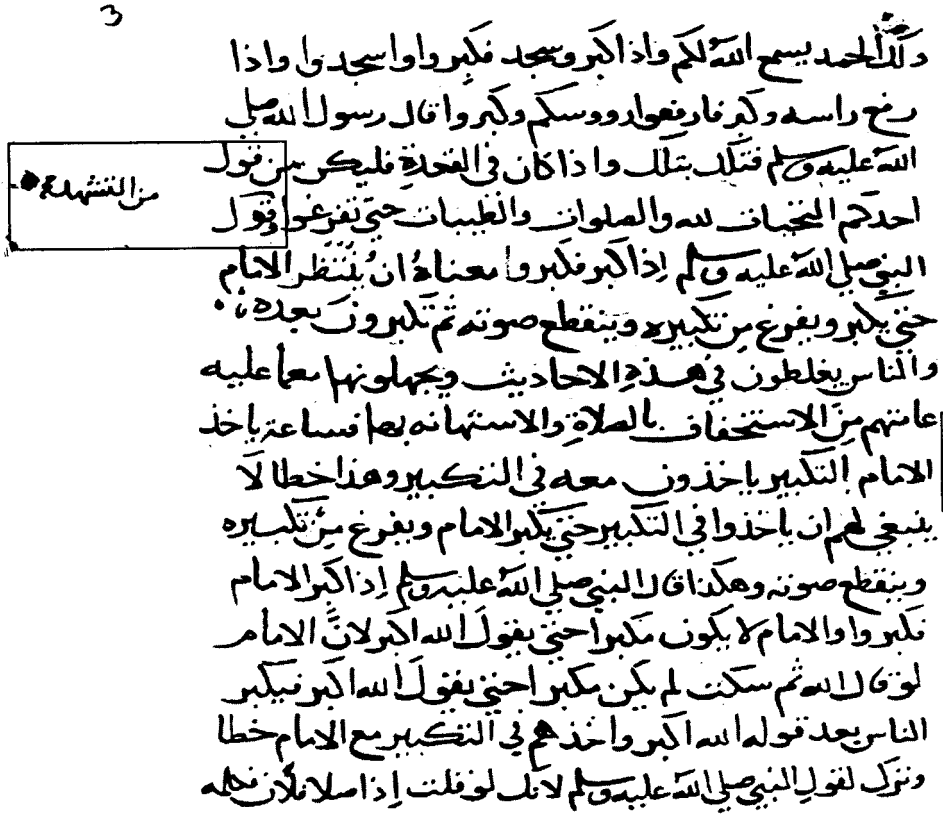

ذلك الحمد يسمع الله لكم واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا واذا
رفع راسه وكبر فارفعوا ووسكم وكبروا قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فتلك بتلك واذا كان في القعدة فليكن من قول
احدكم التحيات لله والصلوات والطيبات حتى يفرغ وقول
النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر فكبروا معناه ان ينتظر الامام
حتى يكبر ويفرغ من تكبيره وينقطع صوته ثم تكبرون بعده
والناس يغلطون في هذه الاحاديث ويجهلونها مع ما عليه
عامتهم من الاستخفاف بالصلاة والاستهانة بها فساعة ياخذ
الامام التكبير ياخذون معه في التكبير وهذا خطا لا
ينبغي لهم ان ياخذوا في التكبير حتى يكبر الامام ويفرغ من تكبيره
وينقطع صوته وهكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر الامام
فكبروا والامام لا يكون مكبرا حتى يقول الله اكبر لان الامام
لو قال الله ثم سكت لم يكن مكبرا حتى يقول الله اكبر فيكبر
الناس بعد قوله الله اكبر واخذهم في التكبير مع الامام خطا
وترك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لانك لو قلت إذا صلا فلان فعله

من التشهد

في

هذه اللوحة الثالثة من كتاب (الرسالة في الصلاة) للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ويلاحظ زيادة على ما تقدم:

١/ لحق إلى جهة اليسار مع علامته، كما هو مشار إليه.

٢/ علامة تصحيح على حرف (في) في الحاشية.

هذه اللوحة (١١) من الكتاب السابق، و يلاحظ زيادة على ما سبق :

١/ اللحق إلى جهة اليمين مع علامته، وكلمة (صح) عقبه.

٢/ وجود عبارة (بلغ مقابلة) دلالة على أن النسخة مقابلة، وهي دليل على أنَّ الكتاب سمع في مجالس.

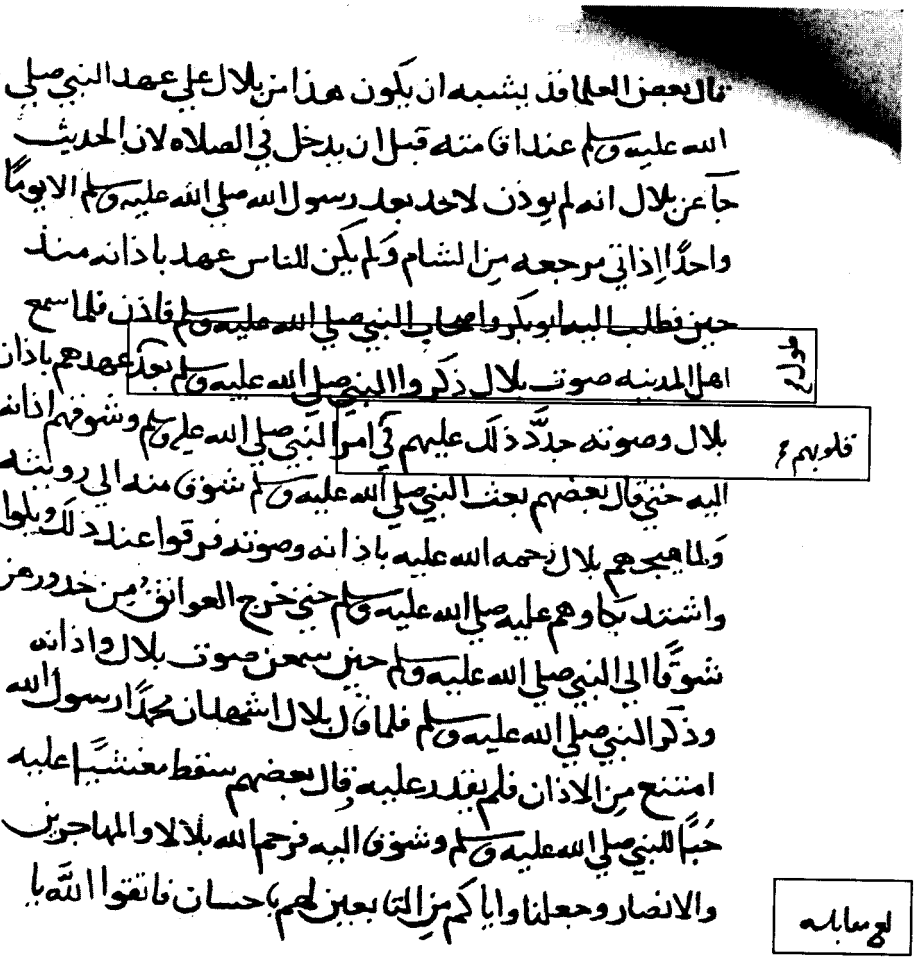

هذه الصفحة الأخيرة من (الرسالة في الصلاة) للإمام أحمد، ويلاحظ:

١/ وجود الدارة، وفي داخلها علامة المقابلة وهي (النقطة).

٢/ اسم كاتب الرسالة ونسبه وكنيته، وتاريخ النسخ.

٣/ ذكر جملة تدل على المقابلة وهي قوله (بلغ مقابلة على قدر الطاقة).

اسم المخطوط: جزء فيه من الفوائد المنتقاة الغرايب الحسان، لأبي بكر محمد بن عبدالله الأبهري عن شيوخه. من محفوظات المكتبة الظاهرية/ دمشق- سوريا.

ويلاحظ ما يلي:

١/ سماعات الجزء المدونة على الصفحة المقابلة للعنوان، وفي صفحة العنوان نفسها من أسفلها.

٢/ ذكر إسناد النسخة.

٣/ حسن الخطّ وتحقيقه، ونقطه، وإهمال بعض حروفه المهملة كالراء؛ إذ جعل عليها كقلامة الظفر.

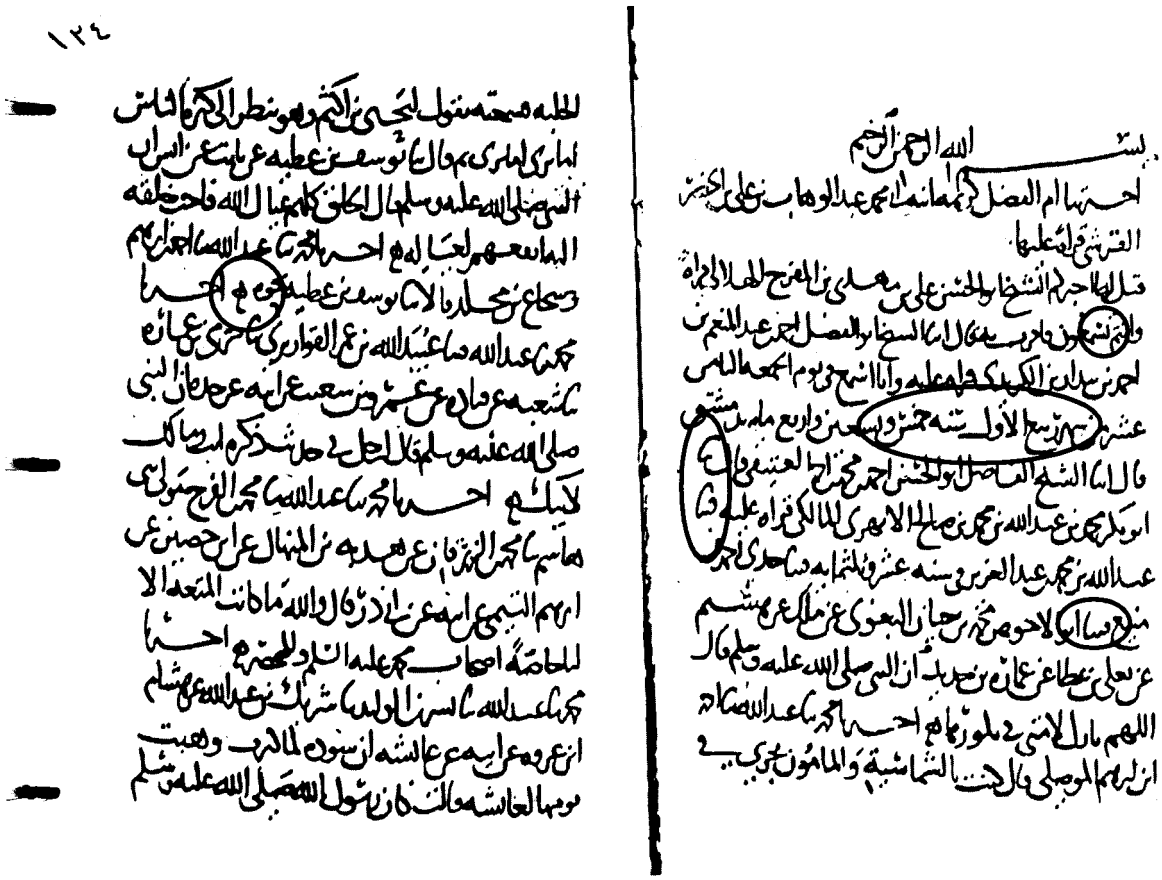

هذه اللوحة الأولى من (الفوائد المنتقاة الغرايب الحسان) للأبهري، ويلاحظ فيها:

١/ ذكر اسم الشيخ المسمِع منه، وإسناد النسخة أيضاً.

٢/حسن الخط وتحقيقه وتغليظه ونقط بعضه.

٣/ ضبط بعض الحروف المهملة، كالسين والراء نجد فوقهما كقلامة الظفر.

٤/ اختصار صيغ التحمل والأداء مثل (ثنا) و(قثنا) و (نا).

٥/ استخدام الدارة للفصل والتمييز بين الأحاديث، لكن جعل خطاً بداخلها مِنْ أعلاها إلى أسفلها مع بروز زائدٍ إلى الأسفل، كأنّها هَاء؛ كمَا هو ظاهر بالتأمل في المربعين، الأول: اللوحة (أ) بعد قوله (بكورها) وقبل قوله (أخبرنا).

والثاني: اللوحة (ب) بعد قوله (نحوه) وقبل قوله (أخبرنا).

هذه اللوحة الثانية (ب) من (الفوائد المنتقاة..) ويلاحظ فيها:

١/ ضبط بعض الحروف المهملة بعلامة كقلامة الظفر على الراء، أما السين فضبط إهمالها بعلامتين؛ مرة كالراء، والثانية بالنبرة عليها. وأما الحاء والعين فكتب تحت كل حرف حرفاً صغيراً مثله.

٢/ اختصار صيغ التحمل و الأداء (ثنا) و(قثنا) و(نا).

٣/ استخدام الدارة للفصل بين الأحاديث، لكن مرة ينقطها، ومرة يخط خطا بداخلها من أعلاها - كما سبق- .

٤/ نقط بعض حروفه المعجمة.

٥/ استخدام اللحق إلى اليسار، مع الإشارة إليه بالخطّ المنعطف يساراً، و كتابة كلمة التصحيح (صح) في آخره.

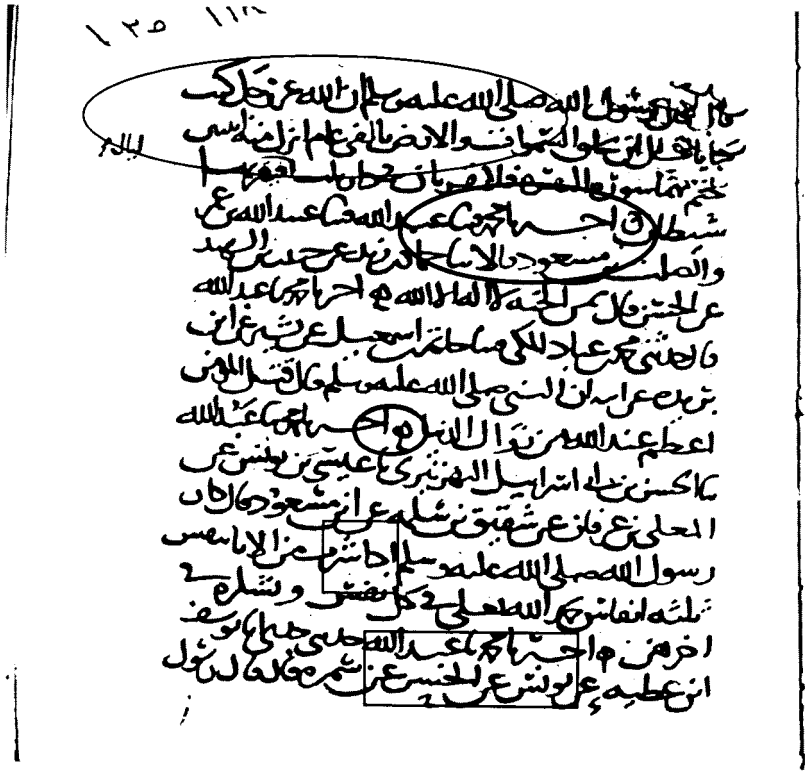

هذه اللوحة الرابعة (أ) من (الفوائد المنتقاة..) ويلاحظ فيها:

١/ حسن الخط وتشكيل بعضه ونقط بعضه الآخر، وضبط بعض الحروف المهملة كالسين بقلامة الظفر، والنبرة.

٢/ استخدام الدارة الفاصل، التي بداخلها خط، على ما سبق بيانه.

٣/ اختصار بعض صيغ التحمل والأداء.

٤/ استخدام الضرب، حيث ضرب على قوله (النبي)، وكتب فوقه (رسول الله).

٥/ استخدام اللحق مع خطّه، وختمه بكتابة كلمة (صح) الدالة على التصحيح.

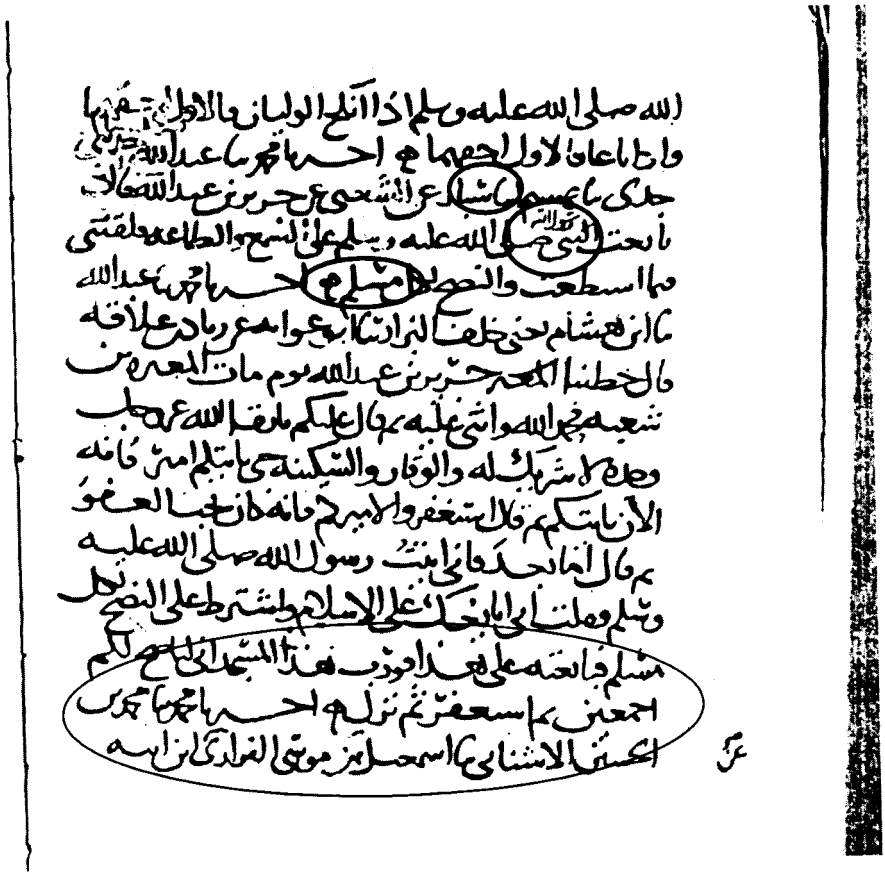

هذه اللوحة السابعة (أ) من كتاب (الفوائد المنتقاة..) ويلاحظ زيادة على ما تقدم:

- أن السقط أكثر من سطر؛ لذا أثبت اللحق في الحاشية بعلامته، ثم عقبه بكلمة التصحيح (صح).

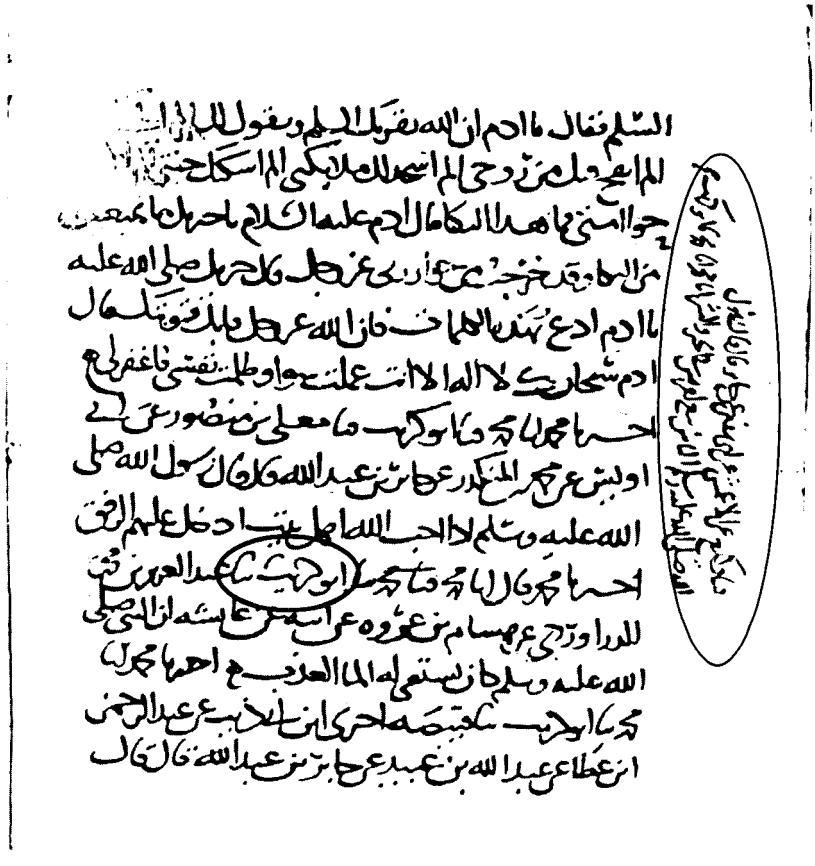

هذه اللوحة الأخيرة من (الفوائد المنتقاة..)، ويلاحظ عليها غير ما سبق، ختم الكتاب بذكر السماع من الشيخ وتاريخه، ومن حضره وتاريخه.

ثم بقية السماعات وتواريخها و، وفي طرف الصفحة (أ) من أسفل في ركنها الأيمن عبارة المعارض والمقابل، بذكر اسمه. وبعد هذه اللوحة كتبت خمس لوحات عليها سماعات هذه الجزء.

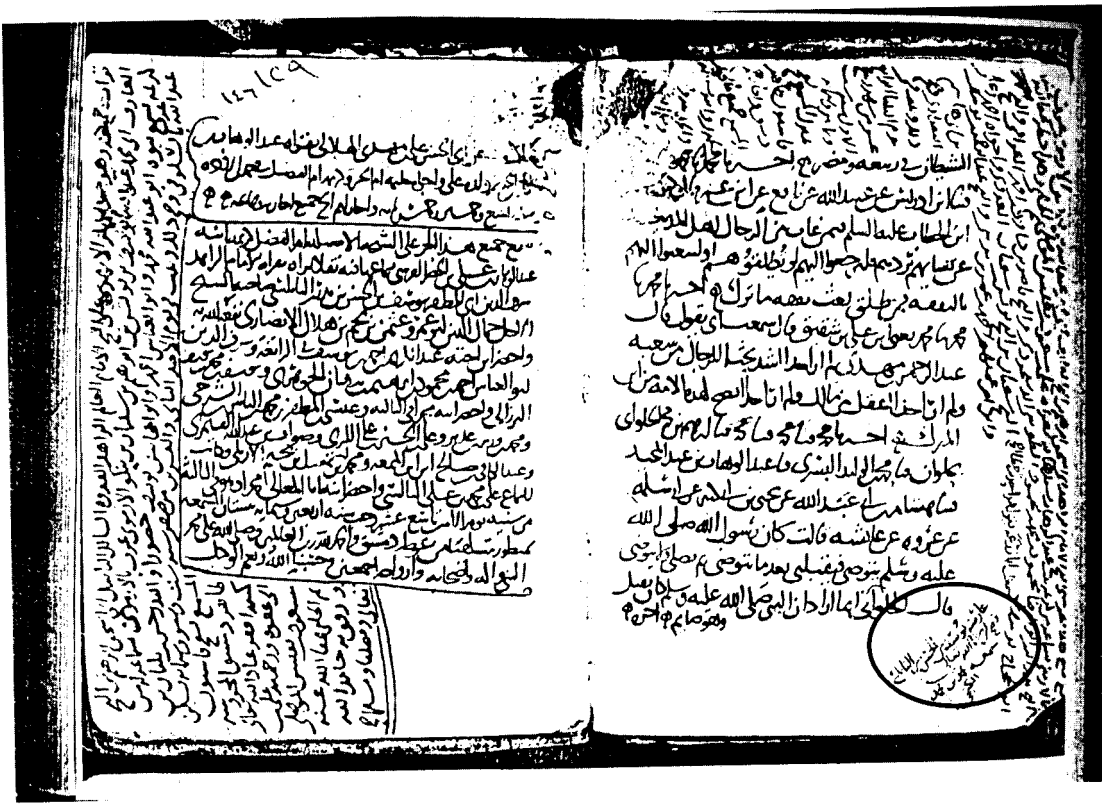

اسم المخطوط: الغوامض والمبهمات، تصنيف أبي محمد عبدالغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي.

مصورتي، تقع ضمن مجموع يضمُّ عدداً من المخطوطات مكتوب في على غلاف الكتاب الأول: (مديرة الآثار المصرية/ رقم ٣٦٤٥٣) وبها ختم مكتوب عليه (حيازة المخطوطات).

ويلاحظ في عنوان المخطوط ما يلي:

١/ ذكر إسناد النسخة، و عليها سماعات وتمليكات.

٢/ يلاحظ على خط إسناد النسخة أنَّ فيه مشقاً.

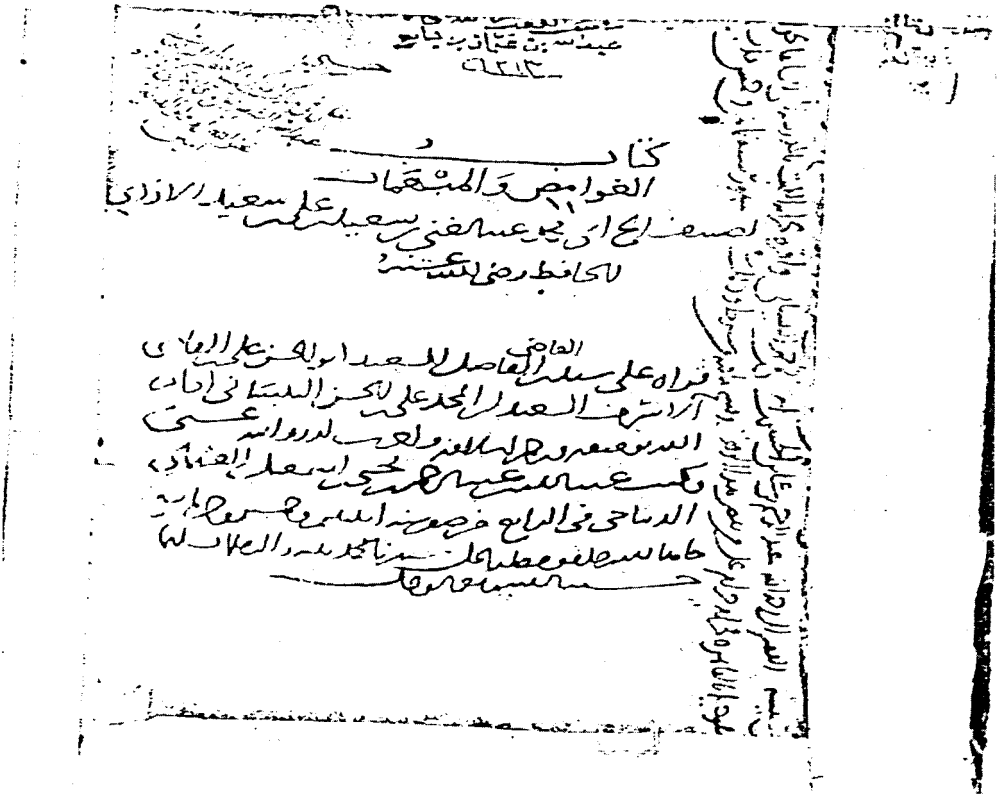

هذه اللوحة الأولى من (الغوامض والمبهمات) ويلاحظ فيها ما يلي:

١/ كتابة اسم الشيخ المسمع عليه، وإسناد النسخة، والتنصيص على أن القراءة من أصل سماعه، مع تاريخ السماع.

٢/ حسنُ خطِّه، وتحقيقه وتغليظه، ونقط معجمه و تشكيل كلماته، وضبط مهمله ببعض علامات الإهمال، مثل (قلامة الظفر) على الراء، و(النبرة) على السين، والحرف الصغير على الحاء والعين والصاد، وكتابة (الهاء) الصغيرة فوق كلمة آخرها (هاء)؛ كي لا تشتبه فتقرأ (تاء) مربوطة.

٣/ استخدام الدارة الفاصلة بين الحديثين، وبداخلها نقطة؛ دلالة على مقابلتها.

٤/ استخدام كلمة (صح)، للتصحيح.

٥/ العناية بإعراب الكلمات، وهو ظاهرٌ جدًّا.

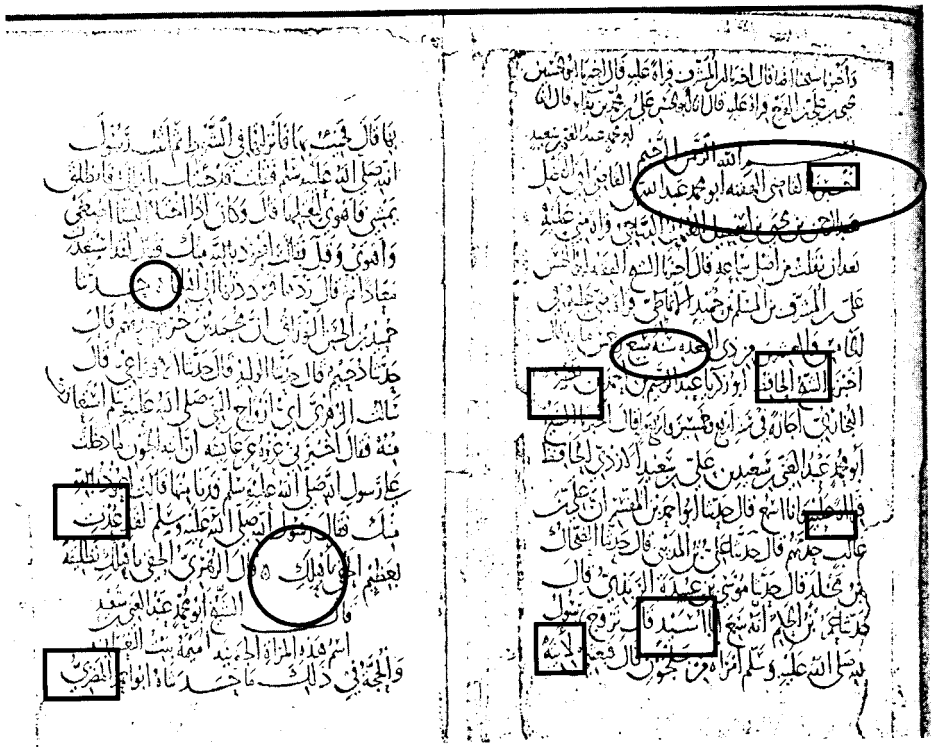

هذه اللوحة الرابعة من (الغوامض والمبهمات) ويلاحظ فيها:

١/ حس الخط وتحقيقه وتشكيله، ونقطه معجمه، وضبط مهملة، على النحو الذي سبق التنبيه عليه.

٢/ استخدام الدارة الفاصلة بين الحديثين، لكن في اللوحة (أ) استخدم التي بداخلها خط، وفي اللوحة (ب) استخدم المنقوطة؛ وكلتاهما يدل على المقابلة والمعارضة.

٣/ استخدام علامة التصحيح وهي كلمة (صح) وعلامة التضبيب (ضـ)، مع إثبات كلام في الحاشية، وختمه بكلمة (صح).

٤/ العناية الظاهرة بالإعراب.

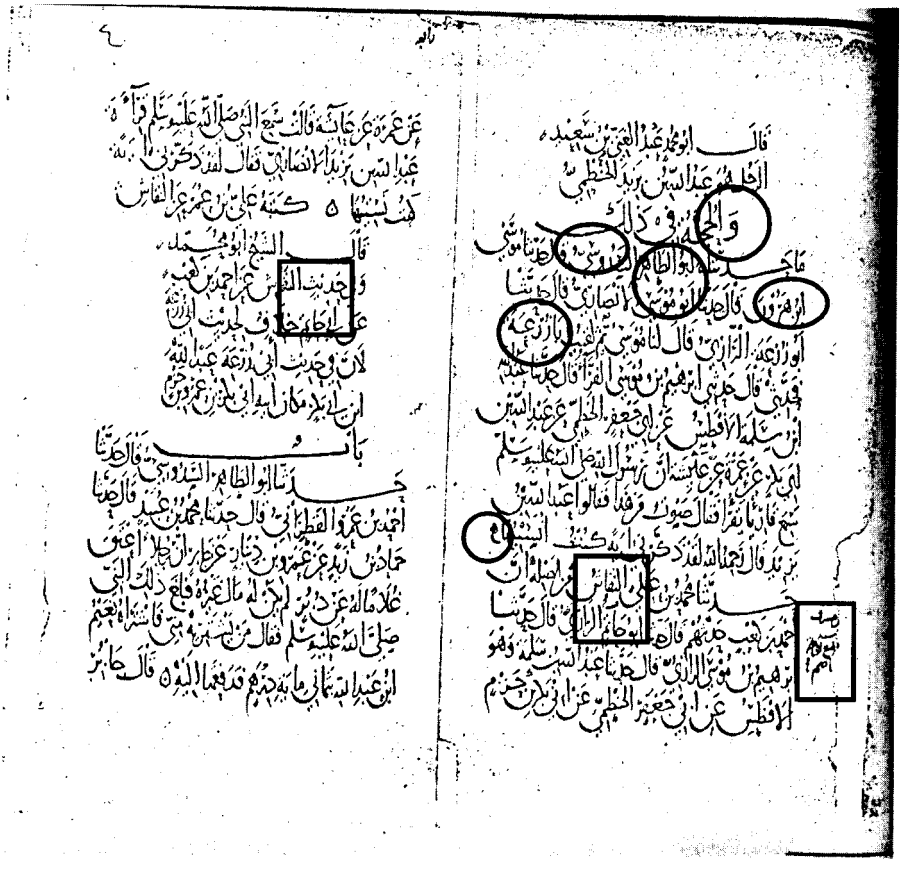

هذه اللوحة السادسة من (الغوامض والمبهمات) و يلاحظ فيها زيادة على ما تقدم:

- استخدام اللحق وعلامته، مع كتابة كلمة (صح) عقبه.
- استخدام الدارة الفاصلة بين الحديثين، المنقوطة من داخلها.
- استخدام كلمة (صح) على كلمة يرى صواب إثباتها، وكتبها بين السطرين.

٦

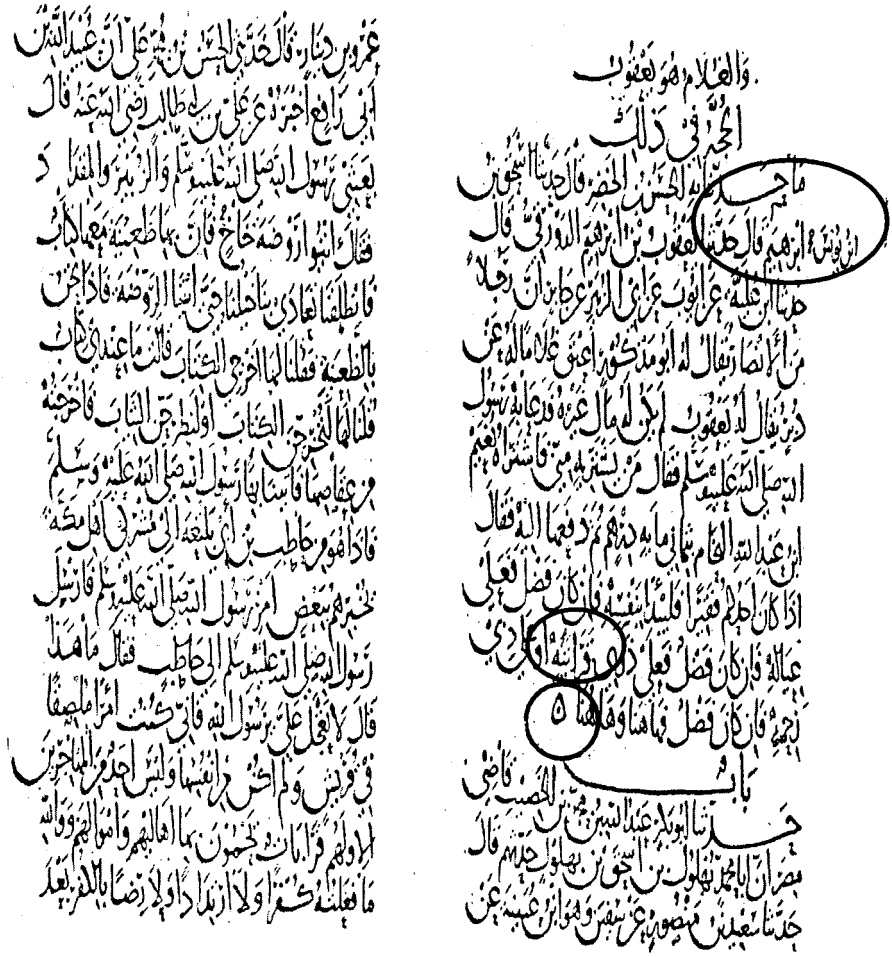

هذه الورقة الأخيرة من (الغوامض والمبهمات) ويلاحظ فيها على ما تقدم بيانه:

- اختصار صيغ التحمل والأداء.
- ذكر سماعات النسخة، وما وجد بخط الشيخ، وتواريخ السماعات.

فهرس المصادر والمراجع:

١- **القرآن الكريم.**

٢- **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار،** لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد رياض خورشيد، ١٤٠١هـ، مكتبة الغزالي، بدمشق- سوريا، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت- لبنان.

٣- **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** للإمام يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) تحقيق عبدالباقي فتح الله السلفي ، ط١ / ١٤٠٨هـ / مكتبة الإيمان – المدينة النبوية – السعودية.

٤- **اختصار علوم الحديث** لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، بحاشية الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ط١ / ١٤١٥هـ / دار العاصمة – الرياض – السعودية .

٥- **أدب الإملاء والاستملاء،** لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السَّمعاني (ت٥٦٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

٦- **الأضداد،** لمحمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة (لا يوجد)، تاريخها ١٤١١هـ/ عن: المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت- لبنان.

٧- **ألفية السُّيوطي في علم الحديث،** تصحيح وشرح الشيخ أحمد شاكر، دار المعرفة – بيروت - لبنان.

٨- **الاقتراح في بيان الاصطلاح** لأبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، ط١/١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان.

٩- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع،** للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ). تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ)، نشر دار التراث/ القاهرة- مصر.

١٠- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** لأحمد بن يحيى الضبي (ت٥٩٩هـ) ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م ، المكتبة الأندلسية.

١١- **تاج العروس، محمد مرتضى** الزبيدي، مكتبة الحياة- بيروت- لبنان.

١٢- **تاريخ بغداد** للحافظ أبي بكر أحمد بن علي البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان .

١٣- **التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي)** لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) تصحيح وتعليق وتقديم محمد الحسين العراقي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

١٤- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبدالوهاب بن عبد اللطيف، ط٢ / ١٣٨٥هـ / دار الكتب الحديثة – القاهرة – مصر .

١٥- **تذكرة الحفاظ** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) دار إحياء التراث الإسلامي – بيروت – لبنان ، توزيع دار الباز – مكة المكرمة – السعودية .

١٦- **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلّم**، لابن جماعة الكناني (ت ٧٣٣هـ)، لم يذكر فيها شيء عن الطبعة ولا تاريخها، صدرت عن: دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان.

١٧- **التعديل و التجريح** لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) ، تحقيق د/ أبو لبابة حسين ، ط١ / ١٤٠٦هـ / دار اللواء – الرياض – السعودية .

١٨- **التقريب**، للحافظ يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) طبع مع (تدريب الراوي) للسيوطي، بتحقيق: عبدالوهاب بن عبداللطيف، ط ٢/ عام ١٣٨٥هـ/ دار الكتب الحديثة- القاهرة- مصر.

١٩- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) ط٢/ ١٤٠٥هـ / دار الحديث – بيروت لبنان .

٢٠- **تهذيب التهذيب** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط ١/ ١٣٢٥هـ / مطبعة دائرة المعارف العثمانية الهند .

٢١- **تهذيب اللغة** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: رياض زكي قاسم، ط١/١٤٢٢هـ، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

٢٢- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر المكتبة السلفية، بالمدينة النبوية، السعودية.

٢٣- **الجامع الصَّحيح** لأبي عبدالله محمد إسماعيل البخاري، المطبعة السَّلفية، تصوير دار المعرفة – بيروت – لبنان، (ومعه فتح الباري)، توزيع مكتبة المعارف – الرياض – السعودية، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي – بيروت – لبنان.

٢٤- **الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)/ مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

٢٥- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الأولى، مصورة عن دائرة المعارف العثمانية عام ١٤٠٨هـ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٢٦- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م.

٢٧- **رسوم التحديث في علوم الحديث**، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر المشهور بالجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ دار ابن حزم، بيروت/ لبنان.

٢٨- **رفع اليدين في الصَّلاة**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) مع تخريجه المسمى (جلاء العينين) للشيخ بديع الدين السندي، ط ١/ ١٤٠٩هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان.

٢٩- **شرح صحيح مسلم** ليحيى بن شرف النووي الشافعي (ت٦٧٦ هـ) المطبعة المصرية و مكتبتها – الأزهر – مصر.

٣٠- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، لعلي بن سلطان القاري، دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان. تاريخ النشر (١٣٩٨هـ).

٣١- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار ، ط٣ / ١٤٠٤هـ / دار العلم للملايين – بيروت – لبنان .

٣٢- **الصِّلة** لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ م .

٣٣- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٣٤- **علوم الحديث** لابن الصَّلاح (ت ٦٤٣ هـ) = (معرفة أنواع علم الحديث).

٣٥- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيدي محمد محمد الأمين، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ)، نشر مكتبة العلوم والحكم/ المدينة النبوية- السعودية.

٣٦- **فتاوى ابن الصَّلاح**، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ)، طبع إدارة الطباعة المنيرية (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية)(ضمن الجزء الرابع من المجلد الثَّاني) عام ١٣٤٨هـ/ مصر.

٣٧-**فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق أجزاء منه العلاّمة الشيخ عبد العزيز بن باز ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ،مصورة عن الطبعة السلفية ، دار المعرفة – بيروت – لبنان .

٣٨- **فتح الباقي على ألفية العراقي**، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، تصحيح: محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٣٩- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي** لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(ت ٩٠٢هـ) تحقيق علي حسين علي، ط١ / ١٤٠٧هـ / نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية – بنارس – الهند .

٤٠- **القاموس المحيط** للفيروز آبادي، بترتيب الطاهر أحمد الزاوي، ط٣ / ١٩٨٠م / الدار العربية للكتاب – ليبيا.

٤١- **الكفاية في علم الرواية** للخطيب البغدادي ، تحقيق عبدالحليم محمد عبدالحليم و عبدالرحمن حسن محمود ، ط٢ ، دار الكتب الحديثة – القاهرة – مصر .

٤٢- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) تحقيق محمود زايد، دار المعرفة – بيروت – لبنان .

٤٣- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/ دار الفكر، دمشق- سوريا.

٤٤- **معرفة أنواع علم الحديث** لعثمان بن عبدالرحمن الشهير بابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق نور الدين عتر، تصوير عام ١٤٠٦هـ ، دار الفكر – دمشق – سوريا .

٤٥- **المعرفة والتاريخ** للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم العمري، مطبعة الإرشاد - بغداد - عام ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي.

٤٦- **مناقب الإمام الشافعي**، للحافظ أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث الإسلامي، القاهرة- مصر.

٤٧- **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، ط١/ عام ١٤٠٠هـ، مصر.

٤٨- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان./ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق- سوريا.

٤٩- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر** للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٢٥هـ)، طبع عام ١٤٠٤هـ/ عن مكتبة طيبة، بالمدينة النبوية/ السعودية.

٥٠- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ بدر الدين محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١/١٤١٩هـ، أضواء السلف، الرياض- السعودية.

٥١- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر**، لعبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ)/ مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية.

* * *